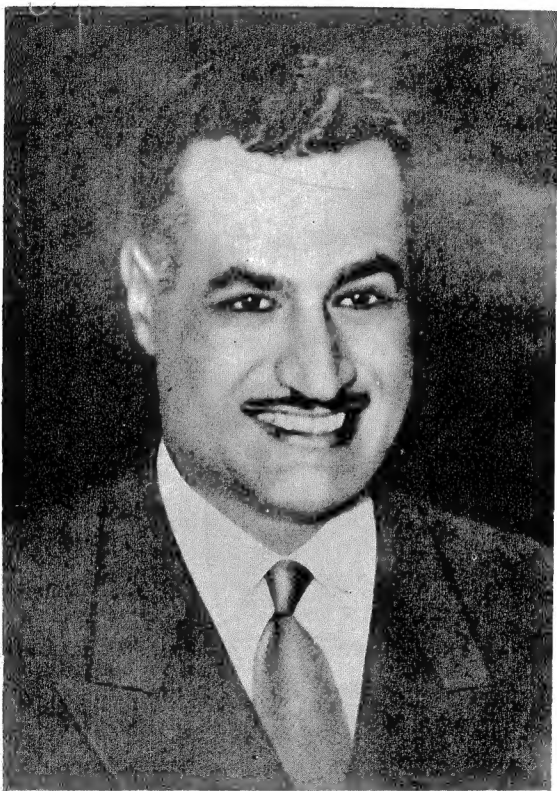


# تقدمنا الاقصادی



وزارة الاقتصاد  
الشؤون العامة





الرئيس جمال عبد الناصر



الجمهورية العربية المتحدة  
وزارة الاقتصاد  
الاقليم الجنوبي

# تقدمنا الاقصادى



## مقدمة

وصلت الشئون الاقتصادية في البلاد - قبل الثورة - الى حالة من الفوضى والاضطراب تهدد بالانهيار وكان الارتجال الطابع المميز لتصرفات الحكومة في الميدان الاقتصادي فلم تكن هناك الا محاولات فردية للاصلاح لم تظهر بالنجاح في اغلب الاحيان ولم تكن هناك أية خطة مدروسة ترمي الى تنظيم الاستيراد من الخارج وفقا لامكانيات دخلها من العملات الاجنبية بل كان هناك اسراف واضح في استيراد الكماليات وانفاق لا حد له على السياحة في الخارج كما لم تكن هناك أية محاولات أو خطط مرسومة لزيادة الدخل القومي للبلاد ورفع مستوى معيشة السكان الذين يتزايد عددهم باضطراب عاما بعد عام وكان نتيجة الاسراف في ذلك الوقت أن تضخمتم المصروفات واختل توازن الميزانية ونفذ الاحتياطي الحر وأدى ذلك الى عرقلة النمو الاقتصادي للبلاد وتفشى الفساد في الحياة الاقتصادية بأسرها .

وكان على حكومة الثورة الاسراع في معالجة مختلف الامور والسير بالنهضة الاقتصادية وفقا لخطط مرسومة مبنية على أسس واضحة المعالم فأخذت بسياسة التوجيه الاقتصادي للنهوض باقتصاديات البلاد وتنمية مواردها لاجراز نمو سريع في الاقتصاد القومي يصل الى أقصى درجة ممكنة في معدل التنمية الاقتصادية في حدود ظروفنا الاجتماعية وامكانياتنا الطبيعية وكفابتنا الانتاجية .

وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة مستمرة لتشجيع الافراد والهيئات ورؤوس الاموال الاجنبية على الدخول في مختلف ميادين الاستثمار كما عملت على توفير القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية للمساهمة

في تمويل النهضة الاقتصادية كما خططت الحكومة التجارة الخارجية بحيث تتنوع الصادرات وتعطى الأفضلية لاستيراد السلع الانتاجية والمواد الخام اللازمة وكذا السلع التموينية وضروريات العيش .

كما أخرجت الحكومة كثيرا من المشروعات الى حيز التنفيذ وقامت بخطوات واسعة في هذا السبيل فاقامت كثيرا من الصناعات الرئيسية وعملت على زيادة الطاقة الانتاجية للصناعات القائمة حتى شملت كثيرا من الصناعات أهمها صناعات الحديد والصلب والسماد والورق والمواد الكيماوية والمعادن الاستخراجية ومهمات السكك الحديدية والأسلاك الكهربائية والبتروول وإطارات السيارات وغير ذلك من الصناعات الهامة .

كما اهتمت الحكومة بالمشروعات الأخرى كالطرق والمواصلات واستغلال الطاقة الكهربائية بجانب الاهتمام بالعمل على النهوض بالانتاج الزراعي والتوسع فيه .

وكان من بين الأسس التي اعتمدت عليها في تنفيذ سياستها الاقتصادية التدخل في الاقتصاد القومي تدخلا يكفل اكمال النقص في القطاع الخاص وتقويته وتدعيمه واتباع سياسة غير تضخمية في تمويل النهضة الاقتصادية بالاعتماد على المدخرات الحقيقية للمجتمع وأخيرا اتباع النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني كنظام يجمع بين مزايا مختلف النظم الاقتصادية ويتلاءم مع ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

وتقوم الحكومة في الوقت الحاضر بإعداد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية تهدف الى مضاعفة الدخل القومي للبلاد خلال عشر سنوات عن طريق التوسع في الاستثمار وتنسيقه واستخدام كافة



الطاقات الانتاجية والبشرية المتزايدة مع رفع الكفاية الانتاجية كما ترمى الى تحسين توزيع الدخل وتقليل الفوارق بين الافراد واطاحة الفرص المتكافئة للعمل والانتاج كل ذلك للوصول بالبلاد الى الحياة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية التى يعمسـل سيادة الرئيس للوصول اليها فى أقرب وقت ومن أقصر طريق .

ولا شك أن تطور ونهضة اقتصاديات الاقليم الجنوبى وما حققه حتى الآن من نتائج فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة لمثل لما يمكن أن تحقـقه الشعوب الاخرى الاقل تخلفا فى مضمار الرخاء ورفع مستوى العيش وتوفير سبله .



## الباب الأول

التقدم الصناعى فى الاقليم المصرى



## التقدم الصناعى فى الاقليم المصرى

### الصناعة قبل الثورة :

لم يكن للحكومة قبل ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ دور ايجابى فعال نحو الصناعة اذ كان الاقتصاد المصرى يعتمد اعتمادا ظاهرا على امكانيات الانتاج الزراعى وبقي النشاط الصناعى الى ذلك العهد مقتصرا على بعض الصناعات التى نشأت فى أثناء الحرب العالمية الثانية كصناعة الغزل والنسيج الى جانب فريق من الصناعات التى يعتمد على الخامات الزراعية كبعض الصناعات الغذائية أو الصناعات التى يحتاجها الانتاج الزراعى كالسماد .

### الصناعة بعد الثورة :

ولقد آمنت الثورة ، نظرا للزيادة المطردة فى عدد السكان مع ضيق الرقعة الزراعية وعدم التوسع فيها ، الى أن الصناعة تعتبر حجر الزاوية فى تنمية الاقتصاد القومى وإلى وجوب تحقيق التوازن المطلوب بين أنواع النشاط المختلفة .

لهذا نرى أنه منذ قيام عهد الثورة والصناعة تخطى بتشجيع الدولة ورعايتها ووضع الخطط لتنفيذ برامج التصنيع لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتوسع فى الصناعات التى يمكن أن تجد سوقا للتصدير الى الخارج بفيه زيادة خصيلة للبلاد من النقد الاجنبى .

فقد وجهت الحكومة عنايتها لتحقيق هذا السبيل الى المشروعات ذات الاهمية الاستراتيجية خصوصا تلك التى تعمل على توفير القوة الكهربائية لخدمة الزراعة والصناعة والنقل وكذلك مد شبكة من طرق المواصلات مع اتمام مسح مناطق الثروة المعدنية واقامة

طائفة من الصناعات الاساسية مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الاسمدة وصناعة تكرير البترول .

كما اتخذت الحكومة خطوات سريعة فعالة لتنفيذ المشروعات الاساسية فساهمت في رؤوس أموال المشروعات الكبرى كما عملت على تدبير القروض اللازمة للتوسع في الصناعة عن طريق البنك الصناعي .

#### اصدار التشريعات لتشجيع الصناعة :

وعنيت الحكومة باصدار التشريعات وعمل التسهيلات لازالة كثير من العقبات التي طالما وقفت حائلا دون تقدم الصناعة أو استغلال مصادر الثروة الطبيعية ، كما اهتمت بتشجيع رؤوس الاموال المحلية منها والاجنبية للدخول في الميدان الصناعي فأصدرت المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل نسبة رأس المال الذي يخصص للمصريين والرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ بالمزايا التي يتمتع بها رأس المال الاجنبي المستثمر في مشروعات التنمية الاقتصادية .

ورغبة في خلق وعي استثماري بين المواطنين وتهيئة الجو المناسب لاستثمار رؤوس أموالهم ، أصدرت الحكومة القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ الذي أجاز الاعفاء من الضرائب لشركات المساهمة والتوصية بالاسهم التي تؤسس بعد تاريخ العمل به .

وتشجيعا للمساهمين على الاستثمار ، أصدرت الحكومة القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات - كما صدر القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بالحد من نشاط صناعة البناء بغية توجيه الاستثمار الى النشاط الصناعي .

ولم يقتصر الأمر على إصدار تشريعات فى القطاع الصناعى عموما بل عيّنت الحكومة بإصدار تشريعات لكل من الصناعات الهامة كالصناعات التعدينية والبتروولية والمعدنية والغذائية والكيميائية والفزل والنسيج والمنتجات الخرسانية .

### برنامج السنوات الخمس :

وتحقيقا لما تهدف اليه الحكومة من رفع مستوى المعيشة واعادة تخطيط الاقتصاد القومى ومضاعفة نصيب الفرد من الدخل تم وضع خطة للتصنيع فى خمس سنوات تهدف الى التوسع فى الاستثمار وتنسيقه بين مختلف القطاعات الاقتصادية واستخدام الطاقات البتيرية المتزايدة ، كما تدرس الحكومة فى الوقت الحاضر الخطوط العريضة ببرنامج السنوات الخمس الثانى لاستكمال الخطة للتنمية الاقتصادية المرسومة للبلاد .

ويشمل برنامج السنوات الخمس الاول للصناعة جميع اوجه النشاط الصناعى سواء منها الصناعات التحويلية التى تنطوى تحتها أربع مجموعات هى الصناعات الهندسية والمعدنية والصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية والزراعية وصناعات الفزل والنسيج والصناعات التعدينية التى تشمل أعمال البحث عن المعادن وأهمها الفحم والحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت والملح والرمال السوداء وغير ذلك فضلا عن المرافق التى تخدم هذا الغرض من طرق ومطارات ومحطات لاسلكية والصناعات البتروولية باعتبارها مصدرا رئيسيا فى مصر للطاقة اللازمة للصناعة والزراعة والمرافق العامة وهى تشمل أعمال البحث والتنقيب عن البترول واستغلاله ونقله وتكريره

واقامة الصناعات التى تستخدم البترول كمادة خام أساسية بالإضافة الى رفع الكفاية فى الصناعات عموماً .

وقد اتبعت الحكومة لتمويل هذا البرنامج الضخم سياسة غير تضخمية فلجأت الى وسيلتين الاولى داخلية والاخرى خارجية .

ويقوم التمويل الداخلى على مايقدمه الافراد والجماعات والهيئات من أموال سواء بقصد الاستثمار أو الاقراض .

أما بالنسبة للتمويل الخارجى فقد أمكن تدبيره عن طريق العلاقات التجارية والاقتصادية الطيبة التى تقيمها الحكومة مع غيرها من الدول هذا بالإضافة الى التسهيلات الائتمانية التى تتضمنها الاتفاقات الملقودة مع بعض الدول كالاتحاد السوفيتى وألمانيا الاتحادية والديمقراطية واليابان وتشيكوسلوفاكيا .

#### إنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس :

ويماننا لتنفيذ المشروعات التى تضمنها البرنامج بغير إبطاء أو تأخير فقد أنشأت الحكومة فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة لها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة تهدف الى تنفيذ البرنامج اما بنفسها مباشرة أو تعهد الى غيرها من الهيئات والمؤسسات أو الافراد بتنفيذ مااتراه من المشروعات .



### نتائج البرنامج الصناعى :

#### تحقيق الاستقرار الاقتصادى :

ويهدف هذا البرنامج الى رسم سياسة للصناعة فى السنوات الخمس بفرض تنمية الصناعات الاساسية الاستخراجية منها والتحويلية بأقصى قدر مستطاع ورفع انتاجية الصناعات القائمة وتنمية الصناعات الاستهلاكية حتى يتحقق الاستقرار الاقتصادى .

#### زيادة الدخل القومى :

وسيزيد البرنامج الدخل القومى فى القطاع الصناعى من ١٠٠ مليون جنيه الى ١٨٤ مليون جنيه فى نهاية السنة الخامسة .

#### توفير العملات الاجنبية :

وسيحقق البرنامج بعد تنفيذه وفرا ملموسا فى العملات الاجنبية نتيجة الاستغناء عن استيراد سلع كثيرة وسيتمكن البلاد من تصدير بعض السلع مما يزيد من أرصدة هذه العملات ، وسيؤدى ذلك الى امكان استخدام هذه العملات للاستيراد فى القطاعات الهامة الاخرى والتخلص من الحلقة التى تخنق اقتصادنا بسبب اعتمادنا على استيراد الكثير من المنتجات الصناعية حاليا لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى .

#### توفير فرص العمل للمواطنين :

ويوفر البرنامج فرص العمل فى داخل المصانع الجديدة لما يزيد على ١٢٠ ألف شخص . وبما أن تشغيل كل عامل فى الصناعة يتيح العمل لما لا يقل عن ثلاثة عمال آخرين فى النقل والتوزيع والتسويق وما إليها ، فيكون جملة المنتفعين بالبرنامج حوالى نصف مليون من

**مشروعات  
برنامح السنوات الخمس الاول للصناعة**

الوقت في العملة الاجنبية	عدد الاموال	قيمتها الاتاج	التكاليف الكليّة	بيان
جنيته		جنيته	جنيته	
١٠٦٩٠٠٠	٨٨٦٥	١٩٦١٢٥٠٠	٢٨٧٥٦٧٢٠	مشروعات تم تنفيذها فعلا
١١٠٩٩٠٠	٩٧٨٩	٢٨٨٢٩٥٠٠	٢٦٧٥١٦٧١	مشروعات تفتتح في اعياد الثورة ١٩٥٩
١٩٨٩٧٢٠٠	٨٣٢٤	٢٧٠٨٠٠٠٠	٣٠٩٤٨٦٩١	مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٥٩
٤١٦٩٧١٠٠	٢٦٩٧٨	٧٥٥٢٢٠٠٠	٨٦٤٥٧٠٨٢	
٩٦٩٠٠٠	١٥٢٢	١٣٨٧٦٠٠٠	٣٠٧٤٠٩٠٠	مشروعات تفتتح في اعياد الثورة ١٩٦٠
٤٠٣٦٠٠٠	٤٠٣٥	٦٦٤٩١٠٠	٩٥٠٦٧٥٠	مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٦٠
١٣٧٣٦٠٠٠	٥٥٥٧	٢٠٥٢٥١٠٠	٤٠٢٤٧٦٥٠	

١٢٥٨٥٥٠٠	٧١٣٥	٢٢٤٥٨١٠٠	٣٣٧٨٨٥٩٥	مشروعات تفتتح في اعياد الثورة ١٩٦١
١٩٠٨٣٠٠٠	١٠٤٩٧	٢٣٥٢٩٥٠٠	٣٤٠٧٤٦٠٦٠١	مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٦١
٣١٦٦٨٥٠٠	١٧٦٣٢	٥٥٩٨٧٦٠٠	٦٨٥٣٥١٩٦	
٩٤٥٦٠٠٠	٣٩١٩	١٢٤٧٥٠٠٠	٢٥٤٨١٠٠٠	مشروعات تفتتح في اعياد الثورة ١٩٦٢
١٤٤٣٦٠٠٠	٥٧٩٥	٢٥٨٠٨٠٤٠	٣٣٠٢٣١٠٠٠	مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٦٢
٢٣٨٩٢٠٠٠	٩٧١٤	٢٨٣٥٥٥٤٠	٥٨٧١٢٠٠٠	
٤٥٠٠٠٠	٤٣٥٥	٧٦٤٠٠٠٠	١١٠٧٢٧٦٠٠	مشروعات تفتتح في اعياد الثورة ١٩٦٣
—	١٥٠	—	٤٠٤٠٠٠٠	مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٦٣
٤٥٠٠٠٠	٤٥٥٥	٧٦٤٠٠٠٠	١٥٧٦٧٦٠٠	
٢٨٨٧٤٥٠٠	٣٠٦٥	٤١٩٨٥٠٠	٧٠٠٧٠٠٠	مشروعات لم تعدد بعد
١١٨٣٥٨١٠٠	٦٧٤٥١	٢٠٢٢٨٧٤٠	٢٧٦٧٢٦٥٢٨	الإجمالي الكلي

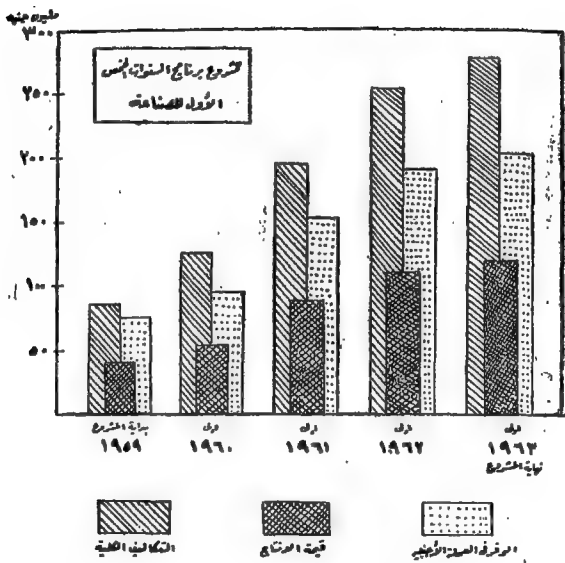
الأيدي العاملة تعمل ما لا يقل عن مليونين ونصف نسمة آخرين .  
وقد بلغت جملة تكاليف مشروعات برنامج السنوات الخمس الاول  
٢٧٧ مليون جنيه ، وذلك بخلاف مشروع كهربية خزان أسوان الذي  
تبلغ تكاليفه حوالى ٣٢ مليون جنيه بينما نجد أن قيمة الانتاج سوف  
تصل الى ٢٠٢ مليون جنيه ، وان عدد العمال المستخدم فى هذه  
المشروعات سوف يصل الى ٦٧ ألف عامل وان الوفر فى العملات  
الاجنبية نتيجة تنفيذ هذه المشروعات سوف يبلغ ١١٨ مليون جنيه .  
والجدول التالى (١) يوضح ما يخص كل سنة من سنوات المشروع  
وما يحققه من انتاج وفوائد .

#### الانتاج الصناعى :

ولقد سجلت الصناعات القائمة فى الاقليم المصرى زيادة ملحوظة  
فى الانتاج وساهمت فى مقابلة حاجة الاستهلاك المحلى فارتفع الانتاج  
الصناعى العام الى ١٧٠ ٪ فى عام ١٩٥٨ عما كان عليه فى عام ١٩٥٢  
وتشير الارقام الرسمية عن الانتاج فى الاشهر الستة الاولى من عام  
١٩٥٩ الى أن زيادة كبيرة جديدة ستتحقق بسبب بدء تنفيذ كثير  
من المشروعات الصناعية .

وبلغت قيمة انتاج الصناعات فى عام ١٩٥٨ : ٤٢١ مليون جنيه  
مقابل ٢٤٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ وارتفعت الصناعات التحويلية  
بنسبة ١٧١ ٪ عن عام ١٩٥٢ والبتروولية بنسبة ١٤٧ ٪ والكهرباء  
بنسبة ٢٠٠ ٪ وسوف ترتفع هذه النسب كثيرا نتيجة تنفيذ مشروعات  
السنوات الخمس للصناعة .

وفضلا عن هذا فقد حققت الجمهورية العربية المتحدة انتصارات  
كثيرة فى الاكتفاء الذاتى وخاصة فى قطاعات الملابس والاقمشة



والادوات المنزلية من ثلاجات وسجاد وغيرها ، ومواد البناء والمنتجات الغذائية وبدأت البلاد فى انتاج السيارات واللسوريات وعربات السكك الحديدية والمعدات الكهربائية والحديد والصلب .

ولقد حفز تشجيع الدولة للصناعة رؤوس الاموال على الاستثمار فى هذا الميدان القومى الهام فزادت رؤوس أموال الشركات الصناعية فى الإقليم المصرى من ٣٣١ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ الى حوالى ٩٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨

هذا ويتضح من الجدول والشكل البيانى التالى (١) أن الصناعات التحويلية ( الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والهندسية وبعض الصناعات الأخرى مثل البنائية والغذائية) تكون الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعى اذ تطورت بالزيادة قيما بين سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٨ .  
وقيما يلى نبذة عن أهم الصناعات وتطورها .

## صناعة غزل ونسيج القطن

تعد صناعة غزل ونسيج القطن من أهم الصناعات للبلاد اذ يبلغ عدد شركات الغزل والنسيج الكبرى حتى نهاية عام ١٩٥٨ ما يقرب من ٣٥ شركة يبلغ رأس مالها ٢٥ مليون جنيه وتستوعب ثلث مجموع الأيدي العاملة فى الصناعة .

وقد أولت حكومة الثورة منذ قيامها اهتماما بهذه الصناعة فأصدرت التشريعات اللازمة لدعمها وصدر القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق لدعم صناعة غزل ونسيج القطن والقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٤ بتحويل لجنة القطن الحكومية سلطة الشراء والاستيلاء على مايلزم من القطن للمؤسسات والمصانع القائمة بهذه الصناعات .

# تطور الانتاج الصناعى فى الاقليم المصرى

الرقم القياسى للانتاج  
١٠٠ = ١٩٥٢

السنة	قيمة الانتاج للصناعات بالآلاف الجنيهات									
	الرقم القياسي للانماج		تحويلية		الاجمالي		الكهرباء		التحويلية	
	١٠٠ = ١٩٥٢		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٤٨٠٨١	٩٠٨٧	١٨٠١١١	٣٠٦٢٧	٢١٧٢٥٦	
١٩٥٣	١١٥	١١٣	١٠٥	٧٣	٢٨٤٨٩٠	١٠٢٦٨	١٩٠٥٠٠	٢٠٦٥٢	٢٥٢٩٢٠	
١٩٥٤	١٢٣	١٢٥	١٠١	٨٠	٣٠٥٧٧٣	١١٣٥٩	١٨٢٢٥٠	٢٠٨٥٩	٢٧٣٣٣٠	
١٩٥٥	١٣٢	١٤٣	١١٥	١٠٣	٣٢٨٧٥٣	١٢٩٩٤	٢٠٩٣٠	٣٠٧٣٩	٢٩١٩٩٢	
١٩٥٦	١٤٣	١٥٦	١١٩	١١٥	٣٥٤٥٥٣	١٤١٧٦	٢١٦٨٣	٤٠١٩٥	٣١٤٢٩٩	
١٩٥٧	١٦٦	١٧٨	١٤٣	١٠٠	٤١٢٩١٣	١٦٢٠٦	٢٥٩٨٧	٣٢١١٣	٣٦٧١٠٧	
١٩٥٨	١٧٠	٢٠٠	١٤٧	١٤٧	٤٢١٤٨٢	١٨٢٢٨	٢٦٧١٩	٣٣٤١	٣٧١١٩٤	
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%

# تطور الإنتاج الصناعي في الإقليم المصري

المستويات

قيمة الإنتاج

١٩٥٢



مبانيات تحويلية  
مبانيات هيدروكهربائية  
مبانيات أخرى



١٩٥٥



١٩٥٦



١٩٥٧



١٩٥٨





تطور إنتاج الصناعات التحويلية في الاقليم المصري

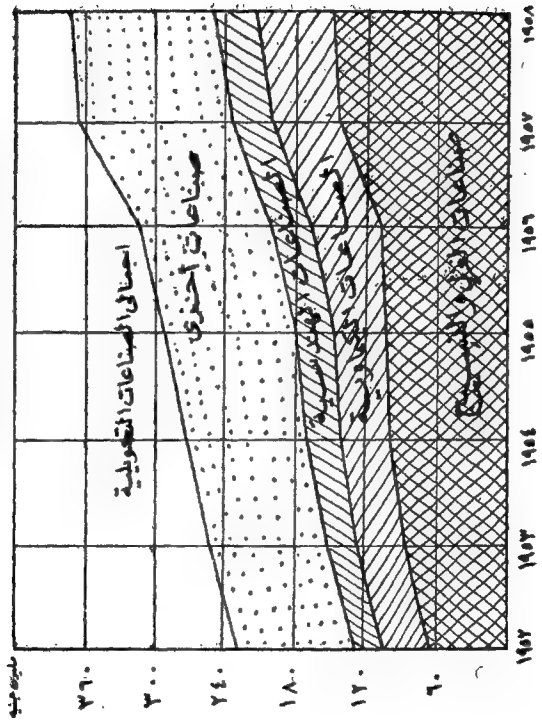
قيمة الانتاج للصناعات بالآلاف الجنيهات

الاجمالى	الصناعات البنائية	الصناعات الهندسية	الصناعات الغذائية	الصناعات الكيمياوية	صناعة الغزل والنسيج	السنة
٢١٧٢٥٦	٨٧٨٤	٢٥٢٣٨	٧٨٢٧٩	٣٦٢٤٧	٦٧٩٠٨	١٩٥٢
٢٥٢٩٢٠	١١٢٤٧	٢٥٥٤٣	٨٩٥١٤	٣٧١٤٩	٨٩٤٦٧	١٩٥٣
٢٧٣٣٣٠	١٢٥١٧	٢٨٢١٥	٨٩٦٧٣	٣٩٤٢٤	١٠٣١٠١	١٩٥٤
٢٩١٩٩٣	١٥٢٧٤	٣١٣٤٨	٩٧٠٨٤	٤٤٢٥٦	١٠٣٢٣٠	١٩٥٥
٣١٤٤٩٩	١٥٥٦٥	٣١٣٥٢	١٠٢١٧٤	٤٦٥١٤	١١٨٨٩٤	١٩٥٦
٣٦٧٢٠٧	١٨١٠٦	٣٣٠١٦	١١٤٣١٧	٥٨٧٦٦	١٤٣٠٠٢	١٩٥٧
٣٧١١٩٤	١٨٢٤٨	٣٧٠٩٠	١٠٤٢٤٦	٦٠٩٩٩	١٤٩٨١١	١٩٥٨

## تطور إنتاج الصناعات التحويلية في الاقليم المصري

الرقم القياسي للإنتاج ١٩٥٢ = ١٠٠					
الاجمالى	الصناعات المنشائية	الصناعات المعدنية	الصناعات الغذائية	الصناعات الكيميائية	صناعة الغزل والنسيج
%	%	%	%	%	السنة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١١٢	١٢٨	١٠١	١١٣	١٠١	١٢٣
١٢٦	١٤٢	١١٣	١١٤	٩٠٧	١٥٢
١٣٤	١٧٤	١٢٤	١٢٣	١٢٢	١٥٣
١٤٥	١٧٧	١٢٤	١٣٠	١٢٧	١٧٥
١٦٩	٢٠٦	١٣١	١٤٥	١٦٠	٢١٦
١٧١	٢١٢	١٤٩	١٣٣	١٦٦	٢٢١
					١٩٥٨

# تطور الصناعات التحويلية



ويستدل على التطور الذى حدث بهذه الصناعة أن زاد عدد المغازل من ٥٣٩ ألف مغزل فى عام ١٩٥٢ الى ٦١٦ ألف مغزل عام ١٩٥٤. وإلى ٧٦١ ألف مغزل عام ١٩٥٦ وإلى ٩٥٠ ألف مغزل عام ١٩٥٨. كما زادت كمية القطن الخام التى تستهلكها هذه الصناعة من ١٨٢٩ ألف قنطار فى عام ١٩٥٦ الى ٢٢٤٠ ألف قنطار فى عام ١٩٥٨ وهو ما يقرب من ربع محصول القطن .

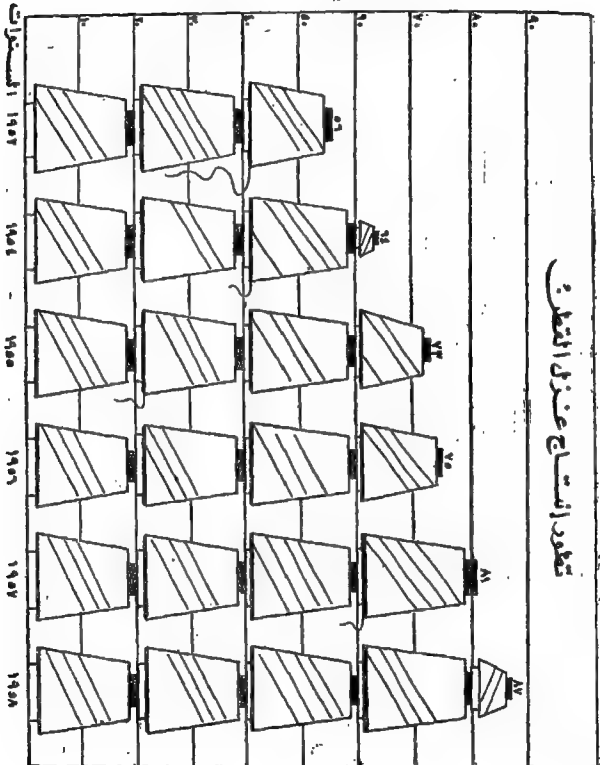
وقد زاد انتاج غزل القطن للاعوام الاخيرة من ٧٥ ألف طن عام ١٩٥٦ الى ٨٧ ألف طن فى عام ١٩٥٨ وأهم الدول التى تستورد غزل القطن من إقليم مصر هى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ويوغوسلافيا وبلجيكا ورومانيا وسويسرا والفلبين والترويج ويوضح الجدول التالى كمية انتاج غزل القطن فى السنوات الاخيرة .

السنة	الانتاج بالطن
١٩٥٢	٥٥٦٩٣
١٩٥٥	٧٣٠٨٥
١٩٥٦	٧٥٠٠٨
١٩٥٧	٨٠٥٣٦
١٩٥٨	٨٧١٠٣

وقد زاد انتاج المنسوجات والاقمشة القطنية من ٣١٧ مليون متر فى عام ١٩٥٢ الى ٤١١ مليون متر فى عام ١٩٥٦ الى ٤٥٣ مليون متر فى عام ١٩٥٧ ثم الى ٤٩٠ مليون متر فى عام ١٩٥٨ وزادت كذلك قيمة المصدر من هذه المنتجات الى الدول الخارجية ومن اهمها يوغوسلافيا وألمانيا الشرقية .

# تطور الإنتاج عند القطر

كمية الإنتاج (بالأطنان)



## صناعة الحرير الصناعي

تعتبر صناعة الحرير الصناعي من أهم صناعات غزل ونسيج الألياف الصناعية وقد قامت هذه الصناعة في عام ١٩٤٦ ورغبة من حكومة الثورة في دعم هذه الصناعة والعمل على تقدمها والسير بها بخطى واسعة إلى الأمام. أصدرت القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء صندوق دعم الحرير الصناعي ويهدف هذا القانون إلى :

١ - تشجيع تصريف غزل ومنسوجات الحرير الصناعي في الأسواق الداخلية والخارجية .

٢ - اجراء ما يقتضيه دعم هذه الصناعة من بحوث فنية تجرى عند الاقتضاء بالاشتراك مع الهيئات الفنية والعلمية المختصة .

٣ - انشاء معامل بحث ومراكز تدريب لرفع المستوى الفني والمهني لهذه الصناعة ويمول الصندوق عن طريق رسم تؤديه مصانع غزل الخيوط الحريرية .

وقد كان لهذا القانون الأثر الكبير في ازدياد نشاط هذه الصناعة كما أتاح الفرصة لرجال الصناعة للعمل ومسايرة الأهداف التي من أجلها صدر هذا القانون فنشأت بعض المصانع وتم توسيع البعض الآخر كشركة مصر لنسيج الحرير بحلوان ( ثلاثة مصانع جديدة ) بلغت تكاليفها ٦ مليون جنيه وتقدر قيمة انتاجها السنوى بحوالى ١٠ مليون جنيه وعدد العمال اللازمين لها أربعة آلاف عامل كما يقدر الوفرة في العملة الاجنبية بحوالى ١٥ مليون جنيه كما تم توسيع شركة مصر للحرير الصناعي بكفر الدوار حيث بلغت تكاليف التوسيع ١٥ مليون جنيه وتبلغ طاقتها الانتاجية السنوية ٧٨ طن خيوط

و ٦٢٠٠٠ فيبران وتبلغ قيمتها الانتاجية السنوية ١٩ مليون جنيهه  
وعدد العمال اللازمين لها ٣٠٠ عامل كما يبلغ الوفر فى العملة الاجنبية  
حوالى مليون جنيهه \*

وقد زادت انتاج خيوط الحرير الصناعى بما يفيض عن حاجة الاستهلاك  
المحلى وتقدر وزارة الصناعة قيمة انتاج خيوط الحرير الصناعى بحوالى  
٧٤٧ مليون جنيهه سنة ١٩٥٧ مقابل ٧٧٧ مليون جنيهه سنة ١٩٥٨  
كما تبلغ نسبة الانتاج الى الاستهلاك حوالى ٩٨٨٪ سنة ١٩٥٧ مقابل  
١٠١٪ سنة ١٩٥٨ كما تقدر قيمة منتجات الحرير الصناعى بحوالى  
١٨٤ مليون جنيهه سنة ١٩٥٧ مقابل ١٩٥ مليون جنيهه سنة ١٩٥٨  
كما تبلغ نسبة الانتاج الى الاستهلاك ١١٠٪ عن عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨

والجدول التالى (١) يوضح التطور فى انتاج الحرير الصناعى خلال  
السنوات من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٨

هذا وقد تضمن مشروع السنوات الخمس انشاء صناعة اللب  
السييلولوزى اللازم لصناعة الحرير الصناعى حيث يبلغ المستورد منه  
حوالى ١٠ آلاف طن سنويا وبذلك يمكن الاستغناء عن الكمية المستوردة  
وذلك باستخدام مصاصة القصب \*

## تطور انتاج الحرير الصناعي

المنتجات	الوحدة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
خيوط الحرير الف طن الصناعي		٢٣	٢٥	٢٤	٤٣	٥١	٥٥	٥٦
الياف قصيرة ( فيبران )	الف طن	١٧	٢٦	٢٩	٣٦	٣٤	٣٤	٤٦
منسوجات حريرية	مليون متر	٥٦٠	٥٢٠	٥٨٠	٦٦٠	٦٩٠	٧٨٠	٧٣٠



## صناعة الصوف

تعتبر الاقمشة الصوفية من أهم منتجات صناعة الصوف ولم يتحقق لهذه الصناعة النجاح الا بعد قيام الثورة التي عملت جاهدة على النهوض بها وحمايتها برفع الرسوم الجمركية على الوارد منها مع تقييد الاستيراد وقد أدى هذا الى التوسع فى الانتاج المحلى .

ويقدر رأس المال المستثمر فى هذه الصناعة بنحو ٤ مليون جنيه و يبلغ عدد المشتغلين بها نحو ثمانية آلاف عامل وقد سجلت أرقام انتاج غزل الصوف (١) ارتفاعا ملحوظا وخاصة فى عام ١٩٥٨ فبلغ الناتج منه نحو ٣٥٢٨ طن فى عام ١٩٥٨ مقابل ٢٥٦٧ طن فى عام ١٩٥٧ ، ورغم زيادة انتاج الغزل الا أنه لا يزال أقل من الطاقة الانتاجية للمصانع التى تبلغ كمية ما تستهلكه بنحو ٨٦٧٠ طن .

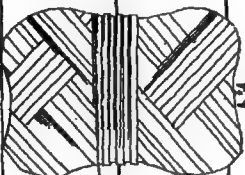
وبيين الجدول التالى كمية الانتاج من المنسوجات الصوفية فى السنوات الاخيرة ،

الانتاج	السنة
١٩٢٢٧ طن	١٩٥٢
٢٠٤٧ طن	١٩٥٧
٢٤٩٧ طن	١٩٥٨

ومن الصناعات المتصلة بصناعة الصوف صناعة البطاطين وقد نشأت هذه الصناعة بمصر قبل الحرب العالمية الاخيرة وأدخلت

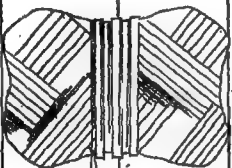
تطور انتاج  
المنسوجات الصوفية

ألفط



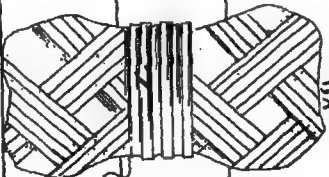
١٩٥٦

ألفط



١٩٥٧

ألفط



١٩٥٨

حكومة الثورة كمادتها لتنمية القطاع الصناعي بعض التجديدات والتوسعات في السنوات الاخيرة فسجل انتاج البطاطين ارتفاعا ملموسا وكانت الزيادة ظاهرة في البطاطين المخلوطة (صوف + قطن)، وتعتمد صادرات اقليم مصر من البطاطين على القدر الذي يمكن أن تستوعبه الاسواق العربية مما يفيض عن الاحتياجات المحلية .

وقد شملت النهضة أيضا صناعة السجاد والكليم فانخفض بذلك المستورد منها مما وفر في العملات الاجنبية التي كانت تدفع في استيراد هذه السلع .

### صناعة الجوت

نشأت هذه الصناعة في مصر خلال الحرب العالمية الثانية وكانت تعتمد على الجوت الخام المستورد مع استخدام التيل المصرى بنسبة تصل الى ٦٠ ٪ في بعض المنتجات .

ولأهمية هذه الصناعة من الناحية الاستهلاكية ومن الناحية الاستراتيجية فقد عنيت حكومة الثورة بالنهوض بها وكان في توجيهاتها الرشيدة مضاعفة القدرة الانتاجية . وتأسست في عام ١٩٥٦ شركة جديدة برأس مال قدره ٦٠٠ ألف جنيه وصل الى ٢٢٥ مليون جنيه ، واشترك في تأسيس هذه الشركة البنك الصناعي وبنك التسليف الزراعي والتعاوني وبنك مصر .

وقد تعاونت الحكومة مع الشركة في رسم برنامج لنشر زراعة التيل المصرى حتى يحل تدريجيا محل الياق الجوت المستوردة وبذلك يمكن أن يوفر العملة الاجنبية التي تنفق في استيراده .

وكان من نتيجة التوسع الذى تم فى القدرة الانتاجية لصناعة الجوت أن تضاعف الانتاج فى السنوات الاخيرة فبلغ نحو ٤٠٧٥ طن من الجوت فى عام ١٩٥٨

ويوضح الجدول التالى تطور الانتاج فى صناعة الجوت خلال السنوات ١٩٥٢ مقارنة بسنتي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ .

السنة	الانتاج بالطن
١٩٥٢	١٦٤٥
١٩٥٧	٣٩٧٢
١٩٥٨	٤٠٧٥

### صناعة الكتان

يعتبر الكتان من الالياف النباتية الهامة المستخدمة فى الصناعة وقد أثمرت جهود حكومة الثورة عن زيادة متوسط محصول الفدان منه من ٤٦ قنطارا الى ٥٢ قنطارا ، كما زاد ايضا متوسط محصول البذرة بنسبة ملموسة .

وتقدر رؤوس الاموال المستثمرة فى مصانع الكتان فى الاقليم المصرى بنحو ١١ مليون جنيه كما يقدر عدد المشتغلين بهذه الصناعة بنحو ٥ آلاف عامل .

وبالرغم من حداثة العهد بصناعة انتاج الاقمشة الكتانية فقد تمكنت المصانع المحلية من انتاج أقمشة المشيمعات وعالجته ضد نفاذ الماء وضد الحريق وأثبت هذا الصنف نجاحا كبيرا .

وقد زاد المنتج من هذه الصناعة بنسبة مخسوسة حيث زاد من ٧٦ ألف متر في عام ١٩٥٢ الى ٤٢٠ ألف متر في سنة ١٩٥٧ ثم الى ١٢٠٠ ألف متر في عام ١٩٥٨.

كما رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على المنتجات الكتانية المستوردة بغرض حماية وتصريف الانتاج المحلي .

وينتظر أن تنهض هذه الصناعة بفضل العناية التي تلقاها من الحكومة حتى تأخذ مكانها اللائق ضمن صناعات النسيج المصرية .

### صناعة الاسمدة الكيماوية

تحتل صناعة الاسمدة الكيماوية مركزا هاما بين الصناعات الكيماوية نظرا للدور الذي تلعبه في زيادة الانتاج الزراعى وخاصة فيما يتعلق بانتاج الحبوب والمواد الغذائية الاخرى لاسيما وان الاراضى الزراعية تتوالى عليها المحصولات أكثر من مرة في العام مما يجعل استخدام الاسمدة المناسبة بالكميات اللازمة ضرورة حيوية لزيادة الانتاج .

وكان من نتيجة اهتمام حكومة الثورة بهذه الصناعة ان بلغت السعة الانتاجية لصناعة الاسمدة الفوسفاتية حوالى ١٨٠٠٠٠ طن سنويا مما يكفى حاجة الاستهلاك المحلي منه حيث تقدر احتياجات البلاد في الوقت الحاضر بحوالى ١٨٥٠٠٠ طن سنويا وكاد المستورد ينعدم من هذه الاصناف حاليا .

والجدول التالى يوضح التطور فى انتاج الاسمدة الكيماوية منذ سنة ١٩٥٢

## تطور انتاج الاسمدة الكيماوية الكمية بالطن

السنة	سماد فوسفاتي	سماد أزوتي	المجموع
١٩٥٢	١٠٦١٣٦	١١١٠٠٠	٢١٦١٣٦
١٩٥٣	٦٧٧٠٠	١٢٣٠٠٠	١٩٠٧٠٠
١٩٥٤	١٠٨٠٠٠	١٥٤٠٠٠	٢٦٢٠٠٠
١٩٥٥	١٤٢٢٠٠	١٩٣٠٠٠	٣٣٥٢٠٠
١٩٥٦	١٥٧٤٠٠	١٧٢٨٠٠	٣٣٠٢٠٠
١٩٥٧	١٧٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	٣٧٨٠٠٠
١٩٥٨	١٨٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠

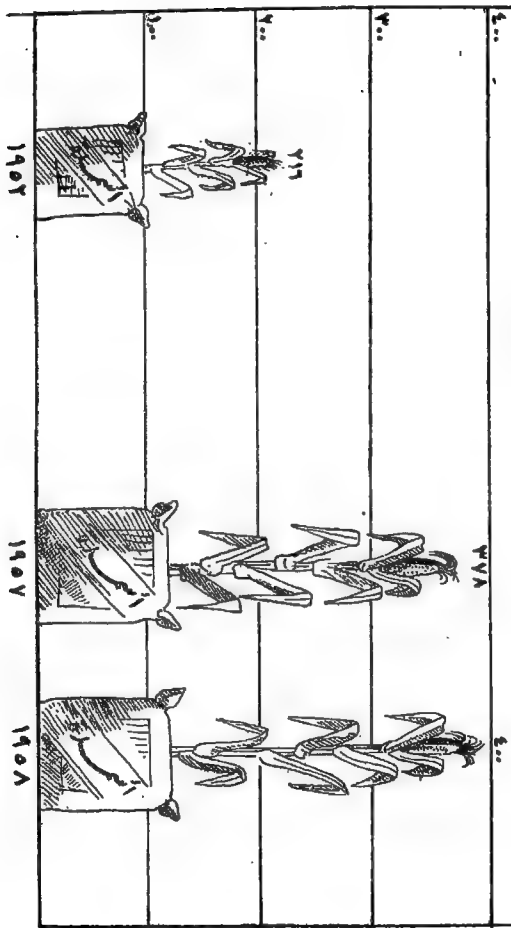
ومما سبق يتضح أن الانتاج من الاسمدة قد زاد من ٢١٦١٣٦ طن عام ١٩٥٢ الى ٤٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٥٨ أى بمعدل ١٨٥٪ ( باعتبار سنة ١٩٥٢ = ١٠٠ ) .

وتبلغ الاموال المستثمرة فى هذه الصناعات مايقرب من ٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٨

ولما كان استهلاكنا من الاسمدة سيزيد كثيرا فى المستقبل نتيجة لتنفيذ مشروعات التوسع الزراعى لذلك فقد وضعت حكومة الثورة ضمن مشروعات السنوات الخمس برنامجا يحقق الاكتفاء الذاتى من الاسمدة الازوتية وزيادة الطاقة الانتاجية لمصانع الاسمدة بالسويس والعمل على اقامة مصانع أخرى جديدة للاسمدة الازوتية .

# كمية الإنتاج (بالألف الأطنان)

تطور إنتاج الأسمدة الكيماوية



## صناعة الادوية

اولت حكومة الثورة صناعة الادوية منذ البداية أهمية بالغة فعملت على تشجيعها وتنميتها بكل الوسائل بعهد أن لمست النقص الكبير الذي كان قد أصاب البلاد خلال الحرب العالمية الثانية وعقب احداث سنة ١٩٥٦ نتيجة اعتمادها على الاستيراد من الخارج •

ورغبة في العمل على توفير وسد حاجة البلاد من الادوية والعمل في نفس الوقت على توفير العملات الاجنبية مقابل استيراد هذه الادوية من الخارج فقد تم تشكيل لجنة للنهوض بصناعة الادوية ودراسة وسائل العناية بها حيث قامت بوضع سياسة تساير الخدمات الصحية بالبلاد وانشاء معامل لانتاج الادوية الضرورية للاستهلاك المحلي •

هذا وقد تم انشاء عدة صناعات هامة منها : البنسلين - الاسبرين والامبولات وقد اخذت الحكومة على عاتقها استيراد المواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة كما تقوم بدراسة عدة مشروعات لانتاج المواد الاولية المطلوبة محليا ، وبلغ عدد معامل الادوية حسب تقدير وزارة الصناعة ٣٢ معملا في آخر سنة ١٩٥٨ منها ٧ معامل كبيرة كما تقدر وزارة الصناعة قيمة الانتاج في صناعة الادوية سنة ١٩٥٧ بحوالى ٢٣ مليون جنيه زاد الى ٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ وتبلغ نسبة الانتاج الى الاستهلاك حوالى ٣٥٧ ٪ فى سنة ١٩٥٧ مقابل ٤٠٧ ٪ سنة ١٩٥٨ •

والجدول التالى يوضح تطور الانتاج فى صناعة الادوية •



## تطور انتاج صناعة الأدوية

	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	الوحدة	الصنف
١٩٠٠٠	١٨٣٤٦	٤٢٨٨	١١٣٣٠	٨٩٣٣٢	بالانف	امبولات
٥٢٠٠٠	٢٥٢٦٦٥	١٨٩٤٩٢	١٧٣٩٣٩	١٢٥٢٦٩	عدد	اقراص وجيوب
٢٠٠	٤٩١	١٧٣	٨٧	٨٧	كيلو	مساحيق
٧٨	٧١	٧	١٠	٨	كيلو	مراهم وضمادات امزجة واكسبرات
٥٥٠	٥٥	٣٩٦	٢٠٢	١٦٠	لتر	وشراب
١٥٠	١٤١	١١٥	٢٦	٣٧	لتر	قوات وغسولات ونقل
١٥٠٠	١٤٣٦	٢٨٣٦	١٥٩٨	١٠٩٦	زجاجه	مضادات للحيويات
٦٠٠	٥٥٤	٥٠٠	١٩٧	٤٠٠	قرص	مضادات للحيويات
٤	٤	٤	٢	٢	كيلو	مضادات للحيويات

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس للصناعة انشاء وحدات لتصنيع الانسولين والهرمونات والخلاصات والخیوط الجراحية والمهمات الطبية وقد اتخذت التدابير اللازمة لانشاء مصنعين جديدين لانتاج البنسلين والاستريptomيسين والسلفا وحمض السلسالين والكلومايسين .

هذا ومن الملاحظ أن هذه الصناعة قد ازدهرت خلال السنوات الاخيرة واصبحت تقوم بسد جزء كبير من الطلب المحلي .

### صناعة التعدين ماعلا البترول

ظل اقتصادنا القومي محصورا في دائرة ضيقة لايتعداها قاصر على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وظل التفكير في الاقدام على الصناعات الثقيلة نوعا من المضاربة مع شدة الحاجة الى هذه الصناعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وظلت الثروة المعدنية في البلاد مجهولة القيمة رغما عن تطور مثل هذه الصناعات في كثير من انحاء العالم تطورا سريعا .

وكان من بين الاسباب التي كانت تعوق تقدم ثروتنا المعدنية عدم توفر الخرائط الطبوغرافية والتقارير الجيولوجية المفصلة عن الصحارى المصرية ومناطق التعدين واستخدام الوسائل العتيقة في الكشف والبحث عن الخامات المعدنية وصعوبة المواصلات وعدم توفر المياه وقلة العناية بحفر الآبار .

وجاءت الثورة فحلّت الكثير من مشاكل هذه الصناعة فأصدرت القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر وهو يهدف الى تشجيع عمليات الاستطلاع وزيادة الحد الاقصى لمدة الاستغلال الى

ثلاثين عاما كما صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ وتضمن الكثير من التسهيلات الخاصة بترك حرية الكشف عن مواد المناجم دون قيد أو شرط وخول لوزير الصناعة اصدار تراخيص البحث وعقد عقود الاستغلال بدلا من اشتراط صدور قانون خاص . وكذلك القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ الذى ألقى الاثاثات ومقابل حق الاستغلال وفرض رسم انتاج عن ملح الطعام والذى من شأنه المساواة بين المستغلين بإنتاج الملح ، كما أعفى الملاك من الايجار بالاضافة الى منح بعض الاعفاءات والتسهيلات الاخرى ، كما أعدت الحكومة الدراسات والمشروعات التى كانت نقطة ارتكاز فى التوسع الكبير فى الاعمال التعدينية ومنها انشاء الطرق ومد الخطوط الحديدية مع خفض اجور النقل ووضع سياسة ثابتة وبرامج منظمة تقوم على أساس توفير الفنيين والمعدات اللازمة لاعمال البحث والاهتمام بالطرق والموانئ المطارات والمحطات اللاسلكية ومياه الشرب وغيرها من مستلزمات التنقيب .

وكان من نتيجة ذلك أن زاد عدد التراخيص للبحث عن المعادن من ١٩ سنة ٥٤ الى ٣٤ سنة ٥٨ كما زاد النشاط التعدينى فى البلاد فزادت الكميات المنتجة من الانواع المختلفة وأهمها الطلق والكاولين والكبريت والمنجنيز والحديد الخام ورمال سوداء والفوسفات والنظرون .

ويوضح الجدول التالى التطور فى انتاج خامات المعادن خلال السنوات ١٩٥٢ و ١٩٥٥ و ١٩٥٨

## تطور انتاج خامات المعادن

### الوحدة بالطن

نوع الخام	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٨
..... طلق	٤٦٠٠	٦٠٠٠	٦٥٨٠
..... ذهب بلاوقية	١٧٠٧٨	٦٠٥٠	١٨١٣
..... كاولين	—	٢٧١٤	٩١١١
..... كبريت	—	٦١٥	٧٢٤١
..... خامات ألوان	١٧٢	٥٤٨	١٠٩٦
..... منجنيز عالي	٢٠٣١	١٤٠٤٦	٤٦١٠٧
..... منجنيز واطى	١٩٣٣١٤	٢٠٦٠٤٧	٦٥٧١٠
..... حديد خام	—	٥٠٠٠٠	١٧٨٤٦٤
..... رصاص و زنك	٣٠٩١	٢١٩٦	١٩٧٣
..... رمالي سوداء	١٦١٢	٧١٩	٦٦١١
..... سلفا باريوم	١٠	٦١	٢٠٧٠
..... فوسفات	٥٢٧٢٠٤	٦٤٦٦٧٩	٥٥٨٠٩٨
..... ملح كلوريد صوديوم	٤٩٨٣٩٣	٤٠١٦٩٩	٤٠٢٥٢٩
..... نظرون	٣٠٥٠	٢٦٤٠	٥٥٧٠

ونظرا لاهمية صناعات التعدين فقد رأت حكومة الثورة منحها نصيبا وافرا في مشروعات السنوات الخمس على أساس دراسة الطاقة الانتاجية الحالية للمشروعات القائمة ومحاولة الوصول بها الى أقصى طاقتها ودراسة احتياجات الصناعة المحلية حاليا ومستقبلا وامكانيات التصدير وفتح أسواق جديدة بما يعود على البلاد بأكبر مقدار من العملات الاجنبية ، كما وضعت برنامجا ضخما للبحث عن المعادن ذات الاهمية الخاصة وأهمها الفحم والحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت وتوفير الفنيين اللازمين والمعدات والآلات والمبالغ التى تجعل من تنفيذ المشروعات المقترحة أمرا ميسورا كما لم يغفل البرنامج وضع سياسة للخدمات العامة تشمل الطرق والموانى

والمطارات والمحطات اللاسلكية ومحطات مياه الشرب وتبلغ تكاليف هذه المشروعات حوالي ١٩٢ مليون جنيه كما تبلغ طاقتها الانتاجية ٨٧٩٢ ألف طن سنويا ويبلغ قيمة الانتاج المنتظر ٦٧ مليون جنيه سنويا بالإضافة الى حصيلة كبيرة من العملات الصعبة تبلغ قيمتها حوالي ٧ مليون جنيه كما يبلغ عدد العمال الذين يمكن أن تستوعبها هذه المشروعات عند الانتهاء من تنفيذها حوالي ٤٩٠٠ عامل .

### صناعة البترول

لم تكن هناك سياسة واضحة أو أهداف محددة لتصنيع مادة البترول وتخزينها .

وقد أخذت الثورة بسياسة التشجيع على البحث واستخراج البترول مما حدا بشركات كثيرة على التقدم بطلبات للكشف عن البترول وقد شملت الدراسة أغلب المناطق الصحراوية الشرقية والغربية ، كما اهتمت الحكومة بطرق استغلال البترول وتكريره ووسائل نقله واستكمال امكانيات تخزينه واقامة الصناعات التي تعتمد أساسا عليه وتقوم بأعمال التنقيب عن البترول واستغلاله شركات وطنية برؤوس أموال عربية .

هذا وقد زاد انتاج البترول في الاقليم الجنوبي زيادة واضحة خلال السنوات الاخيرة نتيجة اكتشاف حقول جديدة وأهمها «جسمه والغردقة ورأس غارب ورأس بكر وغرب رأس غارب ورأس كريم ومنطقة البحر الاحمر ، وأبو دربه ورأس سدر وعسل ورأس مطامر ووادي فيران والبلاعيم وأبو أوديس بشبه جزيرة سيناء .

والجغول التالى يوضح تطور انتاج البترول فى السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨

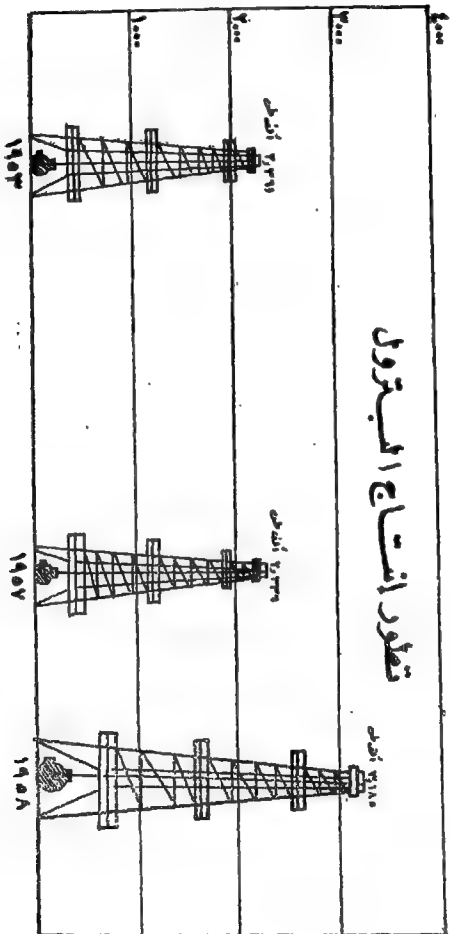
السنة	الانتاج بالطن المترى
١٩٥٢	٢٣٥٢١٧٢
١٩٥٣	٢٣٦١١٩٧
١٩٥٤	١٩٧٣٩٤٥
١٩٥٥	١٨٠٥٦٣٨
١٩٥٦	١٧٣٣٩٣٣
١٩٥٧	٢٣٣٥٦٧٠
١٩٥٨	٣١٨٤٧٠٠

هذا وقد اهتمت الحكومة بصناعة تكرير البترول وتوفير المعامل لتكرير الناتج المحلى وعملت على توزيع هذه المعامل فى البلاد وعدم تركيزها بمنطقة السويس لتخفيض مصاريف النقل وتزويد البلاد باحتياجاتها من المنتجات البترولية وسوف يؤدى هذا فى النهاية الى توفير العملات الصعبة فضلا عما يهيئه ذلك من مجالات العمل للفنيين والعمال .

وقد استتبع ذلك توسيع معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس بحيث ازدادت طاقته الانتاجية السنوية من ٤٠٠.٠٠٠ طن الى ١.٢٠٠.٠٠٠ طن<sup>١٥</sup>

كذلك أنشئ معملا آخر فى مسطرد لفصل خليط المنتجات السودا التى ترد اليه فى خط أنابيب السويس - مسطرد تبلغ

# كمية الإنتاج (بألف الأطنان)



طاقته ٢ مليون طن في السنة وسينكون نواة لمعمل تكرير القاهرة وقد أختير مكان إقامته أمام ترعة الاسماعيلية لتسهيل عمليات الشحن بالصنادل وتخفيض تكاليف النقل .

كما تم افتتاح معمل الاسكندرية وتبلغ كفايته الانتاجية حوالى ٢٠٠.٠٠٠ طن إقامته الشركة المصرية لتكرير وتجارة البترول بالاسكندرية المتحدة مع شركة الغاز المصرية « سب » وتنقل منتجاته بجميع وسائل نقل البترول الى مناطق التوزيع القريبة منه وقد زاد نتيجة لهذا التوسع انتاج المنتجات البترولية المكررة محليا من ٢٤ مليون طن سنة ١٩٥٢ الى ٣١ مليون طن سنة ١٩٥٨ .

والجدول التالى (١) يوضح تطور انتاج معامل التكرير بالاقليم الجنوبي فى السنوات من ١٩٥٢ - ١٩٥٨ .



تطور إنتاج معامل التكرير بالإقليم المصري  
( الكمية بالالف طن )

المنتج	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
بنزين	١٩٠٤	١٨٩٠٣	٢٢٥٠٢	٢٥٨٠٨	٢٦٢٠١	٢٨٩٠٠	٣٣١٠٠
كبروسين	٢١٨٠٥	٢٠٥٠٥	٢١٩٠٧	٢٧٥٠١	٢٣٦٠١	٢٧٧٠٢	٢٩٥٠٣
سولار	١٢٠٠٠	٩٤٠٢	١٣٠٠٠	١٦٠٠١	١٢٤٠٣	١٩١٠٤	٢٤٥٠٧
ديزل	١٠٠٧	٢٢٠٨	٩١٦	١٩٩٠٤	١٤٥٠٧	١٦١٠٧	١٣٦٠٨
مازوت	١٨٢٦٠٧	١٨٢٤٠٢	١٦٤٥٠٢	١٧٠٧٠٦	١٧١٨٠٣	٢٠٧٥٠٤	٢٠١٠٣٠
المجموع							
عاليه	٢٤٢١٠٤	٢٣٧٧٠٨	٢٣٦٧٠٣	٢٦٩٤٠٦	٢٦٠٨٠٤	٣١٠٤٠٦	٣١٤٤٠٤
الاضافه							
الاخرى							

هذا ويشمل برنامج السنوات الخمس مشروعات بترولية عديدة تتكلف حوالى ٤٠ مليون جنيه ويترتب على تنفيذ هذا البرنامج وفر فى العملات الحرة نتيجة لانتاج حقول البترول الجديدة والتوسع فى تكرير البترول الخام وانتاج الزيوت المعدنية والبدء فى الصناعات الكيماوية القائمة على البترول والتي تدخل منتجاتها فى احتياجات كثير من الصناعات القائمة فى البلاد مثل صناعة الادوية والمبيدات الحشرية والاصباغ واللدائن .

وبذلك سينتجق للاقليم المصرى الاكتفاء الذاتى من البترول ومنتجاته بل وسيتمكن تصدير الفائض الى الخارج .

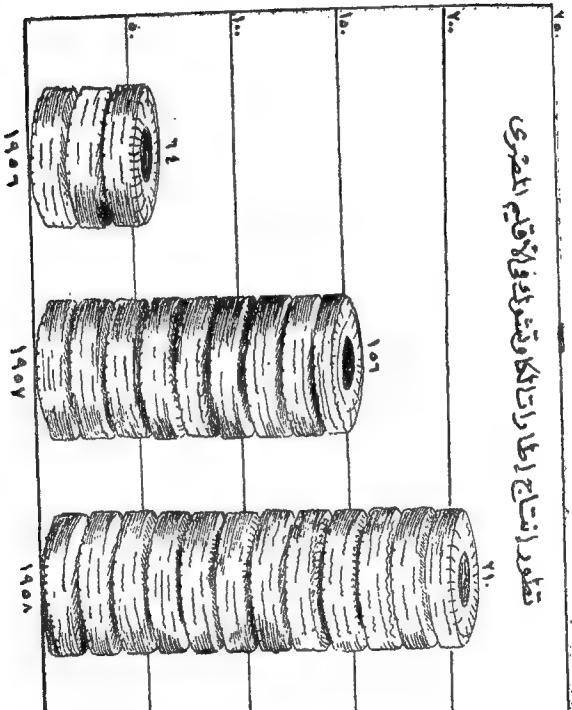
### صناعة اطارات الكاوتشوك

نشأت هذه الصناعة فى عهد الثورة وقامت بها شركة النقىل والهندسة برأس مال قدره ٢ مليون جنيه وتعتبر من الصناعات الهامة التى توجت بها الثورة الصناعة بعد ان ظلت البلاد تعتمد على استيراد الاطارات من الخارج وتدفع عملات اجنبية مقابل اثمانها خاصة وان الاستهلاك من هذه المنتجات آخذ فى الزيادة عاما بعد عام وكانت باكورة انتاج مصنع اطارات الكاوتشوك فى عام ١٩٥٦ وتطور الانتاج المحلى تطورا سريعا رغم حداثة هذه الصناعة فى الاقليم المصرى وقد بدأت البلاد فى تصدير الفائض من انتاج الاطارات عن حاجة الاستهلاك المحلى لبعض المقاسات وهى كميات يعتد بها فى جلب حصىلا لا بأس بها من العملات الاجنبية .

وقد زاد انتاج الاطارات من ٦٤ ألف اطار فى عام ١٩٥٦ الى ١٥٦ ألف اطار فى عام ١٩٥٧ ثم الى ٢١٠ ألف اطار فى عام ١٩٥٨ .

عدد البوصات المفتحة ( بالأنف وصرة )

تطور إنتاج إطارات الكاشومير في الأقاليم المصري



وتعمل حكومة الثورة جاهدة على مضاعفة انتاج اطارات السيارات بحيث تشمل جميع المقاسات وتستكمل بعض المقاسات التي لا تنتج في الوقت الحاضر حتى تتمكن من التوسع في تصدير هذه السلعة الى الاسواق الخارجية .

### صناعة الروائح العطرية ومستحضرات التجميل

كانت مصر تنفق كثيرا من العملات الاجنبية في استيراد الروائح العطرية ومستحضرات التجميل وذلك لاشباع رغبة عدد قليل من افراد المجتمع . وكان من الطبيعي ان تقوم حكومة الثورة بالحد من استيراد هذه السلع الكمانية في الوقت الذي عملت على توفيرها محليا باقامة بعض المصانع .

وقد خطت هذه الصناعة خطوات واسعة فسيجلت تقدما ملحوظا في انتاج مستحضرات الروائح العطرية ومستحضرات التجميل مسجلة بذلك سد الفراغ الذي نشأ عن تقييد استيراد الانواع المماثلة من هذه السلع وقد بلغ الانتاج من الكولونيا والروائح ٥٦٠ ألف دسنة لعام ١٩٥٨ مقابل ٢٩٠ ألف دسنة في عام ١٩٥٢ فحققت بذلك هذه الصناعة الاكتفاء الذاتي بل وعمدت الى تصدير الفائض الى البلاد العربية الشقيقة والاسواق الخارجية .

### صناعة السكر

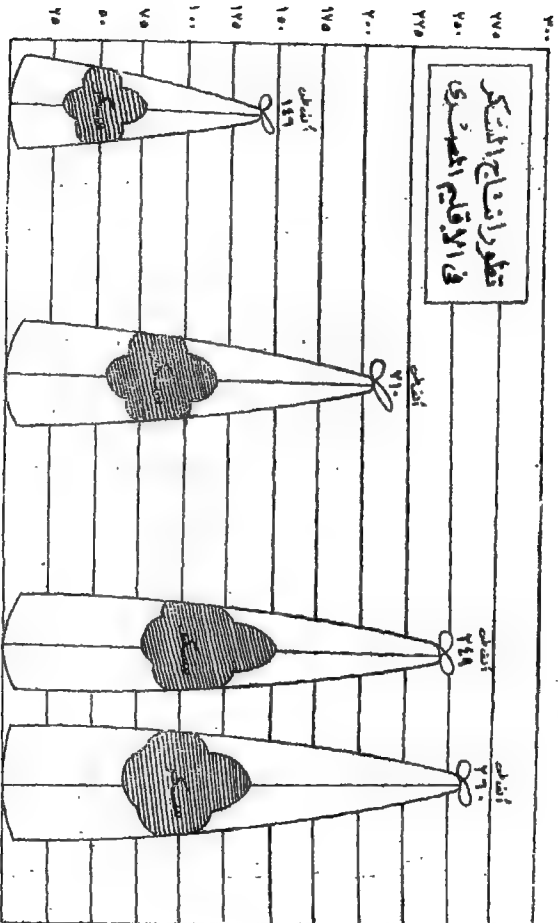
يعتبر السكر مادة غذائية رئيسية يدخل في الكثير من الصناعات وقد أولت حكومة الثورة هذه الصناعة عناية خاصة فعملت على

زيادة الرقعة المنزرعة من قصب السكر ورفع متوسط محصول  
الحدان منه مع تحسين الاصناف المزروعة وذلك باستيراد الانواع  
المتأخرة من قصب السكر وقد زادت المساحة المزروعة من قصب  
السكر من ٨٦ ألف حدان في موسم ١٩٥١/٥٠ الى ١١١ ألف حدان  
في موسم ١٩٥٩/٥٨ كما زاد المحصول من ٢٨ مليون طن في موسم  
١٩٥١/٥٠ الى ٤٢ مليون طن في الموسم ١٩٥٩/٥٨ وبذلك زادت  
كمية السكر المكرر المنتج من ١٤٦ ألف طن في سنة ١٩٥٠ الى ٢٦٠  
ألف طن في سنة ١٩٥٨ - والجدول التالي يوضح تطور انتاج السكر  
خلال السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٨ .

السنة	السكر الخام بالطن	السكر المكرر بالطن
١٩٥٠	١٧٤٧٠٧	١٤٥٥٠٦
١٩٥١	١٩٥٠٤٢	١٨٨٠٠٠
١٩٥٢	١٨٨٤٧٧	٢١٠٦١٠
١٩٥٣	٢٢٨٨٦١	٢٠٦١٨٦
١٩٥٤	٢٧٠٨٨١	٢٦٢٠٤٦
١٩٥٥	٣١٨٥٠٥	٢٨٩٤٩٥
١٩٥٦	٣١٢٠١٧	٢٨٩٢٣١
١٩٥٧	٢٩٩١٣١	٢٤٩٢٤٦
١٩٥٨	٣٠٦٠٠٠	٢٦٠٠٠٠

ونظرا للزيادة المنتظرة في الاستهلاك المحلي من السكر خلال الخمس  
سنوات القادمة والطلب المنتظر من الدول العربية والذي يقدر بحوالى

# تطور إنتاج المشكر في الإقليم المصري



٦٠٠ ألف طن في سنة ١٩٦٥ . فقد ضمنت الحكومة برنامج السنوات الخمس للصناعة مشروعات لإنشاء مصنعين للسكر سيقام أحدهما في أذكو والآخر في قوص وقد تم التعاقد فعلا على المشروع الأول . هذا وتقوم شركة السكر في الوقت الحاضر بتنفيذ بعض البرامج التوسعية لمصانعها بالحوامدية وأبي قرقاص ونجع حماد وأرمنت وكوم أمبو .

### الصناعات المعدنية والميكانيكية

ظل الاقتصاد المصري محصورا في دائرة ضيقة قاصرة تقريبا على المصنوعات الاستهلاكية الخفيفة وكانت تقوم هذه الصناعات قبيل الثورة على الارتجال كما كانت وليدة الحماية تسيطر عليها الاحتكارات .

وكان من الطبيعي أن تنهض حكومة الثورة كعادتها لرفع مستوى معيشة الأفراد على تصنيع البلاد وتنمية الانتاج فسلكت لتحقيق هذا الهدف طريقا واضحا تهدي اليه الدراسة العملية المنظمة مع البحث الشامل المستفيض لامكانيات الصناعة المحلية وكذلك الصعوبات التي تعترض سبيلها وما يمكن توفيره لها من مواد أولية وقوى محركة وأيدي عاملة مع وضع خطة منظمة للتنفيذ تستند الى خبر دقيق وتقييم صحيح يكفلان لها النجاح والارتفاع بجميع الامكانيات والموارد والجهود .

وخطت الثورة خطواتها الاولى في سبيل تحقيق هذا الهدف فانشئت الهيئة العامة للحديد والصلب في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧ . كما شأهبت الحكومة

فى رؤوس أموال المشروعات الكبرى وعملت على تدبير القروض اللازمة للتوسع فى الصناعة عن طريق البنك الصناعى .

## ١ - صناعة الحديد والصلب :

شجع اكتشاف كميات كبيرة من خامات الحديد فى مصر والزيادة المستمرة فى استهلاك الحديد والصلب ان قامت الحكومة بتوقيع اتفاق بينها وبين شركة ديماج الألمانية لاقامة مصنع الحديد والصلب بكفاية قدرها ٢٣٥ ألف طن من الصلب غير المشكل . وتأسست بذلك أول شركة مساهمة مصرية فى مارس سنة ١٩٥٤ .

وان قيام هذا الصرح الصناعى الكبير لتعزيز لاققتصاد الجمهورية العربية المتحدة .

وقد بلغ انتاج الحديد ١٠٨ ألف طن فى عام ١٩٥٨ مقابل ١٠٠ ألف طن فى عام ١٩٥٧ و ٩٥ ألف طن فى عام ١٩٥٦ كما بلغ انتاج المسبوكات الصلب ١٥ ألف طن سنة ١٩٥٨ مقابل ٣ آلاف طن فى عام ١٩٥٧ و ٢٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٦ .

كما هبط الوارد من الحديد والصلب من ١١١ ألف طن فى عام ١٩٥٦ الى ٣٨ ألف طن فى عام ١٩٥٧ وبلغ انتاج الزهر فى عام ١٩٥٨ ٥٥ ألف طن مقابل ١٨ ألف طن فى عام ١٩٥٧ و ١٦ ألف طن فى عام ١٩٥٦ .

كما هبط الوارد من مصنوعات الزهر الى ٣١٢٠٩ طنا فى سنة ١٩٥٧ بعد أن كان ٧٣٣٠٠ طنا فى سنة ١٩٥٦ أى بنسبة ٥٧٪



### النحاس :

بلغ انتاج النحاس الاحمر والاصفر عام ١٩٥٨ - ٤٥٢٠ طنا مقابل ٤٠٠٠ طنا عام ١٩٥٧ بزيادة قدرها ١٣٪ وبلغ الناتج خلال عام ١٩٥٨ من النحاس الكهربائي ١٠٠٠ طن ومن القطاعات والمواسير والقضبان ٢٤٠٠ طن ومن الأسلاك ١٦٠٠ طن

### الالومنيوم

بلغ انتاج مصنوعات الالومنيوم من مواسير وشبكات وبساتيم وطملمبات مياه وأدوات منزلية حوالى ٨٨٠ طنا سنة ١٩٥٨ فى مقابل ٨٠٠ طن سنة ١٩٥٧ و٧٦٦ طن سنة ١٩٥٦ .

### الرصاص :

بلغ انتاج مصنوعات الرصاص من مواسير وأختام والواح وسبائك ٢٣٦٠ طنا فى سنة ١٩٥٨ مقابل ٢١٠٠ طنا فى سنة ١٩٥٧ و١٦٧٦ طنا فى سنة ١٩٥٦ .

### الزنك :

بلغ انتاج الزنك خلال عام ١٩٥٨ ١٨٠٠ طنا مقابل ١٦٧٠ طنا عام ١٩٥٧ بزيادة قدرها ٧٨٪ وبلغ المستورد من الزنك ومصنوعاته عام ١٩٥٨ ١١٦٥ طنا قيمتها ٢٨٦ر١٣٠ جنيها مقابل ١٠٩ر١٠ طنا عام ١٩٥٧ قيمتها ١٣٩ر٥٦١ جنيها .

### الإثاثات المعدنية :

تقوم ثمانية مصانع بانتاج جميع أصناف الاثاث المعدنى من أسرة ومكاتب وكراسى وأدوات مطبخ وثلاجات ومواقد ولوازم المستشفيات،

وقد وصل انتاج بعضها الى درجة من الاتقان مكنت من تصدير بعض انتاجها الى بعض البلدان الاوروبية ، وتبلغ القدرة الانتاجية لهذه المصانع حوالى ١٠ر٠٠٠ طن وهو يغطى الاستهلاك المحلى لفيض عنه وقد بلغ انتاج هذه المصانع ٩ر٥٠٠ طنا سنة ١٩٥٨ فى مقابل ٦٢٥ره طنا سنة ١٩٥٧ .

## ٢ - الصناعات الميكانيكية :

### ( أ ) صناعة عربات السكك الحديدية :

تكونت شركة لانتاج مهمات السكك الحديدية برأس مال قدره نصف مليون جنيه ستبدأ بانتاج عربات البضاعة بمعدل ٦٠٠ عربة فى السنة ثم تتدرج الصناعة حتى تنتج المهمات المماثلة للسكك الحديدية ، ومن المنتظر مع تقدم صناعة الصلب فى مصر ان تتوافر معظم الخامات اللازمة حيث يبلغ الوفرة فى العملات الأجنبية حينئذ حوالى ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا .

### ( ب ) صناعة السيارات :

تقوم بعض المصانع بانشاء هياكل سيارات معدنية وخشبية وعربات الترام والمترو وتنتج حوالى ٢٥ ٪ من حاجة البلاد وقد تم التعاقد على اقامة مصنع سيارات لانتاج سيارات النقل ثم سيارات الركوب فيما بعد .

### ( ج ) صناعة النقل البحرى :

تضمن مشروع السنوات الخمس اقامة ترسانة بحرية وحوض جاف بما يسمح باقامة أسطول تجارى يتمشى مع حركة التجارة الخارجية كما يسمح باجراء كافة أعمال الصيانة لسفننا والسفن المارة بالبلاد كما تضمن البرنامج تدعيم صناعة الصنادل ومعدات النقل النهري حتى تستطيع مساعدة وسائل النقل الداخلية .

#### ( د ) صناعة المسامير :

تم التعاقد على شراء معدات لانتاج ١٢٠٠٠٠٠٠ مسامير صامولة من مختلف المقاسات والانواع وبذلك يمكن تغطية معظم احتياجات البلاد الحالية ، كما تم التعاقد على شراء معدات أخرى لانتاج ٥٥٠ طن سنويا من المسامير الخشابي وبذلك سيرتفع الانتاج المحلي الى ٩٠٠ طن سنويا .

#### ( هـ ) صناعة اليايات :

تكونت شركة في سنة ١٩٥٧ لانتاج اليايات الورقية والحلزونية للسيارات وعربات السكك الحديدية وغيرها من المركبات .

#### صناعة الجلود

تعتبر صناعة الجلود من الصناعات المتقدمة في الاقليم المصرى فهي فضلا عن انتشارها في معظم مدن الجمهورية تمتاز بمتانة الصناعة والدق السليم وخاصة في صناعة الاحذية فبلغ انتاج الجلود في عام ١٩٥٨ سبعة آلاف طن من جلد النعل و ٩٤٠ طن من جلد الوجه المدبوغ بالكروم و ٤٢٠ طن جلد وجه دباغ نباتي و ١٠٠ طن جلد شوايق .

كما بلغ انتاج الاحذية الجلدية ٩٥ مليون زوج في عام ١٩٥٨ وانتاج الاحذية الكاوتشوك ٣ مليون زوج تقريبا وتكفي صناعة الجلود بالاقليم المصرى احتياجات البلاد بالرغم من اضطراد ازديادها تمشيا مع الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة واعتماد الجيش والمصانع الحكومية على الانتاج المحلي .

وقد بلغت صادراتنا من الجلود المدبوعة والاحذية والمصنوعات الجلدية ٧٥٦ طنا قيمتها ٦٧٣ ألف جنيه وذلك في عام ١٩٥٨ .

## الصناعات الكهربائية

أصبحت الطاقة الكهربائية من مقومات النهضة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث وتعتبر من أهم عناصر تكاليف المنتجات الصناعية المختلفة لذلك فإن توفير الطاقة الكهربائية الرخيصة يحفز على انشاء صناعات جديدة كما أن تقدم الامم أصبح يقاس بمقدار ما يخص الفرد فيها من الطاقة الكهربائية المستعملة . لذلك واجهت الحكومة هذه المشكلة واهتمت بحلها بدراسة وتنفيذ المشروعات الجديدة لتوليد الكهرباء وجعلت الاولوية فيها لمشروعات القوى الكهربائية المائية نظرا لان تكاليف الحصول على الطاقة الكهربائية من مساقط المياه أقل عادة من تكاليف الحصول عليها من المحطات الحرارية .

فقد ارتفع انتاج الطاقة الكهربائية في البلاد من ٩٩١ مليون كيلووات عام ١٩٥٢ الى ١٥٤٥ مليون كيلووات في عام ١٩٥٦ وإلى ١٧٠٦ مليون كيلووات في عام ١٩٥٧ ثم الى ١٩٠٥ مليون كيلووات في عام ١٩٥٨ - كما زاد استهلاك الكهرباء فارتفع من ٣١٣ مليون كيلووات في عام ١٩٥٦ الى ١٤٥٠ مليون كيلووات في عام ١٩٥٧ ثم الى ١٦١٩ مليون كيلووات في عام ١٩٥٨ .

ومن أهم المحطات التي أنشئت أخيرا محطة طلخا وقدرتها ٢٥٠ ر٤ كيلووات كما أضيفت وحدات جديدة الى محطة شمال القاهرة قوتها ٦٠٠٠ ر٦ كيلووات كما أنشئت محطة جنوب القاهرة وقدرتها ١٢٠٠٠ ر١٢ كيلووات ومحطة التبين وقدرتها ٤٥٠٠٠ ر٤ كيلووات .

أما خزان أسوان فسوف تبدأ محطة توليد الكهرباء منه في نهاية عام ١٩٥٩ وستصل الطاقة الكهربائية المولدة عنها حوالي ١٩٠٠ مليون كيلووات سنويا سيستغل معظمها في انتاج السماد .

أما محطة توليد الكهرباء من السد العالى فستتكون من ١٦ مولد هيدروليكي قوتها ٨٣٣ مليار كيلووات سنويا ينتظر نقل ٦ مليار كيلووات منها الى منطقة القاهرة .

وبجانب انشاء محطات توليد الكهرباء يجرى العمل أيضا فى اقامة خطوط نقل القوى الكهربائية لتوزيعها على المناطق المختلفة تمهيدا لكهربة البلاد .

## ٢ - صناعة البطاريات السائلة :

يبلغ عدد المصانع القائمة ستة مصانع منها مصنع أنشئ حديثا ضمن مشروعات السنوات الخمس وهو مصنع شركة بولدين أورينت للبطاريات وسوف يتمكن المصنع المذكور من انتاج البطاريات اللازمة للهيئة العامة للسكك الحديدية وكذلك البطاريات اللازمة للمستترالات التليفونية .

## ٣ - صناعة البطاريات الجافة :

يوجد مصنع واحد فقط أنشئ عام ١٩٣٠ ويقسوم حاليا بصناعة حجارة الانارة وكذلك البطاريات الجافة اللازمة للأجهزة اللاسلكية وبلغ انتاج هذا المصنع حوالى ٢٥٪ من الاستهلاك المحلى بالاقليم المصرى .

## ٤ - صناعة الاسلاك والكابلات الكهربائية :

تقوم المصانع المحلية حاليا وعددها أربعة بصناعة الاسلاك والكابلات الكهربائية العارية والمعزولة والمطاط أو البلاستيك أو القطن بما يكفى الاستهلاك المحلى ، ومن المنتظر أن تقوم شركة الكابلات الكهربائية المصرية التى أنشئت منذ أربعة

أعوام بانتاج الكابلات الكهربائية المسلحة والتي تستورد منها البلاد ما قيمته ٢ مليون جنيه سنويا .

#### ٥ - صناعة المصاييح الكهربائية :

يوجد مصنعان بالاقليم المصرى لانتاج المصاييح الكهربائية ذات الشعيرة المعدنية من ١٥ الى ٥٠٠ وات ويمكن للمصانع المحلية سد حاجة الاستهلاك المحلى اذا توفرت الخامات اللازمة .

#### ٦ - صناعة تجميع أجهزة الراديو :

توجد خمسة مصانع تقوم بتجميع أجهزة الراديو التي تعمل بالتيار المتغير أو المستمر أو البطارية الجافة وقد تم تأسيس شركة لانتاج أجهزة الراديو التي تستخدم الترنز ستور بدلا من الصمامات العادية .

#### ٧ - صناعة مواسير الكهرباء العازلة :

يوجد بالاقليم المصرى أربعة مصانع قائمة بهذه الصناعة ويمكنها سد حاجة الاستهلاك المحلى اذا توافرت لديها الخامات اللازمة .

#### ٨ - الأدوات الكهربائية المصنوعة من البلاستيك :

يقوم بهذه الصناعة مصنعان ينتجان أصنافا كثيرة من الأدوات الكهربائية اللازمة للتركيبات الخاصة بالإنارة وقد بلغ انتاجها درجة عالية من الجودة ومن المنتظر ان تتمكن قريبا من كفاية الاستهلاك المحلى .

### صناعة مواد البناء والزجاج

#### ١ - الاسمنت :

كانت صناعة الاسمنت فى الماضى مقصورة على الشركات الاجنبية ولكن قيام كثير من المشروعات أدى الى زيادة الطلب

عليه وارتفاع اسعاره ومن أجل هذا فقد اهتمت حكومة الثورة بهذه الصناعة لسد النقص من جهة وللمقابلة التصنيع في البلاد من جهة أخرى فتأسست الشركة القومية لإنتاج الاسمنت .

هذا وقد بلغ رأس المال المستثمر في صناعة الاسمنت حوالى ٦٤ مليون جنيه بما فى ذلك رأس المال المستثمر فى الشركة القومية لإنتاج الاسمنت ويبلغ عدد العمال المشتغلين فى هذه الصناعة حوالى ٣٦٠٠ عامل وسوف تصل القدرة الانتاجية لمصانع الاسمنت بعد تشغيل الشركة القومية الى حوالى ٢٣٥٠٠ رطل بينما تبلغ كمية المستهلك منه محليا حوالى ١٢٥٠٠ رطل ولذلك فانه من المتوقع زيادة كمية صادراتنا من الاسمنت من حوالى ٢٠ ألف طن سنويا حاليا الى مليون طن سنويا . وتقدر وزارة الصناعة نسبة الانتاج الى الاستهلاك فى سنة ١٩٥٨ بحوالى ١١٩٪ مقابل ١١٤٪ سنة ١٩٥٧ - والجدول التالى يوضح التطور فى انتاج صناعة الاسمنت خلال السنوات من ١٩٥٢/١٩٥٨ .

### الانتاج بالآلاف الأطنان

١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
------	------	------	------	------	------	------

٩٤٧	١٠٩٧	١٢٣٧	١٣٧١	١٣٥١	١٤٦٦	١٥١٣
-----	------	------	------	------	------	------

٢ - الطوب :

بلغ انتاج الطوب الاحمر سنة ١٩٥٨ حوالى ٩٠٠ مليون

طوبة وبلغ انتاج الطوب الرملى الجبرى ١٦ مليون طوبة خلال نفس السنة .

### ٣ - الجبس والمصيصة :

تضاعف انتاج الجبس والمصيصة فى سنة ١٩٥٨ فبلغ ٣٦٠ ألف متر مكعب بينما كان فى سنة ١٩٥٣ - ١٨٦ ألف متر مكعب وبذلك زاد الانتاج المحلى من هذه الصناعة زيادة ملموسة .

### ٤ - الاخشاب :

بلغت رؤوس الاموال المستثمرة فى اخشاب البناء والباركيه ١٠٠ ألف جنيه ويبلغ الانتاج السنوى حوالى ٢٥٠ ألف متر مربع ويستوعب ما قيمته ٨ مليون جنيه من الاخشاب الحام والابلاكاج وسوف يمكن الاستغناء فى القريب عن جانب من هذه الاخشاب بعد انشاء مصنع الخشب الحبيبي والمضغوط والذي أدرج ضمن برنامج السنوات الخمس للتصنيع .

### ٥ - البلاط :

تنتج البلاد جميع أنواع البلاط المختلفة ويبلغ عدد المصانع الحالية نحو ٢٠٠ مصنع منها ٢٠ مجهز بأحدث الآلات والباقي يعمل بالطرق اليدوية وقد بلغ الانتاج ١٢ مليون متر فى سنة ١٩٥٧ من البلاط العادى ، ٨ مليون متر مكعب من البلاط الموزايكو فى سنة ١٩٥٧ و ١١ مليون متر مكعب فى سنة ١٩٥٨ من البلاط العادى ، ٧٥ مليون متر مكعب من البلاط الموزايكو عن نفس السنة .



## ٦ - الزجاج :

خطت صناعة الزجاج خلال السنوات الاخيرة خطوات واسعة موفقة حتى بلغت منتجاتها حدا كبيرا من الجودة مما جعلها تضارع مثيلاتها المستوردة من حيث الدقة والاتقان بفضل استخدام الطرق الاوتوماتيكية وقد زاد الانتاج من ١٢٠٤٥ طن عام ١٩٥٢ الى ٣٠٠٠٠ طن عام ١٩٥٨ .

وفيما يلي بيان تطور الانتاج منذ عام ١٩٥٢ حتى الان :

( بالطن )

السنة	زجاج نوافذ قوادرير	اوانى واكواب منزلية	لمبات فوانيس	المجموع
١٩٥٢	٣٨٤٥	٣٥٠٠	٣٢٠٠	١٢٠٤٥
١٩٥٣	٣١٤٣	٤٢٠٠	٤٤٢٠	١٣٣٤٣
١٩٥٤	٥٩٠٠	٥٢٠٠	٥٦٠٠	١٨٣٠٠
١٩٥٥	٦٥٧٠	٤٠٩٠	٦٢٤٠	١٨٥٠٠
١٩٥٦	١٠٠٠٠	٤٣٠٥	٥٤٠٠	٢١٣٥٠
١٩٥٧	٧٨١٠	٤٢٠٠	٧٧٠٠	٢٢٥٠٠
١٩٥٨	٨٧٠٠	٨٢٠٠	١٠٣٠٠	٣٠٠٠٠

## ٧ - منتجات الاسمنت والاسبستوس :

كان الانتاج من المصنوعات الاسمنتية والاسبستوسية سنة ١٩٥٢ لا يتعدى ٢٥ ألف طن ثم تضاعف فى السنوات السبع الاخيرة فبلغ ١٣٢ ألف طن وذلك نتيجة لتعميم مياه الشرب بالبلاد . وفيما يلي جدول يبين تطور الانتاج خلال السنوات الاخيرة بالطن :

السنة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
منتجات أسمنتية	١٧,٨٠٠	١٩,٧٠٠	١٢,٠٠٠	٢٥,٧٣٠	٤٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
منتجات اسبستوسية	٦,٤٥٠	٦,٤٥٠	٨,٠٠٠	١٣,٧٥٠	٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٥٢,٠٠٠

#### ٨ - المنتجات الحرارية والخزفية :

توسعت المصانع القائمة في الانتاج فتحول مصنع سورنجا الى شركة مساهمة وزيد رأس ماله من ٥٠,٠٠٠ جنيه الى ٤٠٠,٠٠٠ جم كما تكونت الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني فضلا عن مصانع كانيلا توس وغيرها من مصانع الحرارية وتنتج بعض هذه المصانع أدوات صحية بدرجة لا تقل جودة عن الانواع المستوردة وفيما يلي جدول يبين التطور في الانتاج خلال السبع سنوات الاخيرة بالطن :

السنة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
طوب حراري	٨,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٩,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
مواسير فخار	٤,٠٠٠	٦,٠٠٠	٧,٠٠٠	٧,٥٤٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠

#### صناعة الالبان ومنتجاتها :

اتجهت سياسة الحكومة الى اعتبار صناعة الالبان ضمن الصناعات الهامة التي تهدف الى رفع مستوى الدخل القومي للبلاد ، فتقرر في البرنامج التنفيذي لتخطيط السياسة الزراعية العامة النهوض

السريع بالنزوة الحيوانية واتباع الطرق العلمية والعملية للعناية  
بتربية الماشية ورعايتها وتوفير الغذاء الصالح لرفع مستوى انتاجها  
من اللبن .

وقد أمكن تقدير محصول اللبن في عام ١٩٥٧ بمقدار  
١٤١٩٦٥٩ طنا من اللبن يضاف اليه ٤٥٠٠ طنا محصول البان  
الماعز والاغنام فيكون المجموع الكلي ١٤٢٤١٥٩ طنا مقابل  
١٣٦٤١٠٩ طنا في سنة ١٩٥٥ ويمكن توزيع اللبن على المنتجات  
المختلفة على النحو التالي بالطن :

زيت ومسلي جبن أبيض جبن جاف لبن شرب			
سنة ١٩٥٥	٦٩٣٠١٤	٥١٤٠٤٤٥	١٨٠٠٧
			١٣٨٠٦٤٣
» ١٩٥٧	٧١٢٠٨٠	٥٤٩٠٦٩٦	١٩٠٩٦٨
			١٤٢٠٤١٦

وزاد انتاج الجبن المطبوخ ( الشستر ) فبلغ ٥٨٩ طنا في سنة  
١٩٥٨ مقابل ٣٧٣ طنا في سنة ١٩٥٧ و ٣٦٠ طنا في سنة ١٩٥٦ .  
كما بلغ انتاج اللبن المبستر ٧١٠٠ طنا في سنة ١٩٥٨ مقابل  
٤٦٢٥ طنا في سنة ١٩٥٧ و ٤٥١٦ طنا في سنة ١٩٥٦ .

## الصابون

كانت هذه الصناعة في بدء انشائها قاصرة على صابون الفسيل  
ولكنها تطورت أخيرا تطورا كبيرا بحيث أصبح انتاجها يشمل معظم  
أنواع الصابون بما فيها صابون الزينة ، وبلغت رؤوس الاموال  
المستثمرة فيها حوالي ٣ مليون جنيه كما سجلت هذه الصناعة زيادة

ملحوظة في الانتاج خلال السنوات الماضية حتى بلغت رقما قياسيا هو ٩٠.٠٠٠ طن في عام ١٩٥٥ وفيما يلي بيان بانتاج هذه الصناعة بالطن :

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢
٧٥ر.٠٠٠	٧٥ر.٠٠٠	٧٣ر.٠٠٠	٩٠ر.٠٠٠	٧٤ر.٠٠٠	٥٥ر.٠٠٠	٦٧ر.٠٠٠

وقد زاد الوارد من الزيوت والشحوم المستعملة في هذه الصناعة زيادة ملموسة اذ بلغ ٥١٩٢٦٨١٩ كيلوجراما في سنة ١٩٥٧ مقابل ٣٦٦٥٩٠٢٨ كيلوجراما في سنة ١٩٥٦ كما بلغت كميات زيت بذرة القطن التي تصرفها وزارة التموين للصابون أكثر من ضعف الكمية الموزعة في الاعوام السابقة .

### صناعة الاغذية المحفوظة

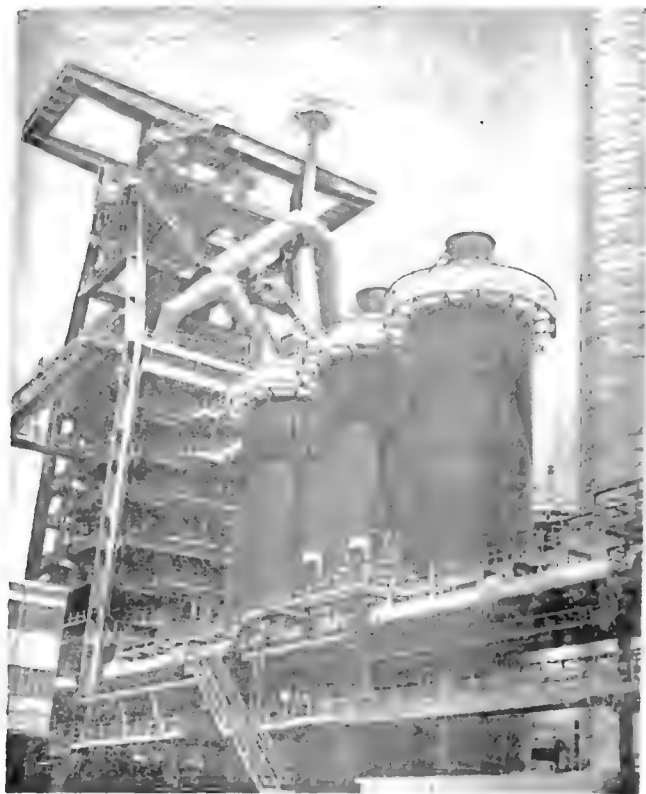
تتوافر لدى الاقليم الجنوبي محاصيل زراعية مختلفة من الخضر والبقول والطماطم والبصل والثوم والفاكهة التي تفيض عن الاستهلاك العادي ولذلك فقد وجهت الحكومة عنايتها نحو تشجيع المصانع التي تقوم بعملية حفظ وتجفيف المنتجات الفائضة وتصديرها الى الخارج وقد تمت اقامة عدة مصانع لحفظ الخضر والفاكهة او تجفيفها .

#### اولا - صناعة الحفظ :

زاد انتاج الطماطم المحفوظة بنسبة ١٦٥٪ في سنة ١٩٥٨ عنه



التعدين .. ثروة كبرى



الحديد والصلب صناعة أساسية في الاقليم الجنوبي





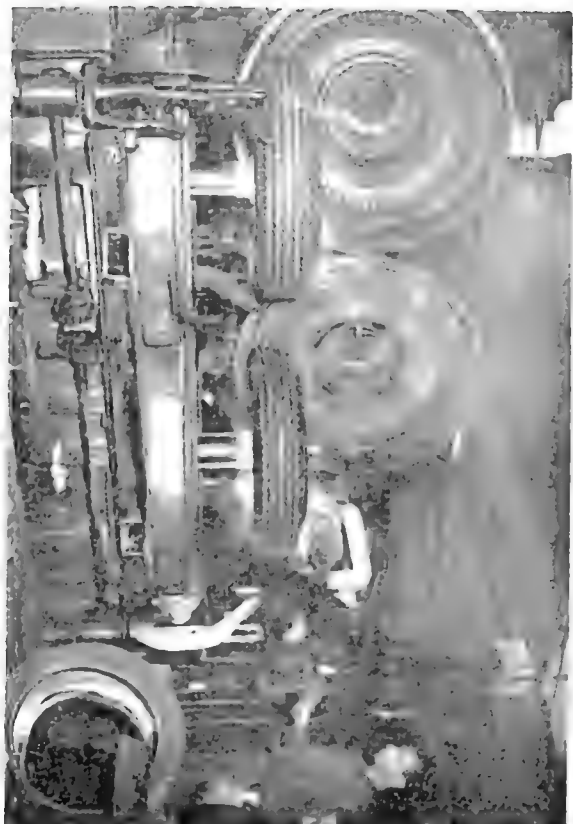
صناعة السماد



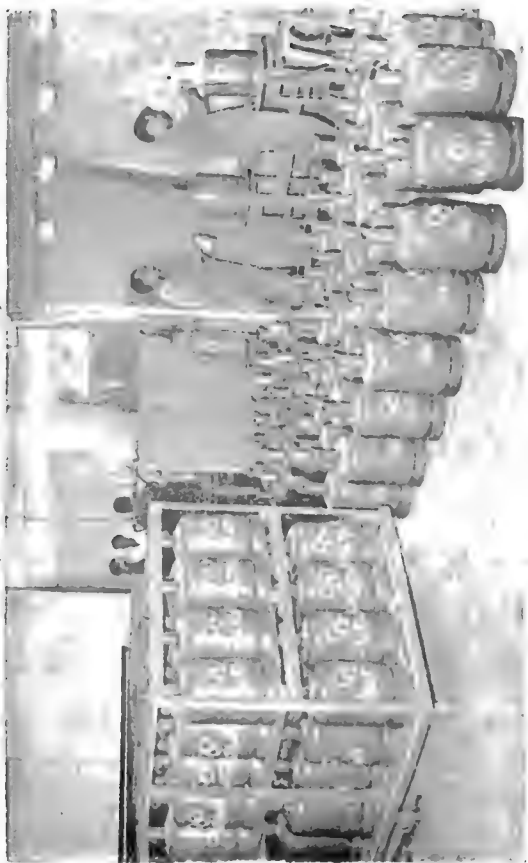
مواقف البو تاجاز



امارات انكويستورك



اساتذہ تلمیذات

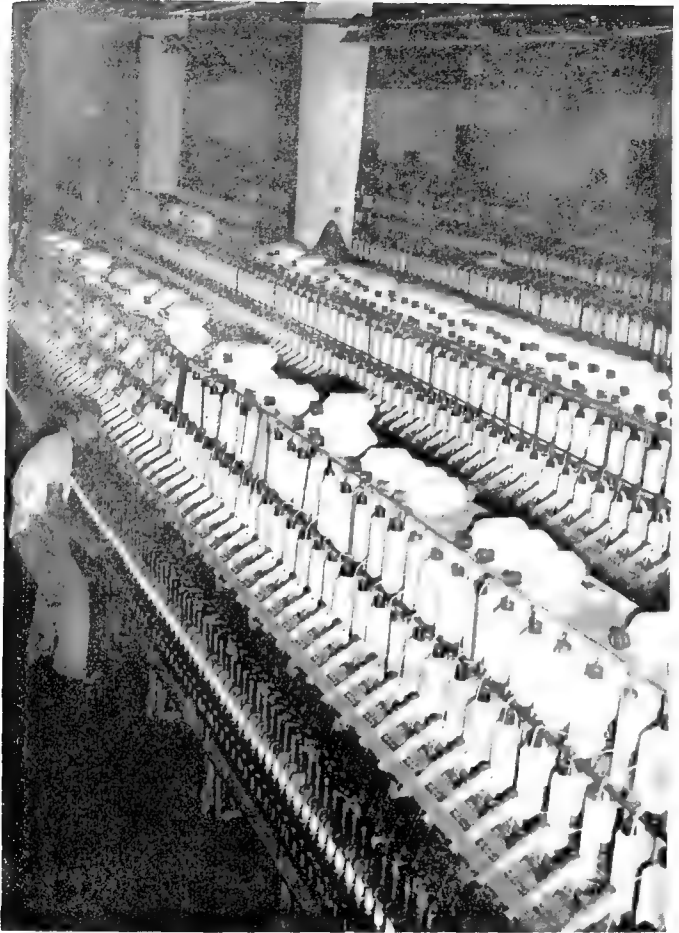




مسجد المدائن الكوفة

صناعة آلات الخياطة





مصنعة غزل ونسج القطن

الصناعات الكهربائية



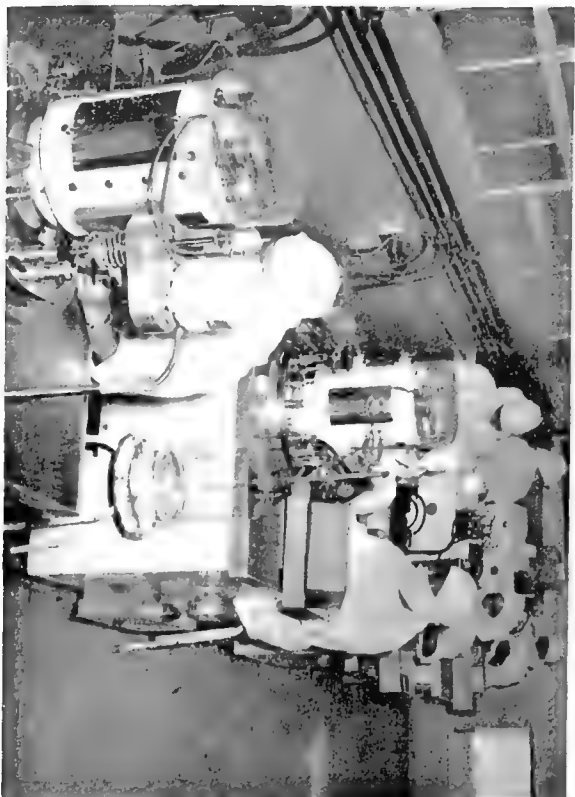


مناخة أعلام الزملاء



صناعة الجلود





مکانی علی احمد طراز

فى سنة ١٩٥٧ وبنسبة ١٩٢٪ عن سنة ١٩٥٢ ٠ وارتفع  
الانتاج من الحضر عموما بنسبة ٥٤٢٪ فى سنة ١٩٥٨ عنه فى سنة  
١٩٥٢ ، كما استمر انتاج البقول بزيادة قدرها ٨٧٣٪ عما كان  
عليه فى سنة ١٩٥٢ كما زاد انتاج الشربات والمربات والفواكه  
المحفوظة فى سنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٣٨٪ عنه فى سنة ١٩٥٢ كذلك  
بلغ انتاج اللحوم المحفوظة فى سنة ١٩٥٨ ٨٢٢٤٠٣ كيلوجراما  
فى مقابل ٦٦٧٣٣ كيلوجراما فى سنة ١٩٥٧ كما زاد انتاج اللحوم  
المحفوظة فى سنة ١٩٥٨ بمقدار ١١٣٢٪ عنه فى سنة ١٩٥٧ ٠

### ثانيا - صناعة التجفيف :

ارتفع انتاج البصل المجفف فى عام ١٩٥٨ بنسبة ٢١٤٣٪ عنه فى  
سنة ١٩٥٢ ٠

كما سجل انتاج مسحوق الثوم ارتفاعا ظاهرا فزاد فى سنة ١٩٥٨  
بمقدار ٢٠٠٪ عنه فى سنة ١٩٥٧ و ١٥٢٪ عنه فى سنة ١٩٥٢

هذا وقد أنشئت عدة مصانع لحفظ الجنبرى بلغت قدرتها الانتاجية  
حوالى ٢٥٠ طنا فى العام

وقد استمرت صادراتنا من منتجات صناعة التجفيف والحفظ فى  
الزيادة اذ بلغت جملتها ٤٩٦٣ طن فى عام ١٩٥٧ مقابل ٤٠١ رطل  
فى عام ١٩٥٦

### الزيوت

بلغ انتاج الزيت فى موسم ١٩٥٨/٥٧ ، ١٠٠٢٦٢ طن مقابل  
٨٥٧٤٢ طن فى موسم ١٩٥٧/٥٦ و ١٥٠ رطل فى موسم

١٩٥٦/٥٥ وتستورد وزارة التموين ما يقرب من ٢٠.٠٠٠ طن لسد حاجة البلاد سنويا .

وبلغ انتاج الكسب في موسم ١٩٥٨/٥٧ ، ٥٣٤.٠٠٠ طن مقابل ٤٥٧.٠٠٠ طن في موسم ١٩٥٧/٥٦ و ٤٥٩.٥٠٧ طن في موسم ١٩٥٦/٥٥

وبلغ انتاج المسلي الصناعي (الزيوت المهدرجة) في عام ١٩٥٨ - ١١٦.٧٩ طنا مقابل ٣٠.٩٩ طنا في عام ١٩٥٧ و ١١٣.٣٧ طنا في عام ١٩٥٦

### الورق والطباعة

أولا - ازدهرت صناعة الورق (١) في السنوات الاخيرة ازدهارا كبيرا فزاد الانتاج من حوالى ٢٠.٠٠٠ طن عام ١٩٥٠ الى حوالى ٤٠.٠٠٠ طن عام ١٩٥٨ وبلغ لأس المال المستثمر في هذه الصناعة أكثر من مليون جنيه .

وقد كانت هذه الصناعة قاصرة على انتاج بعض أنواع محددة من الورق الكرتون أما الان فقد تعددت هذه الانواع وأصبحت تشمل الكثير من احتياجات البلاد من ورق الكتابة والكرتون واللف وغيرها من الانواع الاخرى وفيما يلي بيان هذه المنتجات .

تطور انتاج الوردى

الصف بالطن	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
كرتون	٥١٥٥	٦٤٩٠	٦٧٣٩	٩٢٦٣	٩٠٨٣	٩٢٧٥	٩٧٥٠
باستيل	٣٢٥	٩٦٠	٣٣٨	١١١٣	٦٩٣	٨٣٦	٨٥٠
ومانيلا							
طبع ابيض	١٨	٧٥	٥٨	٤٢٢	٢١٥٥	٣٠٤٧	٤٥٠٠
غلاف	٨٥٥	٤٩٠	٥٢٠	٥٨٦	١٣٣٣	٢١٥٤	٢٤٠٠
لف	٧٢٠٠	٣٣٤٨	—	٣٥٩٧	٤٠٦١	٥٣٦٧	٥٧٠٠
كرافت	٥٦	١٧٠	٣٤٥	٤٤٤	٢١٠٩	٢٨٢٥	٢٩٠٠
تقليد كرافت	١٢٠٨٠	٩٠٥	١٩٢٠	٢٣٥٧	١٦٩٧	٣٠٤٣	٣١٠٠
كرافونا	١٢٠٨٠	١٢٧٨	٢٨٤٥	٢٠٤٥	٢١٣١	٢٨٦٧	٢٩٠٠
انواع اخرى	٤٥٧٦	٦٦٣٨	١١٤٤٤	٨٠٠٣	٩٠٣٣	٩١٤٥	٨٩٠٠
الجملة	٢٠٢٤٥	٢٠٥٣٥٤	٢٤٢٠٣	٢٨٨٣٠	٣٢٢٨٥	٣٨٤٥٩	٤١٠٠٠

هذا وقد انشئت شركتان لصناعة الورق احدهما ههنا وهي الشركة المصرية لصناعة اوراق التعبئة وتقوم بصنع ورق التعبئة (كرافت) الذى يعتبر من أهم الاصناف التى تحتاج اليها السوق المحلية والثانية وهي الشركة العامة لصناعة الورق (راكنا) وتقوم بإنتاج اوراق الكتابة والطباعة .

ثانيا - سجلت صنوق الطباعة نشاطا محسوسا فى السنوات الاخيرة نظرا لاستمرار ظاهرة التقدم المطرد فى حركة النشر والاعلان ، ويقدر عدد المؤسسات المشتغلة بصناعة الطبع والنشر والصناعات المتصلة بهما بحوالى ١٦٢ مؤسسة

## الباب الثاني

التقدم الزراعي في الاقليم المصري





## التقدم الزراعى

تبلغ مساحة الاقليم المصرى حوالى ٢٤٠ مليون فدان يزرع منها ما يقرب من ٦ مليون فدان وقد بقيت المساحة المنزرعة ثابتة خلال النصف قرن الاخير دون تغير بالرغم من تزايد عدد السكان زيادة لا تتناسب مع نمو الموارد الاخرى للبلاد مما أدى الى هبوط مستوى المعيشة وانخفاض متوسط دخل الفرد .

لهذا عمدت حكومة الثورة الى النهوض بالزراعة والارتقاء بها فوضعت لذلك سياسة زراعية تقوم على أسس مدروسة وخطة علمية محددة فيها الطريق الى التوسع الزراعى واستغلال الموارد الى أقصى امكانياتها بما يؤدى الى زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة .

ولقد انتهجت الحكومة فى هذه الخطة طريقين :

### أولهما - التوسع الرأسى :

وذلك بالعمل على زيادة الانتاج الزراعى للرقعة المزروعة عن طريق تهئية التربة وتوفير الاسمدة والتخلص من العوامل التى تؤدى الى ضعفها وتوفير السلالات الممتازة من النباتات من حيث ضخامة الناتج أو مقاومتها للأمراض وتحسين عمليات الخدمة ، وكذلك العمل على حماية المحاصيل الزراعية من فلك الحشرات والآفات وتوفير المواد اللازمة لهذا الغرض الى جانب تنويع الانتاج وتوجيهه الى النواحي الأكثر اذارا للربح .

### ثانيهما : التوسع الافقى :

ويهدف الى اضافة مساحات جديدة من الاراضى الصالحة للزراعة الى المساحة الموجودة حاليا ومن الواضح أن هذه الخطة تعتمد أساسا على الوسائل العلمية والفنية التى تكفل تسوية الارض وتوفير الماء العذب اللازم وغير ذلك من العمليات التى تهدف الى خلق أرض جديدة قابلة للزراعة ومن أهم العوامل التى تؤدى الى هذا التوسع : البدء فى تنفيذ مشروع السد العالى وهو يعمل أساسا على توفير مياه الري لمساحة قدرها ٢ مليون فدان من الاراضى المستصلحة بما يزيد أرضنا الزراعية بنسبة ٣٠ ٪ كما يؤدى هذا المشروع الى التحكم فى مياه النهر وامكان توفيرها على مدار السنة فضلا عن الاطمئنان على مقدار المحاصيل التى تعتمد على المياه كمحصول الارز . هذا الاضافة الى الطاقة الكهربائية التى سيتم توليدها من المشروع وهى تقدر بحوالى ١٠ مليارات كيلووات ساعة فى السنة مما يخلق صناعات جديدة ويزيد من قوة انتاج الصناعات القائمة ، وسوف يحقق ذلك زيادة فى الدخل القومى تقدر بحوالى ٢٥٥ مليون جنيه .

وبالاضافة الى ذلك فقد اتجه النظر الى استغلال المياه الجوفية بمنطقة جنوب الدلتا والتى تقدر بنحو مليار من الامتار المكعبة ، وقد تقرر لذلك انشاء ١٧٠ منطقة آبار حيلة تكاليفها ٢ مليون جنيه لتحقيق ضمان رى صيفى للاراضى لاثقل مساحتها عن مائت ألف فدان وسيؤدى هذا العمل الى ضمان توصيل المياه الى الاراضى المزروعة فى الفترة الحرجة للقضاء على متاعب الري التى كانت تسبب نقصا فى غلبة المحاصيل ، كما انه يتيح الفرصة لتنوع هذه المحاصيل والاكثر من زراعة الاصناف المجزية كالارز والقمص والفواكه والخضروات وغير ذلك ، كما تقرر استغلال المياه الجوفية التى توجد فى المنطقة الصحراوية الواقعة على جانبى طريق القاهرة - الاسكندرية الصحراوى وتقدر المساحة التى يمكن أن تنتفع بهذه المياه بنحو ٢٠ ألف فدان .

كذلك تنبج النية الى الاستفادة من المياه الجوفية في الواحات وبرج العرب ودلتا وادى العريش ورفع .

وبغية العمل على زيادة الرقعة الزراعية والتوسع فى استصلاح الاراضى الصحراوية واستغلالها فقد صدر فى ١٩٥٩/٤/١ القرار الجمهورى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ بانشاء الهيئة العامة لتعمير الصحارى لتقوم بحصر الاراضى الصحراوية القابلة للاصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاح هذه الاراضى وزراعتها واستغلالها وتعميرها والتصرف فيها وكذلك لتقوم بمشروعات الرى والصرف واستغلال المياه الجوفية وتنمية الثروة الحيوانية وتكوين الانظمة التعاونية التى تتلاءم مع البيئة .

ولعل من أهم مشروعات تعمير الصحراء مشروع الوادى الجديد الذى ينطوى على استصلاح جزء كبير من الصحراء وادخاله ضمن الاراضى الزراعية .

### الوادى الجديد :

تعاقبت على الصحراء المصرية عهود ازدهرت فيها بعض مناطقها ازدهارا كبيرا حتى قيل انه كان يقطنها اعداد تقدر بالملايين ويؤكد ذلك ما يوجد فى هذه المناطق من آثار قديمة وما نقش عليها من قصص تاريخية وما يوجد بها من آبار حفرت فى تلك الايام واكتشفت أخيرا واستعملها الاهالى بعد تطهيرها فأنتجت كمية وافرة من المياه .

وتتركز هذه المناطق بصفة خاصة فى الواحات الخارجة والداخلية وسيوه والغرافرة وتبلغ مساحتها ملايين الافدنة وتكاد تكون بعض اراضيها مستوية تماما وبعضها يشبه الارض الشراقي المعروفة بوادى

النيل ، ويمكن القول بأن هذه الاراضى من السعة والصلاحية بحيث تعتبر أنها العامل المحدد لامكانيات الزراعة فى الصحارى ولذلك فان البحث عن المياه واستخراجها بأفضل الوسائل العلمية الحديثة هو أساس عملية التعمير فيها .

ويهدف هذا المشروع الى :

- ١ - التوسع الزراعى ورفع مستوى المعيشة بهذه المنطقة .
  - ٢ - وضع تخطيط يتمشى مع احتياجات البلاد للاستهلاك المحلى .
  - ٣ - وضعت أولوية فى المحاصيل حسب كل منطقة على أن تزرع فيها الفاكهة والخضروات والحبوب وتربى الماشية .
  - ٤ - وضع تخطيط عام لكل منطقة مع مراعاة مدى اعتمادها على سياسة محصول واحد أو التخصص فى محصولين أو أكثر .
  - ٥ - وضع تخطيط لأفضل الطرق فى اصلاح الاراضى بمجهودات الحكومة أو توزع على الراغبين فى اصلاحها تحت اشراف الحكومة .
- وقد رسمت السياسة لكل منطقة بحيث تتفق مع النظام العام لانشاء مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى فى هذا الوادى الجديد .

وقد اتضح من نتائج التحليل الكيماوى أن مياه العيون فى مناسطق الوادى الجديد صالحة للرعى بدرجة عالية وان التربة تحتوى على نسبة عالية من الاملاح الذائبة كما ان كربونات الكلسيوم موجودة بنسبة متوسطة تسهل استصلاح هذه الاراضى وغسلها .

### زيادة الانتاج الزراعى :

بلغت المساحة المزروعة من القطن سنة ١٩٥٢ - ١٩٤٩ ١٩٠٤ فدان أنتجت ٩٩٢٤٦٨٥ قنطار بمتوسط ٢٠ره قنطار للفدان وعلى الرغم

من نقص مساحة سنة ١٩٥٨ عن مساحة سنة ١٩٥٢ بحوالى ٦٢ ألف فدان فان الزيادة فى متوسط الفدان بلغت ٠.١٦ قنطار وقد بلغت مساحة ١٩٥٩ - ١٧٦٠.٢٨٧ فداناً أنتجت ١٠١٢.٠٠٠ قنطاراً بمتوسط ٧ره قنطار للفدان

وكانت المساحة المزروعة من القمح فى سنة ١٩٥٢ - ١٤٠١.٠٠٥ فدان أنتجت ٤٠٧.٢٦٠.٧ردياً بمتوسط ١٨ره أردب للفدان فوصلت المساحة فى سنة ١٩٥٩ الى ١٤٧٤.٦٧٥ فداناً انتجت ٩٦٢٢.٠٠٠ أردباً بمتوسط ٦٥٢ أردب للفدان ، ولقد زاد انتاج الفدان فى سنة ١٩٥٩ ٣٤ر ١٠٠ أردب بنسبة ٢٦ ٪ تقريبا وزاد الانتاج الكلى للمحصول بنسبة ٣٣ ٪ /٠. بينما لم تتجاوز الزيادة فى المساحة ٧٣.٦٧٠ فداناً بنسبة ٥ ٪ /٠

وبينما كانت مساحة الارز سنة ١٩٥٢ - ٣٧٣.٦٩ فداناً ٨٢٩.٥٤٦ ضريبة بمتوسط ٤٦ر ضريبة للفدان وصلت مساحته فى سنة ١٩٥٩ الى ٧٢٩.١٥٣ فداناً أنتجت ١٦٠.٥٠٠ر ٢٢ر ضريبة بمتوسط ٢٢ر ضريبة للفدان وبينما نجد أن مساحة أرز سنة ١٩٥٩ زادت بنسبة ٩٥ ٪ /٠ نجد أن المحصول الكلى زاد بنسبة ١٩٣ ٪ /٠

وكانت مساحة القصب فى سنة ١٩٥٢ ٩٢.٤٠٥ فداناً أنتجت ١٠.٦٥٦.٧٢ر قنطاراً بمتوسط ٨٥ قنطاراً للفدان فوصلت هذه المساحة فى سنة ١٩٥٩ الى ١١١.٣٤٦ فداناً أنتجت ٩٢.٤٩٢.٠٠٠ قنطاراً بمتوسط ٨٣٣ قنطاراً أى ان الزيادة فى المساحة بلغت ١٩.٠٣١ فدان بنسبة ٢٠ ٪. بينما بلغت الزيادة فى جملة المحصول ٩٣٥.٠٩٣ر قنطاراً بنسبة ٢٨ ٪ /٠

أما انتاجنا من محصول البصل وهو ثالث محاصيل التصدير فكان ٩٣٨ره ألف قنطار فى سنة ١٩٥٢ فوصل الى ١٢.٤٩٩ ألف قنطار فى

سنة ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٦٠٥٦١ ألف قنطار بنسبة قدرها ١١٢٪.

أما مساحة الخضروات فقد كانت في سنة ١٩٥٢ - ٢٦٠٨٨١ فداناً أنتجت ١٨٣٤٠٠٠ طن فوصلت في سنة ١٩٥٩ - ٤٧٤٠٢٧ فداناً أنتجت ٢٥٠٠٠٠ رطلنا أي أن الزيادة في المساحة بلغت ٢١٣١٤٦ فداناً بنسبة ٨٢ ٪/٠ كما أن جملة المحصول زادت ٤١٦٠٠٠ رطل بنسبة ٨٠ ٪ تقريباً .

أما البطاطس فقد كانت مساحتها في سنة ١٩٥٢ - ٢٤٦٩٢ فداناً أنتجت ١٢٥٢٣٥ طن وقد وصلت هذه المساحة في سنة ١٩٥٩ - ٥١٠٠٠ فدان بزيادة قدرها ٢٦٣٠٨ فداناً بنسبة ١٠٦ ٪ وأنتجت مساحة سنة ١٩٥٩ - ٣٤٢٠٠٠ طن بزيادة قدرها ٢١٦٧٦٥ طن بنسبة قدرها ١٧٢ ٪ تقريباً .

وكانت مساحة الفاكهة في سنة ١٩٥٢ - ٩٢٦٦٤ فداناً أنتجت ٨٩٣٠٠٠ طن وبلغت في عام ١٩٥٨ - ١١٥٢٢٤ فداناً بزيادة قدرها ٢١٥٦٠ فداناً بنسبة ٢٣ ٪ وقد أنتجت مساحة ١٩٥٨ - ٩٨٨٠٠٠ طن بزيادة قدرها ٩٥٠٠٠ طن بنسبة قدرها ١٠٦ ٪.

وكان من آثار زيادة انتاجها الزراعي أن قلت الكميات المستوردة من القمح فانخفضت الى ١٩٤٠٢٣٠٩ جنيهاً في سنة ١٩٥٧ ثم الى ١٧٧٤٨٠٠٠ جنيهاً في سنة ١٩٥٨ بعد أن كانت قيمتها ٣٢٥٩٧٣١٥ جنيهاً في سنة ١٩٥٢ .

وقلت قيمة المستورد من الذرة الشامية فبعد أن كان ١٨٦٩٧٠٨ رطل جنيهاً في سنة ١٩٥٢ أصبح ١٨١١٤٦٤ رطل جنيهاً في سنة ١٩٥٧ ثم ١٨١٠٠٠ رطل جنيهاً في سنة ١٩٥٨ .

وقد استوردنا ٥٧٥٩٠ طن فاكهة في سنة ١٩٥٢ قيمتها ٣١٢٤٧ر٣٤١ جنيه فانخفضت الى ٣٢٠١٦ر٣٢ طن في سنة ١٩٥٧ قيمتها ١٢٦١٢ر٧٤٧ر١٧ جنيه وانخفضت في سنة ١٩٥٨ الى ٢٥٨ر٢٧٨ طن قيمتها ١٢٢٣ر١٠٠٠ جنيه .

كما انخفض استيرادنا للالبان ومستخرجاتها الى ٢٨٠٧ طن قيمتها ٦٤٣ ألف جنيه بعد أن كانت الكمية المستوردة منه تبلغ ٦٩٧٩ طن قيمتها ٣٨٧ر٦٩١ر١٢ جنيه في سنة ١٩٥٢ .

وترتب على زيادة الانتاج الزراعي في سنوات الثورة زيادة في صافي الدخل الزراعي وبالتالي في صافي نصيب الفرد من المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم .

فاذا اعتبرنا سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ هي سنة المقارنة ورقمها النسبي ١٠٠ وهي التي بلغ صافي الدخل الزراعي فيها ٢٥٢ مليون جنيه وبلغ صافي دخل كل فرد من المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم ٢٣ جنيه في السنة .

فان صافي هذا الدخل قد بلغ في سنة ١٩٥٧/٥٦ - ٣٧٥ مليون جنيه ورقمها النسبي ١٤٩ وقد ارتفع تبعاً لذلك صافي دخل كل فرد من المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم الى ٣٥ جنيه في سنة ١٩٥٧/٥٦. أي ان السياسة المرسومة لزيادة الانتاج الزراعي في البلاد عن طريق المشروعات التي قامت بها حكومة الثورة لرفع مستوى انتاج البلاد من جميع الحاصلات الزراعية قد بدأت آثارها الملموسة .

وتعمل الحكومة بمساعدة على استغلال جميع الامكانيات الزراعية لتصل الى الطاقة الانتاجية الكاملة وتنسيق شتى فروع الاستغلال داخل اطار واحد يهدف الى زيادة الدخل الزراعي العام بحيث تتمشى النهضة الزراعية جنباً الى جنب مع النهضة الصناعية دون أن تتعرض

البلاد للهزات الاقتصادية التي تنتج عن زيادة دخل المشتغلين بالقطاع الصناعي واجتذاب العاملين بالزراعة اليها وعدم مساهمة الانتاج الزراعي يتضمن مشروعات تنفيذية مرتبط بها ببعض الآخر في رباط وثيق تدفع بهذا الانتاج الى مستوى لائق به .

ووضعت مشروعات لتحسين نواحي التربة وخاصة ضعيفة الانتاج منها واصلاح الاراضى البور التي تعطل الاراضى الزراعية والمتاخمة للوادي حتى يمكن استغلالها والافادة منها في زيادة الرقعة المزروعة . وقدّر لذلك ١٧٥٦١ ١٠٠ جنيها على مدى خمس سنوات .

وقد اشتركت وزارة الاشغال مع وزارة الزراعة في وضع :  
تحسين وسائل الري والصرف وتعميم الصرف الفعلي مما يوفر ١٢ ٪  
من المساحة المزروعة التي تشغلها المصارف المكشوفة وتقدر بحوالى  
١٠٠ ألف فدان وتقوم بمائتى مليون جنيه .

وتضمنت سياسة الحكومة وسائل تعميم التقاوى المنتقاة في كافة  
المحاصيل واحلالها محل المتدهور من اصنافها عن طريق اكنار تقاويها  
في حقول الوزارة ، وفي الاراضى الحكومية الاخرى وارضى الهيئات  
الزراعية للحصول على أكبر قدر من التقاوى التي يمكن أن توزع على  
الزراع ضمن برنامج زمني محدد الخطوات :

ولم تغفل هذه السياسة دور تنويع الحاصلات الزراعية في ايجاد  
التوازن في الانتاج الزراعي دون الاقلال من شأن القطن (١) كمحصول  
رئيسي للبلاد يشغل المركز المرموق في الاقتصاد القومي فوسمت  
الخطة لانتاج شتلات الفاكهة التي تكفي لزراعة ١٠٠ ألف فدان والتي  
تقرر أن تخصص ثمارها للتصدير والتصنيع وكذلك اصناف من  
الخضر للاغراض نفسها بخلاف زراعة ٥٠ ألف فدان من نباتات التيل



والبحوث والالیاف الاخرى لسد حاجة البلاد من المعونات المختلفة  
ويتكلف هذا البرنامج ٥٦٨ر٧٠٠ر٩ جنيها على مدى ٨ سنوات .

ولا تخفى ماتسببه الاتّفات للحاصلات الزراعية المختلفة من أضرار  
وخسائر تصل الى مايزيد على ٦٢ مليون جنيه في السنة يخسرهما  
الاقتصاد القومي ، نتيجة التلف الذي يصيبها سواء في الحقل أو أثناء  
التشوين والتخزين فاتخذت لذلك الخطوات الرئيسية والتفصيلية  
لمقاومة الاتّفات على مدار السنة وعلى جميع الحاصلات الزراعية .

كما رسم أيضا للثروة الحيوانية الطريق الذي يمكن من النهوض بها

ونظرا لتباين الظروف الجوية والبيئة في المناطق المختلفة فقد تقرر  
إنشاء محطات بحوث وتجارب اقليمية موزعة في مختلف جهات الاقليم  
المصري لاجراء شتى البحوث لكي يعمل الاخصائيون تحت الظروف  
البيئية المحلية التي ينتجون الاصناف والسلالات فيها وتكون حقولا  
للتجارب ومزارع لاكثر التقاوى النقية - وعاملا من عوامل تذليل  
المشاكل الزراعية المحلية ، وقد ر لإنشاء هذه المحطات وعددها سبعة  
مبلغ ٨٠١ر٨٢٥ر٢ جنيها من برنامج تحسين التقاوى خلال خمس  
سنوات .

والثروة السمكية في بلادنا ثروة بكر ومجهولة ولذلك فقد تم وضع  
الاسس التي تتبع لاكتشاف مواطن الاسماك في البحار وتنميتها في  
البحيرات وتنظيم وسائل للارتفاع بحركة الصيد لتساين امثالها في

الدول الاجنبية لتوفير مصدر من مصادر الغذاء البروتينى الحيوانى للشعب وقد أخذت هذه السياسة فعلا سبيلها الى التنفيذ وعلى ضوء مايقوم به الاخصائيون من شعبنا وشعب يوغوسلافيا الصديق من أبحاث على ظهر المراكب اليوغوسلافية الاربعة التى تعمل على امتداد شواطئنا فى البحرين الاحمر والابيض - ستنشأ شركات مصرية لاستغلال هذه الموارد الهامة .  
وفيما يلى جداول توضح الانتاج الزراعى لاهم المحاصيل :

### القطن

السنة	المساحة فدان (بالالف)	جملة المحصول قنطار (بالالف)
٥٢/٥١	١٠٩٦٦	٩٩٢٢
٥٣/٥٢	١٠٣٢٤	٧٠٨٢
٥٤/٥٣	١٠٥٧٩	٧٧٤٦
٥٥/٥٤	١٠٨١٥	٧٤٣٧
٥٦/٥٥	١٠٦٥٣	٧٢٣٠
٥٧/٥٦	١٠٨١٩	٩٠٢١
٥٨/٥٧	١٠٩٠٤	٩٩٢٥
٥٩/٥٨	١٠٧٦٠	١٠١١٢

الأرز

السنة	المساحة	أرز شعير ضريبة بالآلف	جلة المحصول أرز أبيض طن (بالآلف)
٥٢/٥١	٣٧٣	٥٤٦	٣٥٥
٥٣/٥٢	٤٢٢	٦٩٠	٤٤٨
٥٤/٥٣	٦٠٩	١٠١٨٣	٧٦٨
٥٥/٥٤	٥٩٩	١٠٣٨٥	٩٠٠
٥٦/٥٥	٦٩٠	١٠٦٦٥	١٠٠٤٨
٥٧/٥٦	٧٣٠	١٠٨٠٨	١٠١٧٥
٥٨/٥٧	٥١٨	١٠١٤٤	٧٤٤
٥٩/٥٨	٧٢٩	١٠٦٠٥	١٠٠٤٣

القمح

السنة	المساحة فدان (بالآلف)	جلة المحصول أردب (بالآلف)
٥٢/٥١	١٠٤٠٢	٧٢٦٠
٥٣/٥٢	١٠٧٩٠	١٠٣١١
٥٤/٥٣	١٠٧٩٤	١١٥٢٩
٥٥/٥٤	١٠٥٢٣	٩٦٧٦
٥٦/٥٥	١٠٥٧٠	١٠٣١٦
٥٧/٥٦	١٠٥١٤	٩٧٨١
٥٨/٥٧	١٠٤٢٤	٩٤١٤
٥٩/٥٨	١٠٤٧٤	٩٦٢٢

### البصل

السنة	جملة المحصول قنطار (بالالف)
٥٢/٥١	٥٩٣٨ر
٥٣/٥٢	٦٧٥٢ر
٥٤/٥٣	٨٤٤٠ر
٥٥/٥٤	٩٢٣٢ر
٥٦/٥٥	٨٩٥٩ر
٥٧/٥٦	١٠٧١٧ر
٥٨/٥٧	١٠٢٨٥ر
٥٩/٥٨	١٢٤٤٩ر

### التب

السنة	المساحة فدان	جملة المحصول طن ( بالالف )
٥٢/٥١	٩٢ر٤٠٥	٣ر٢٦٠
٥٣/٥٢	١٠٤ر٠٠٧	٣ر٦٩٠
٥٤/٥٣	١١٤ر٨٨٤	٤ر٢٢٢
٥٥/٥٤	١١٠ر٩١٠	٤ر١٤٥
٥٦/٥٥	١٠٩ر٧٥٠	٤ر٠٨٥
٥٧/٥٦	١٠٩ر١١٣	٤ر١٠٠
٥٨/٥٧	١١٣ر٢٣١	٤ر٢٢٣
٥٩/٥٨	١١١ر٤٣٦	٤ر١٥٥

### الذرة الشامية

السنة	المساحة فدان (بالآلف)	جملة المحصول أردب (بالآلف)
٥٢/٥١	١٧٠٣	١٠٧٥٧
٥٣/٥٢	٢٠١٥	١٣٢٣٧
٥٤/٥٣	١٩٠٤	١٢٥١٩
٥٥/٥٤	١٨٣٣	١٢٢٤١
٥٦/٥٥	١٨٣٥	١١٨٠٣
٥٧/٥٦	١٧٦٨	١٠٦٧٩
٥٨/٥٧	١٩٥٥	١٢٥٥٩
٥٩/٥٨	١٨٥٨	١٠٩٥٩

### الذرة الرفيعة

السنة	المساحة فدان بالآلف	جملة المحصول أردب بالآلف
٥٢/٥١	٤٣٢	٣٧٣٢
٥٣/٥٢	٤٨٥	٤١٥٥
٥٤/٥٣	٤٥٧	٣٩٢٢
٥٥/٥٤	٤٣٧	٣٨٣٥
٥٦/٥٥	٤٧٨	٤٢٤٠
٥٧/٥٦	٤٤٨	٤٠٤٣
٥٨/٥٧	٤٢٣	٣٨٨٠
٥٩/٥٨	٤٦٦	٤٥٠٦

### الفول

السنة	فدان (بالآلف)	أردب (بالف)
٥٢/٥١	٣٥٥	١ر٦١٠
٥٣/٥٢	٢٩٨	١ر٣٤٧
٥٤/٥٣	٣٠٩	١ر٥١٦
٥٥/٥٤	٣٥٨	١ر٦٩٣
٥٦/٥٥	٣٣٦	١ر٣٢٨
٥٧/٥٦	٣٥٥	١ر٦٣٧
٥٨/٥٧	٣٥٩	١ر٦٧٨
٥٩/٥٨	٣٥٤	١ر٣٤٢

### القمح

السنة	المساحة فدان (بالآلف)	جملة المحصول أردب (بالآلف)
٥٢/٥١	٥٧	١٩٨
٥٣/٥٢	٦٩	٢٩٥
٥٤/٥٣	٨٦	٣٧٥
٥٥/٥٤	٨٠	٣٠٧
٥٦/٥٥	٨٢	٢٩٧
٥٧/٥٦	٨٢	٣٣١
٥٨/٥٧	٧٣	٢٦٤
٥٩/٥٨	٧٨	٣٠٠

البطاطس

السنة	المساحة فدان بالالف	جلة المحصول طن بالالف
٥٢/٥١	٢٤	١٥٣
٥٣/٥٢	٢٧	١٨٦
٥٤/٥٣	٣٢	٢٢٤
٥٥/٥٤	٢٨	١٨٢
٥٦/٥٥	٣٣	٢٣٤
٥٧/٥٦	٣٦	٢٤٠
٥٨/٥٧	٣٤	٢٣٠
٥٩/٥٨	٥١	٣٤٢





## الباب الثالث

### التجارة الداخلية



## التجارة الداخلية

عملت الحكومة على الاستفادة من كافة النظم الحديثة وتطبيقها بما يتفق وظروف البلاد ، وقد حققت ولا شك في هذا المضمار تقدما ملحوظا بالنسبة للاقتصاد الداخلى حيث أخذت الحكومة بسياسة التوجيه الاقتصادى لتنمية موارد البلاد وزيادة دخلها القومى ولرفع مستوى معيشة السكان \*

وقد اعتمدت الحكومة على الاسس الاتية فى تنفيذ هذه السياسة:

١ - وضعت أسس التخطيط فى كل من القطاعات وحددت الاهداف وأعدت الوسائل التى تؤدى اليها ، وليس ذلك لتوجيه التوازن الاقتصادى فحسب وإنما لاجراز نمو سريع فى الاقتصاد يصل الى أقصى زيادة ممكنة فى معدل التنمية الاقتصادية فى حدود ظروفنا الاجتماعية وامكانياتنا الطبيعية وكفائتنا الانتاجية ولهذا أنشئ المجلس الأعلى للتخطيط ولجنة التخطيط وهيئة السنوات الخمس للصناعة والمؤسسة الاقتصادية • ويجرى رسم خطة شاملة للاقتصاد القومى توزع بمقتضاها موارد البلاد على مختلف المشروعات على أساس أسبقيات معينة ، كما أفردت للميزانية الائتمانية اعتمادات كبيرة فى الميزانية العامة للأقليم

٢ - اتباع النظام الاشتراكى التعاونى كنظام يجمع بين مزايا مختلف النظم الاقتصادية الأخرى ويوافق ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية

٣ - تدخل الحكومة فى الاقتصاد القومى تدخلا يكفل تكملة النقص فى القطاع الخاص ، لا لغرض المنافسة وإنما للعمل على تقوية القطاع الخاص وتهئية الجو الملائم للاستثمار باستصدار مختلف القوانين المشجعة عليه ومنع التسهيلات المالية اللازمة له وسن التشريعات المنسقة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ..

٤ - اتباع سياسة غير تفضيحية فى تمويل النهضة الاقتصادية ، وذلك باعتماد الحكومة على المدخرات الحقيقية للمجتمع ، وقد سنت

الحكومة لذلك قوانين من شأنها تشجيع الادخار القومي واستثماره  
فى مشروعات التنمية الاقتصادية \*

٥ - اصلاح الخلل الذى يعتور الاقتصاد القومى ، حيثما وجد هذا  
الخلل ومن أهم القوانين التى صدرت فى هذا الشأن قانون التمصير  
حتى يشرف المجتمع على توجيه مخراته بما فيه صالحه الاقتصادى  
وقانون اصلاح الزراعى الذى حقق لمصر فوائد اجتماعية واقتصادية  
بالغة الاهمية وتأميم مرفق قناة السويس ذلك المرفق الذى أصبح  
موردا هاما للبلاد \*

وان التجارة تعتبر حجر الزاوية فى اقتصادنا الداخلى وهى دعامة  
من دعائم اقامة المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى الذى رسم  
خطوطه وحدد معالمه وأهدافه السيد الرئيس جمال عبد الناصر \*  
وان الغرف التجارية والتى هى حلقة الاتصال المباشر بين التجار  
ورجال الحكم تعتبر قواعد شعبية ومجالس اقتصادية اقليمية ولذا  
فان الدولة تعمل على دعمها وايجاد علاقة قوية بين الغرف التجارية فيما  
بينها من جهة وبين الاتحاد العام للغرف التجارية من جهة أخرى \*  
ولما كانت التشريعات يجب أن تكون مطابقة لحاجات الشعب فان الدولة  
ترسل للغرف التجارية تباعا القوانين والتشريعات التى صدرت من  
قبل أو التى فى دور الاصدار لتعرف الآراء المختلفة ووجهات النظر  
المتباينة حتى تكون بعد صدورها او تعديلها ترجمة صادقة لما يدور  
فى اجتماعات الغرف وآراء الاتحاد العام \*

وان الحكومة لاتتوانى اطلاقا حين ظهور أية مشكلة يعرضها الاتحاد  
العام بأن تعمل على دراستها وتقرير مايجب اتخاذه بشأنها بما يحقق  
المصلحة العامة وعلى ذلك فان الغرف التجارية يجب أن تكون رسول  
الحكومة لدى التاجر والمستهلك على حد سواء اذ فى المحافظة على  
المستهلك سلامة للتاجر نفسه والنتيجة فى النهاية هى تدعيم التجارة  
وتنظيمها كما يجب أن تبصر الغرف التجارية التجار بالتشريعات

والقوانين والاحصاءات اللازمة بالنسبة لأنواع التجارية المختلفة اذ بهذه الطريقة العملية من بحث التشريعات والتبصير باللوائح والقرارات ومناقشة القوانين والقرارات بهذه الطريقة العملية نستطيع أن نخلق المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

#### الادخار والاستثمار :

وقد دأبت الحكومة على تشجيع الادخار وتوجيه عنايتها الكبيرة له اذ أنه الوعاء الذي يعتمد عليه الاستثمار القومي وتكوين رؤوس الاموال فهي تضع القوانين التي تشجع الافراد على الادخار وتساعد مرافق الادخار المختلفة بتشجيعها وحمايتها بحيث يزيد اقبال الافراد على وضع مدخراتهم فيها بثقة واطمئنان مما يؤدي الى تجميع المدخرات الصغيرة وضمان حسن استثمارها .

وقد قامت الحكومة برفع سعر الفائدة على ايداعات صندوق توفير البريد ابتداء من أول عام ١٩٥٧ من ٢ / ٠ الى ٢٥ / ٠ ، كما قامت في نفس العام بمعالجة الهيكل الاقتصادي وذلك بتمصير مرافق الادخار الهامة اذ كان لابد للمواطنين من أن يشرفوا على مدخراتهم وتوجيهها لصالح اقتصادهم القومي مما نتج عنه زيادة كبيرة في ودائع البنوك التجارية .

واذا دققنا النظر في أوعية الادخار المختلفة نجد أن المدخرات في كل منها في ارتفاع مضطرد ، كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

وقد صاحب هذا النشاط الادخاري نشاط استثماري ، فبلغ مجموع رؤوس أموال الشركات الصناعية المسجلة على اختلاف انواعها في نهاية سنة ١٩٥٨ ٩٥ مليون جنيه زادت الى ٩٨٩ مليون جنيه في سبتمبر ١٩٥٩ وذلك بعد أن كانت ٣٣١ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٥٢ .

: كما بلغ مجموع رؤوس أموال الشركات التجارية (١) المسجلة على اختلاف أنواعها في نهاية سنة ١٩٥٨ ١٩١٣ مليون جنيه زادت إلى ١٩٨٦ مليون جنيه في سبتمبر ١٩٥٩ وذلك بعد أن كانت ١٥٠ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٥٢ .

رصيد صناديق التأمين الحكومية	رصيد صناديق التأمين والمعاشات	رصيد صناديق التأمين والعمال	رصيد صناديق التأمين والعمال	رصيد صناديق التأمين والعمال	رصيد صناديق التأمين والعمال
٢٨٩٩	—	—	٤٧٦	٣١٨	١٩٥٤
٣٥٣	—	—	٥٠٥	٣٢٩	١٩٥٥
٣٦٩	٢٧	٢٠٠	٥٥٤	٣٢٦	١٩٥٦
٤١٤	٢٠	٢٨٦	٥٨٣	٣٧٨	١٩٥٧
٤٦٩	٤٢	٤٢٥	٧٤٣	٤١٥	١٩٥٨

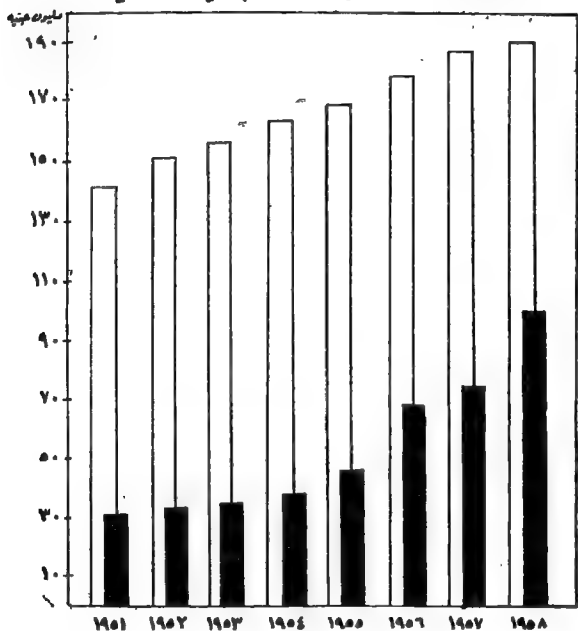
**رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات التجارية  
والصناعية المسجلة**

( جلايين الجنيهات )

السنة	الشركات التجارية. المسجلة		الشركات الصناعية المسجلة	
	عددھا	قيمة رؤوس أموالھا	عددھا	قيمة رؤوس أموالھا
١٩٥١	٢١٦٣٩.	١٤٠٠٤	٢٨٥٦	٣٠٥٥
١٩٥٢	٢٣٤٦٢	١٥٠٠٠	٣١٧٧	٣٣٢١
١٩٥٣	٢٥٣٧٢	١٥٦٠٠	٣٦٤٦	٣٤٣٥
١٩٥٤	٢٦٦٧٢	١٦٣٠١	٣٨٥١	٣٨٣٢
١٩٥٥	٢٨٢٠٢	١٦٩٠٩	٤١٠٧	٤٥٥٨
١٩٥٦	٢٩٦٥٧	١٧٧٠٧	٤٣٥٧	٦٩٠٠
١٩٥٧	٣٠٨٩٣	١٨٦٠٠	٤٦٢٢	٧٣٠٩
١٩٥٨	٣٢٠٨٧	١٩١٠٣	٤٨٨٨	٩٥٠٠
١٩٥٩	٣٣٠٨١	١٩٨٠٦	٥١٢٦	٩٨٣٩

١٩٥٩ سبتمبر

# رؤوس أموال الشركات التجارية والصناعية



رؤوس أموال تجارية



رؤوس أموال صناعية





## تنظيم مهنة التجارة

ان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة قد نص على أن ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة ، كما أعلن زعيمنا ورئيس جمهوريتنا جمال عبد الناصر المبادئ الحكيمة السليمة التى يقام عليها مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى التعاونى .

فكان لزاما على وزارة الاقتصاد أن تستعرض المقومات التى يقوم عليها الكيان الاقتصادى للبلاد لمناقشتها واعادة النظر فى تصميمها ، بحيث تتجاوب مع المبادئ التى وردت فى الدستور وبحيث تتمشى مع الاسس التى أعلنها السيد الرئيس .

والتجارة الداخلية - فى الواقع - هى حجر الاساس فى الحياة الاقتصادية ، والمعاملات الخارجية هى تجارة داخلية قبل أن تكون تجارة خارجية ، لذلك وجهت الوزارة عنايتها الى هذا المرفق الذى له أهميته وخطورته .

ولقد دل البحث على أن مهنة التجارة - بالاقليم الجنوبى - استمرت منذ زمن بعيد طليقة من كل قيد أو تخطيط ، مما أساء الى سمعة التجارة ، وأضر بالتجار انفسهم ، وكثرت شكواهم ، وطالبوا بتنظيم مهنتهم التى لا تقل أهمية عن أية مهنة حرة أخرى .

ولتحقيق هذه الاهداف ، أعلنت الوزارة مشروعا نص - لأول مرة - على أن تعتبر التجارة مهنة ، فلا يزاولها الا من تتوافر فيه شروط خاصة ومن الطبيعى أن هذه التنظيمات لا تسرى على صغار التجار وهم الذين يزاولون تجارة صغيرة أو حرفة بسيطة يحصلون منها على ربح زهيد يؤمن معيشتهم .

ومما تجدر الإشارة اليه ، أن تنظيم مهنة التجارة أو بعبارة أخرى تنظيم التجارة الداخلية يؤدي الى ترشيده المعاملات الداخلية والخارجية ومن مزايا هذا التنظيم أن يكون لكل تاجر (صحيفة اقتصادية) في سجل التجارة تحدد موقفه تحديدا محبوكا من حيث نوع تجارته ، وكما «جملة أو تجزئة» والصفة التي يتعامل بها (تاجر فرد أم شركة) .

وبعبارة أخرى ، سوف يتخصص التاجر في فرع معين من فروع التجارة ، كي يتمكن من الائتام بظروفه وأصول التعامل فيه ، فلا يتصدى لمجموعة متنافرة من السلع أو أوجه النشاط التجارى تؤدي الى ارتبائه وارتباك المتعاملين معه ، وسوف تفحص الطلبات الجديدة للتجار بالتجزئة ، بمعنى انه لا يرخص بالقيود في سجل التجارة الا بعد التحقق من أن الاحوال الاقتصادية تسمح بافتتاح محل جديد لمزاولة هذا النشاط في العنوان المبين في الطلب .

اننا نشاهد من وقت لآخر ألوانا مختلفة من المضاربات واضطراب المعاملات وارتفاع الائتمان ، ويرجع كل ذلك الى أن التعامل بالجملة طليق من كل قيد ، فتاجر التجزئة ينقلب من لحظة لآخر الى تاجر جملة ، وينقلب تاجر الجملة الى تاجر تجزئة ، وينتهز هؤلاء جميعا الظروف الاقتصادية ليتبادلوا السلعة الواحدة عشرات المرات بأوصاف مختلفة تجعل تدخل السلطات الادارية المختصة بعد ذلك عديم الفائدة وسوف توضع قيود على الاتجار بالجملة لعلاج هذه الحالة على ضوء ماتم أخيرا بالنسبة لمن يزاول عمليات الاستيراد أو التصدير .

وتهدف هذه التنظيمات الى تحقيق مزايا لا يستهان بها ، اذ عن طريقها يمكن الوقوف أولا بأول على الظروف الاقتصادية المحيطة بكل سلعة من السلع المتداولة في الاسواق المحلية ، وعن طريقها يمكن منع الاحتكار في تداول سلعة معينة ، وعن طريقها يمكن تحديد الصفة التي يتعامل بها التاجر كمستورد أو تاجر جملة أو تجزئة ، وعن

طريقها يمكن تحديد خط سير السلعة والطوائف التي تتبادل عادة بينها الى أن تصل للمستهلك بالسعر المعقول .

كما يلاحظ أن صفة الانفراد هي الطابع الذي يسيطر على نظامنا الاقتصادي بشكل واضح وإذا نظرنا الى المنشآت التجارية في الاقليم المصري نجد ان المتاجر المملوكة لافرادالتجار عددها ٢٤٣٥٤٨ والمملوكة لشركات ٤١٨٠٥ ، ومعنى ذلك ان المتاجر المملوكة لشركات تمثل ١٤٪ من المجموع ، أما المتاجر المملوكة لافراد فتصل الى ٨٦٪ وهي ضعيفة تزول بزوال مالكيها ، وهذا الوضع يخالف ما هو قائم لدى الدول الصناعية من أن منشآتها مملوكة لشركات ، ولذلك فان سياسة الوزارة في المشروع الجديد متجهة نحو تشجيع الاستقلال المشترك ، أى الاستغلال عن طريق شركات ومن بينهما الشركات التعاونية ، كى يتحقق لهذه المنشآت عنصر القوة والاستمرار والاستقرار .

وإذا انتقلنا الى اسواق الجملة ، وهى مرفق من أهم المرافق فى الحياة التجارية نجد أن الفرض الاساسى من اقامتها أن تؤدى ذات الرسالة التى تؤديها البورصات من حيث تيسير المقابلة بين العرض والطلب والوصول الى الائمان العادلة وتحقيق المنافسة المشروعة،

ويعتاج التصميم المقترح للتجارة الداخلية الى أجهزة متخصصة ترعاه وتراقبه ، وفى مقدمة هذه الاجهزة توجد الغرف التجارية . . وسوف يعاد النظر فى تشكيلها وفى اختصاصاتها بحيث تصبح القاعدة الاساسية للتنمية الاقتصادية فى دائرة كل وحدة ادارية ، على أن تقوم هذه الغرف بانشاء «الوحدات التجارية المتكاملة» فى مناطقها التى تحتاج الى تنمية اقتصادية .

يضاف الى ماتقدم ، أننا مقبلون على تطبيق نظام الحكم المحل الذى

يهدف الى الابتعاد عن المركزية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان وزارة الاقتصاد تتبعها وحدات عديدة في كل إقليم ، وكل وحدة تعمل حاليا بعيدة عن الأخرى لان كل وحدة تتبع رئاسة مستقلة عن رئاسة الوحدة الأخرى ، واستمرار هذا الوضع قد لا يسمح لكل جهاز بأن يؤدي رسالته على الوجه الأكمل ، مع ملاحظة أن نشاط هذه الوحدات متجانس وجميعها لها اتصال وثيق بطوائف التجار ، لذلك رأت الوزارة أن يكون لها في كل إقليم جهاز موحد يضم الوحدات التابعة لها ، وان يكون هذا الجهاز بجميع وحداته تحت اشراف موظف كبير يحقق لهذه الوحدات التنسيق والانسجام ، فضلا عما ينتج عن ذلك من تيسير مهمة التجار وسرعة انجاز أعمالهم ، وتقوم الآن كل غرفة تجارية بتشبيد مبنى خاص يضم مكاتبها كما يضم الجهاز الموحد لوزارة الاقتصاد لتعمل جميعها في جو من الاشتراك والتعاون .

وسوف يعهد الى الغرف التجارية في دوائر اختصاصها ببعض الأعمال التي تقوم بها وزارة الاقتصاد ، بحيث تستطيع الوزارة أن توجه جهودها كاملة نحو رسم السياسة الاقتصادية العامة وما تتطلبه من توجيه وترشيد ، أما الاتحاد العام للغرف التجارية فيجب أن يعهد اليه بالاختصاصات التي تمكنه من الاشتراك في توجيه شئون البلاد الاقتصادية ، فضلا عن قيامه بتنسيق جهود الغرف وتوحيدها .

وما زال الجهاز التجاري محروما من جمعيات أو هيئات مشتركة يمكنها أن تباشر الكثير من نواحي النشاط التجاري بين أعضائها بروح من الاشتراك والتعاون والتضامن ، حقيقة أن بعض الجمعيات والهيئات قد أنشئت في الماضي ، غير أن تشكيلها كان ارتجاليا ينقصه التخطيط والتنسيق .

وسوف يؤدي انشاء مثل هذه الجمعيات والهيئات الى ترشيد

التوزيع وتنميته ، ذلك أن في مقدمة الجمعيات المقترحة في هذه  
الناحية ، جمعيات التعاون الاستهلاكية التي تضمن للمستهلك الحصول  
على حاجياته الضرورية بأسعار معقولة ، بعيدة عن الاستغلال ، بعيدة  
عن أساليب الغش والتدليس ، بعيدة عن الاعلانات المضللة .

يضاف الى ذلك ، الهيئات المختلفة التي يمكن للمصدرين والمستوردين  
أن يعملوا على انشائها والتي تهدف الى تنسيق نشاطهم ، ومما تجدر  
الإشارة اليه أن مثل هذه الهيئات يمكن أن تؤدي خدمات جلييلة  
للاستيراد والتصدير ، من شأنها أن تعفي الجهات الادارية المختصة  
من مسئوليات ومتاعب كثيرة ، على النحو الذي تم في انشاء اتحاد  
مصدرى الاقطان بالاقليم الجنوبي .

كما يمكن أن تقام جمعيات وهيئات مشتركة بين المنتجين والموزعين  
للدعاية عن سلعة من السلع ، وتعريف جمهور المستهلكين بها ، وتنمية  
التعامل في تجارتها ، وكذلك يمكن أن تقام جمعيات أو هيئات بين  
تجار التجزئة لتموينهم بما يحتاجون اليه من المواد ، لتوحيد سياسة  
البيع فيما بينهم ، أو لتيسير مدهم بالمال اللازم لتجارتهم ، أو للقيام  
بدعاية مشتركة لهم .

واضح مما تقدم ، ان النشاط التجارى متصل بجهات وهيئات  
متعددة ، وان كلا منها تعمل بعيدة عن الاخرى ، مما يتطلب العمل على  
ربطها وتنسيق نشاطها ، لذلك سنعمل على انشاء مجلس أعلى للتجارة  
يضم ممثلين للجهات الحكومية المختصة والمؤسسة الاقتصادية والهيئات  
العامة والمنشآت الخاصة التي تعمل في ميادين التجارة والصناعة  
والتعاون على أن يختص المجلس ببحث جميع المسائل الكفيلة بتنمية  
التجارة ودعمها ، وتنسيق السياسة العامة للشئون التجارية بين  
الفرق التجارية والفرق الصناعية والجمعيات التعاونية ، واقتراح  
ما يرى استصداره من التشريعات أو تعديل الموجود منها وبحث ما  
تعرضه وزارة الاقتصاد على المجلس من موضوعات لابتداء الراى فيها .



الباب الرابع

قصير البنوك





### تمصير البنوك

عملت حكومة الثورة على الاستفادة من الظروف التي أتاحتها العدوان الثلاثي الغاشم على البلاد للتخلص من النفوذ الاجنبى الذى كان يسيطر على الاقتصاد الوطنى ويستخره لخدمة المصالح فقررت تمصير الاعمدة الرئيسية التى يركز عليها بنيانه ، بتمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية •

ذلك أن الحراسة التى فرضت على أموال الاعداء أثر العدوان اظهرت أن كثيرا من فروع البنوك الاجنبية فى مصر كانت تعمل على اقامة العقبات فى طريق التقدم الاقتصادى للبلاد ولم تكن تراعى فى تصرفاتها مصلحة البلاد العليا وانما تتلقى تعليماتها وتستوحى سياستها من مراكزها الرئيسية فى الخارج • وبذلك كانت سياسة الائتمان وتوجيه الاقتصاد المصرى ترسم فى جزء كبير منها خارج البلاد وطبقا لما تملبه مصالح اجنبية • بينما كان ما تتمتع به هذه البنوك من نفوذ لا يرجع الى أموالها الخاصة بل دائما الى الاموال التى اودعها المصريون اياها • فبينما كانت رؤوس أموال البنوك البريطانية والفرنسية التى خضعت للحراسة حوالى ٢٢ مليون جنيه فقد بلغت الودائع لديها ما يقرب من ٩٦ مليون جنيه •

وللقضاء على هذا الشذوذ فى نظامنا المصرفى صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن تمصير البنوك ويقضى بأن تتخذ البنوك التى تعمل فى مصر شكل شركة مساهمة مصرية وان تكون اسهمها جميعا اسمية مملوكة للمصريين دائما وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن نصف مليون جنيه •

وقد سار تنفيذ هذا القانون فى سهولة ويسر ، وانتقلت ملكية البنوك البريطانية والفرنسية الى مؤسسات مصرية صميعة ومنحت باقى البنوك التى لم تتوافر فيها كل شروط القانون مهلة لتنفيذه تمتد الى خمس سنوات .

وقد عاون هذا القانون على تدعيم النظام المصرفى وازدياد نشاطه وتمكينه من القيام بخدماته المختلفة للاقتصاد القومى بكفاية عالية .  
ففيما بين سبتمبر ١٩٥٦ وسبتمبر ١٩٥٩

زادت ارصدة البنوك التجارية لدى البنك الاهلى : (من ٣٣ر٣ مليون جنيه الى ٤١ر٩ مليون جنيه ) بزيادة ٨ر٦ مليون جنيه .

كما زادت استثمارات وما لديها من اوراق مالية : (من ٢٧ر١ مليون جنيه الى ٤١ر٥ مليون جنيه ) بزيادة ١٤ر٤ مليون جنيه .

وزاد ما منحته من قروض وسلفيات : ( من ١١ر٠ مليون جنيه الى ١٨ر١ مليون جنيه ) بزيادة ٦ر٠ مليون جنيه .

كما زادت الودائع لدى هذه البنوك : (من ١٨ر٢ مليون جنيه الى ٢٥ر١ مليون جنيه ) بزيادة قدرها ٦ر٨ مليون جنيه .

وقد كان صدور هذا القانون اجراء حاسم وضرورى لتوطيد دعائم الاقتصاد القومى وتثبيت أركانه وتمكينه من تحقيق الاهداف المرسومة لزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة .

### قانون البنوك والائتمان :

صدر فى يوليو ١٩٥٧ القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان متضمنا تحويل البنك الاهلى المصرى سلطة الرقابة والاشراف على البنوك وكذلك تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والاشراف على

تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى .

وبذلك مكن هذا التشريع من فرض نظام للرقابة المحكمة على البنوك فى مصر كما شملت الرقابة البنوك غير التجارية .

وقد أنشأ البنك المركزى تبعا لذلك ادارة خاصة تتولى الرقابة على البنوك والاشراف على حسن سير العمل فيها ، كما أنشأ ايضا ادارة خاصة لتجميع احصائيات الائتمان المصرفى .

وقد باشر البنك المركزى بنجاح ملحوظ الاختصاصات المخولة له فى هذا القانون مما يضمن سلامة العمل المصرفى والمحافظة على ودائع العملاء وكذلك توجيه الائتمان وفقا لمصالح البلاد العليا .

### التأمين :

لم يكن هناك حتى قيام الثورة تشريعات تنظم صناعة التأمين سوى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الذى اشتمل على أحكام خاصة بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين .

لذلك فقد أخذت حكومة الثورة من بداية عهدها توجه عنايتها الى غروع التأمين التى تكفل حماية المجتمع والاسرة فأوفدت البعثات العملية والنظرية لاقتباس مايتلائم من نظم التأمين المختلفة مع ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية .

وانتهاجا لهذه السياسة الرشيدة أصدرت القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، كما أصدرت القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم بيع الاوراق المالية بالاجل مما يعمل على تشجيع الإيداع ويضمن

لكل من البائع والمشتري حقوقه ويحول دون قيام بعض الاشخاص أو الهيئات بعمليات بيع وهمية للاستيلاء على أموال الغير بطريق غير مشروع .

ولما أصبح التأمين مألوفاً في نطاق التعامل أعدت الحكومة قانوناً عن عقد التأمين يشتمل على تنظيم سائر الاحكام التي لم يتعرض لها القانون المدني على أن يحوى أحكاماً تعمل على توطيد دعائم التأمين في مصر وانشائها على أسس من الثقة المتبادلة بين المؤمنين والمؤمن عليهم .

كما قامت الحكومة - عندما لاحظت بعض النقص والقصور في لائحة صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد بأعداد مشروع جديد ينظم هذا الصندوق ويشرف عليه مجلس إدارة يرأسه وزير الاقتصاد لوضع السياسة العامة لاستثمار أمواله بما يحفظ لها درجة كبيرة من السيولة لضمان تسديد كافة العجوزات التي تلحق بأموال الحكومة في أسرع وقت ممكن .

### تمصير سوق التأمين :

ولعل أهم ما يميز به الجزء الأخير من سنة ١٩٥٦ هو تسجيل مرحلة من أهم مراحل التطور التي طرأت على صناعة التأمين في إقليم مصر إذ يعتبر بحق نقطة تحول وانطلاق وتحرر تخلصت فيه سوق التأمين من تلك التبعية البغيضة للاسواق الأجنبية وبدأ العنصر المصري يحتل مكانه في تلك السوق التي كانت وقفاً على محتكرها من الأجانب من كل جنس حتى وقع الاعتداء الثلاثي الغادر على مصر، فكانت الفرصة السانحة للخلاص من سيطرة رأس المال الأجنبي على مرافق الاقتصاد القومي وكان التأمين في مقدمة تلك المرافق التي روى تحريرها نظراً لخطورة الدور الذي يؤديه في مجال النشاط العام للدولة ولتأثيره

### المباشر فى اتجاه اقتصادياتها •

ونظرا لما للتأمين من طبيعة خاصة متميزة عن باقى أوجه النشاط-  
الاقتصادى فقد اقتضى الامر للوصول الى النتيجة النهائية لتمصير  
سوقه ان تسير الامور تدريجيا باتخاذ خطوات متتالية كل منها فى  
مرحلة خاصة وكان الهدف من ذلك أساسا هو المحافظة على حقوق  
حملة الوثائق الذين رؤى الا تضار مصالحهم فى شيء ، هذا فضلا عن  
محاولة صيانة قطاع التأمين من أى هزات أو مؤثرات وضمان استمراره  
فى تادية رسالته ، وكان لابد من وجود معيار خاص للتفرقة فى المعاملة  
بين نشاط الهيئات الانجليزية والفرنسية والاسترالية - أى هيئات  
الإعداد - وبين باقى الهيئات الاجنبية من غير الإعداد ، فبينما صدرت  
التشريعات بالنسبة الفئة الاولى قاضية وناهية كانت بالنسبة للفئة  
الاخيرة اكثر امهالا وأرحب صدرا ، كما وفر لها الكثير من الفرص  
للاستمرار فى مزاوله نشاطها اذا ما أمكنها تنفيذ الشروط والاوضاع  
التي فرضتها القوانين •

وبذلك أضحت جميع عمليات التأمين التى كانت تزاولها الهيئات  
البريطانية والفرنسية والاسترالية ممصرة بالكامل واستقام الوضع  
بالنسبة لسوق التأمين اذ بدأت تغلب عليه الصبغة المصرية •

### انشاء سوق اعادة التأمين •

من المبادئ العامة فى صناعة التأمين توزيع المخاطر على أكبر عدد  
ممكن من شركات اعادة التأمين سواء فى داخل البلاد أم فى خارجها  
مع احتفاظ الشركة المؤمنة بجزء من هذه المخاطر على قدر احتمالها  
وتعيد التأمين على الجزء الباقي حتى لاتتعرض لـسكارثة تعجز عن  
احتمالها ونظرا لعدم وجود سوق داخلية لاعادة التأمين فى مصر كانت

تجرى عمليات اعادة التأمين فى الخارج بشروط كان الكثير منها من التعسف بمكان هذا بالاضافة الى أن المراكز الرئيسية للشركات الاجنبية تقوم باعادة تأمين عمليات فروعها فى مصر فتحرم تلك الفروع من الخبرة فى اعادة التأمين ، وكل ذلك كان يترتب عليه خروج مبالغ لا يستهان بها الى الخارج بلا مبرر .

وقد وجهت حكومة الثورة عنايتها لمعالجة هذا الموقف وتخليص الاقتصاد القومى من أية سيطرة اجنبية فبادرت باصدار التشريعات اللازمة لذلك فصدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ متضمنا أحكاما تهدف الى تنظيم سوق التأمين واعادة التأمين فى مصر بما يتفق وصالح الاقتصاد القومى . وأنشئت أول شركة مصرية لاعادة التأمين وقامت بالعمل فعلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٨ فسدت بذلك الفراغ الذى كان شاغرا فى سوق اعادة التأمين وساعدت فى توفير شروط أكثر سماحة مما كانت تحصل عليه الشركات من قبل .

### الوكالات التجارية :

ولم يهمل القانون أمر المشتغلين بالوكالة التجارية قبل صدوره ممن لا تتوفر فيهم الشروط فقد كفل رعاية حقهم فى العمل بما لا يمس التنظيم الموضوع ، وأجاز لهم الاستمرار فى عملهم فى حدود نشاطهم قبل تنفيذ القانون خلال المهلة التى يطلبونها ويوافق عليها وزير الاقتصاد بشرط ألا تجاوز خمس سنوات . ويحظر عليهم بعد انتهاء هذه المهلة ، الاستمرار فى مزاوله أعمال الوكالة التجارية دون غيرها من الاعمال الأخرى التى قد يمتد إليها نشاطهم ولا يتناولها الحظر كالسمسة والبيع وغير ذلك ، وتبعا لذلك فإنه يجوز لهم خلال مهلة الخمس سنوات - وهى مهلة كافية - أما تحويل منشاتهم الى النوع

الذى يصرح له القانون فى مزاوله أعمال الوكالة التجارية، وأما تصفية نشاطهم فى الوكالة التجارية والاستمرار فى غيرها من وجوه النشاط غير المحظور ، وبعد انتهاء هذه المهلة - أى فى يوم ١٥ من شهر يناير سنة ١٩٦٢ ستصبح الوكالة مقصورة على الفئات التى أوردتها القانون

ولتحقيق الاهداف التى قصد اليها القانون ، عمدت الوزارة الى انهاء المهلة الخاصة بالمنشآت التى تحت الحراسة فى أول يولييه سنة ١٩٥٧ .

وقد ترتب على ذلك أن اندفع المواطنون الى ميدان الوكالة التجارية. وحصلوا على توكيلات هامة لكثير من السلع الاجنبية والمحلية ، كما أصبحت شركات المساهمة التى تتوافر فيها الشروط تمثل كثيرا من المصانع الاجنبية الهامة التى تحتاج البلاد الى انتاجها فى أغراض التصنيع والتنمية الاقتصادية .

وقد كانت المنشآت الوطنية الصنيمية التى تزاول أعمال الوكالة التجارية قليلة العدد ضئيلة القيمة وأصبح عددها فى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ - ٥٣٢ منشأة مملوكة لافراد من المواطنين أو لشركات مساهمة وطنية صنيمية .

أما المنشآت الاجنبية والتى لاتتوافر فيها الشروط ، فتبلغ فى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ - ٦٤١ منشأة سوف ينتقل نشاطها خلال الفترة الباقية من مهلة الخمس سنوات (التي تنتهى فى ١٥ يناير سنة ١٩٦٢ الى أيدي وطنية صنيمية ، وبذلك يتحقق الهدف الذى قصده القانون .





## الباب الخامس

سياسة الاستيراد والتصدير



## الاستيراد والتصدير

### (١) الاستيراد :

قامت الثورة وكان الميزان التجاري في غاية التدهور اذ بلغ المعجز ٨٥ مليوناً من الجنيهات وهو عجز لم تعهد مصر له نظيراً في تاريخها الاقتصادي وكان مرجع ذلك الى :

- ١ - تدخل الحكومة في سوق القطن مشترياً على غير هدى ودون دراسة وفرضها لاسعار مصطنعة واخفاقها في تصريف ما اشترته .
- ٢ - زيادة قيمة المستورد من السلع الاستهلاكية والكمالية ومواد الترف بقدر يربو كثيراً عن قيمة ماصدر من أقطان .

وقد رأت الحكومة علاجاً للموقف العمل على الحد من استيراد بعض الاصناف من المنطقة الاسترلينية كما قررت تعميم نظام تراخيص الاستيراد بالنسبة لكل الواردات لاحكام التصرف فيما كان لديها أو ما ستحصل عليه من عملات أجنبية بالاضافة الى امكان توجيه الاستيراد الوجهة التي تتفق وصالح البلاد .

ونظراً لما لاقاه مصدرو القطن من منافسة في الاسواق الخارجية ذلك أن بعض الدول كانت تشتري القطن من مصر ثم تبينه الى بلاد المنطقة الاسترلينية والدولارية بأسعار تقل عما تستطيع به هذه البلاد الشراء من مصر مباشرة ، فقد عملت الحكومة على اعانة هؤلاء المصدرين بإنشاء نظام حق الاستيراد .

وظلت حكومة الثورة تتابع نظام الاستيراد بالتعديل على ضوء ما تكشفه التجارب وتقتضيه الظروف الاقتصادية في الداخل والخارج فأصدرت نظاماً جديداً للاستيراد في بداية ١٩٥٦ يهدف الى تيسير

الاجراءات بالنسبة للمستوردين والعمل على الموازنة بين السلع الاستهلاكية المستوردة والسلع الانتاجية والمعدات اللازمة وقد رأت الحكومة اصدار التراخيص على نظام نصف سنوى لبث الاستقرار والطمانية بين المستوردين وشكلت لجنة مشتركة للاستيراد تمثل فيها وزارتا الصناعة والتموين والادارة العامة للنقد للبت فى هذه الطلبات حتى تصدر التراخيص على النحو الذى تلتقى عنده وجهات نظر هذه الجهات كلها ثم تقرر فيما بعد أن تمثل فى اللجنة وزارة الزراعة وادارة التعبئة ومندوبين عن المؤسسة الاقتصادية والجهات الاخرى الحكومية التى يكون لها شأن فيما يكون معروضا على اللجنة .

وقد رؤى اعتبارا من يوليو سنة ١٩٥٧ أن يقوم المستوردون بتقديم طلبات الاستيراد على البنوك المعتمدة لتتولى عرضها على الادارة العامة للاستيراد طبقا لنظم موضوعة كما تتولى هى اصدار التراخيص وفق ماقرره اللجنة المشتركة للاستيراد غير انه لاعتبارات قانونية وتجريبية تقرر الكف عن هذه العمليات وتركيزها كما كانت بالادارة العامة للاستيراد .

وفى سنة ١٩٥٩ وضعت الحكومة نظاما للاستيراد حرصت فيه على المرونة وامكان إعادة النظر فيه وفقا لمقتضيات الظروف وقد أعلنت الوزارة جملة مبادئ جاء فيها :

١ - انه سيكون للتبادل التجارى وحالة الميزان الحسابى بين الاقليم المصرى وأية دولة أثرهما الفعال فى تحديد القيمة الاجمالية للتراخيص التى تصدر من الاستيراد من هذه الدولة وبذلك لايتكرر ماكان يحدث قبلا من اقبال مصر على الاستيراد من بلد يدبر عن منتجاتها ولا يبادلها مصلحة بمصلحة .

٢ - انه سيراعى عند البت فى طلبات الاستيراد حاجة البلاد من مختلف الاصناف .

٣ - اعطاء الأولوية في الحصول على تراخيص الاستيراد لمن يتقدم بأسعار أقل لمواصفات معينة وطريقة دفع أيسر، وذلك تشجيعا للتجار على بذل الجهد في خدمة الاقتصاد القومي ومنعاً لمحاولات التهريب التي تقع أحيانا

٤ - منح التراخيص الخاصة بالأصناف الموسمية على أساس سنوى بدلا من الأساس نصف السنوى .

٥ - منع تقديم طلبات الاستيراد عن الأصناف المحظور استيرادها لكونها غير ضرورية أو لأنه ينتج مثلها محليا ، وبمقادير تكفي لحاجة الاستهلاك المحلي أو لتوفرها في السوق المحلية في الوقت الحاضر .

ونظرا لان بيان السلع المحظور استيرادها لم يكن في الماضي يصل الى علم المستوردين ، فقد رؤى اعلام الكافة بهذه السلع ، فصدر عنها بيان بقرار وزارى نشر في الجريدة الرسمية ، وبذلك صارت له الحجية في مواجهة الكافة .

ورغبة في توفير حاجيات البلاد وتأكيدا لجدية طلبات الاستيراد فقد تقرر وجوب استعمال تراخيص الاستيراد خلال ٦٠ يوما من تاريخ منحها والا ألغيت على أن تكون هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها ، ومن باب التيسير على الممولين وعدم تعطيل جزء من اموالهم مقابل رسوم الاستيراد البالغة ٩ ٪ من القيمة الاجالية للبضائع المستوردة فقد تقرر دفع هذا الرسم خلال مدة معينة من تاريخ تسلم التراخيص ، هذا وقد أعفت الحكومة بعض السلع من هذا الرسم تيسيرا منها على البلاد في توفير الضروريات الثقافية ومستلزمات الصناعية من معدات وآلات والتي تكون من نتيجة استيرادها زيادة الدخل القومي .

هذا ويعاد رسم الاستيراد للمستورد في حالة تعذر استيراد السلع موضع الترخيص لسبب لا دخل له فيه .

### سجل المستوردين :

ورغبة في ارساء أسس الاستيراد على قواعد سليمة والضرب على أيدي التجار المتلاعبين وابعادهم عن الدخول في الميدان التجاري صدر القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل للمستوردين يقضى بأنه يشترط فيمن يزاول عمليات الاستيراد أن يكون اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بوزارة الاقتصاد ويسرى هذا على التجار الذين يزاولون عمليات استيراد السلع بقصد عرضها للبيع أو للتداول سواء أكان من يقوم بذلك شركة مساهمة مركزها الرئيسي في اقليم مصر أو وكلاء تجاريون مقيدة أسماؤهم في السجل المنصوص عليه في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ وكذلك الافراد والشركات الذين تتوافر فيهم الشروط التي يصدر بها قرار وزير الاقتصاد .

### سياسة التصدير :

كان التصدير قبل سنة ١٩٣٩ يخضع لمبدأ حرية التجارة فلم تكن هناك قيود على تجارة الصادر ، وعقب نشوب الحرب العالمية الثانية لجأت الحكومة وقتئذ الى اتخاذ اجراءات نحو فرض قيود على التصدير لاسباب تموينية وعسكرية فاستصدرت المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ بمنع تصدير المنتجات والبضائع الا بترخيص من وزير المالية .

وبعد انتهاء الحرب خففت الحكومة من قيود التصدير كلما ثبت لها وجود فائض من بعض المواد يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي وانتهجت سياسة ترمي الى العودة بتجارة الصادر الى ماكانت عليه قبل الحرب

على أن قامت حكومة الثورة وأخذت تعمل جاهدة على رسم سياسة اقتصادية متحررة تهدف الى تنمية الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة عن طريق الاهتمام بشئون التصدير وتشجيع تجارة الصادر وتخفيف القيود المفروضة عليها بسبب ظروف الحرب الاخيرة وتنويع الصادرات والعمل على ضمان رواجها في الاسواق الخارجية لتحسين سمعتها وفرض رقابة عليها حسبما تضمنه القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية .

وتحقيقا لهذه الاهداف رؤى تنسيق وتوحيد القوانين المنظمة لشئون التصدير وجعل الاشراف عليها موكولا الى هيئة واحدة تابعة لوزارة الاقتصاد وبناء عليه صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ منظما لشئون التصدير ومحققا لهذه الاهداف اذ روعي فيه احكام الرقابة على تجارة الصادر مع تسهيل وتبسيط اجراءات التصدير فبمقتضى هذا القانون أصبح الاصل هو اباحة التصدير بعد ان كان الاصل هو الحظر والاباحة هي الاستثناء .

وروعي تضمين القرار الوزاري المنفذ لاحكام هذا القانون قصر الحظر أو القيد على عدد محدود من السلع وهي التي تمس حاليا صالح تموين البلاد أو تتصل بالمجهود الحربي ، على أنه كلما تغيرت ظروف سلعة ما وتبين أنه لاضرورة لحظر أو قيده تصديرها بادرت وزارة الاقتصاد على الفور الى اباحة تصديرها بدون تراخيص تحقيقا للسياسة المرسومة لتيسير وتبسيط اجراءات التصدير .

كما تم تشكيل لجنة مشتركة من الجهات الحكومية المختصة والهيئات العامة التي تتصل أعضائها بشئون التصدير وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورية أسبوعيا لبحث طلبات التصدير فتتحقق بذلك

الغاية المرجوة من سرعة البت في هذه الطلبات وبالتالي القضاء على شكوى المصدرين من تعطيل أعمالهم .

كما تقرر انشاء فرع للادارة العامة للتصدير بالاسكندرية لاصدار التراخيص وتجديدها وتعديلها طبقا للنظم الموضوعة توفيراً للوقت والجهد على المصدرين كما أن النية متجهة الى تعميم ذلك في فروع الجمارك الهامة .

ولما كان من أهم أسس نظام التصدير وضع سياسة واضحة للسلع الرئيسية من الحاصلات الزراعية أو الصناعية الهامة تكفل تنظيم تصديرها وتشجيعها مع المحافظة على سمعتها في الخارج ومنع المنافسة أو المفاوضة الضارة بعمليات التصدير فقد تقرر :

أولاً - إلغاء نظام المبادلات لصالح التصدير اعتباراً من شهر سبتمبر ١٩٥٩ رغبة في المحافظة على مستوى أسعار صادراتنا في الخارج بما يتماشى مع مستوى الاسعار العالمية لمثيلاتها وعدم ذبذبة تلك الاسعار وتغييرها بالارتفاع والخفض وفقاً لاهواء وظروف المبادلات مما يؤثر على طلب السلع ويسبب تناقص استيرادها بالنقد ويضيع على البلاد حصة عمالات حرة مختلفة كان يمكن الحصول عليها مقابل تصدير قدر كبير من تلك السلع .

ثانياً - انشاء مكاتب لتسويق وتصدير الحاصلات الزراعية الهامة وهي الارز والبصل والبطاطس والبقول السوداني تلحق بالادارة العامة للتصدير وتمثل فيها الوزارات المختصة والشركات شبه الحكومية وغيرها من المصدرين والمنتجين لكل صنف لرسم سياسة تسويق وتصدير تلك الحاصلات لتلافى الثغرات التي كانت تشوب نظم



تسويقها وتصديرها في المواسم السابقة والحصول على أعلى الاسعار وأفضل العملات والقضاء على عمليات التهريب مع العمل على الاحتفاظ بأسواقنا التقليدية وفتح أسواق جديدة لتصريف هذه المحاصيل وتحديد أسعار تصديرها بما يتماشى مع الاسعار العالمية في تلك الاسواق - وكذا تنسيق عمليات الشحن ضمانا لعدم إغراق تلك الاسواق بكميات كبيرة دفعة واحدة مما يؤثر على مستوى الاسعار .

وقد بدت ظواهر نشاط هذه المكاتب بما يبشر بنتائج طيبة في تصريف القدر الاكبر من حاصلاتنا المذكورة في الموسم الحالي بالعملات الأجنبية الحرة وبأسعار مجزية تعود بالخير على المصدرين والمنتجين على السواء .

كما تضمنت أحكام قانون التصدير الجديد تنظيم مهنة المصدرين بحيث أصبح لايجوز مزاولة هذه المهنة الا لمن يكون اسمه مقيدا في سجل خاص معد لذلك بوزارة الاقتصاد وذلك وفقا لشروط معينة لكل من الشركات والافراد كحسن السمعة والخبرة التجارية ورأس المال المناسب . . . الخ . . . تضمنها القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ بما يكفل ابعاد الدخلاء وغير الجديين عن عمليات التصدير وحفظ سمعة المشتغلين بشئون التصدير .

وفيما يلي نبذة عن أهم صادراتنا الزراعية الهامة :-

#### ١ - الارز :

يعتبر المحصول الثاني من صادراتنا بعد القطن وهو يرخص بتصديره بموجب تراخيص من الادارة العامة للتصدير، ويسمح بتصدير الفائض منه سنويا بعد تحديده بمعرفة لجنة التموين العليا وفيما يلي بيان احصائي بالمساحات المنزرعة من المحصول والنتاج منه والكميات المخصصة للاستهلاك المحلي والكميات المصدرة وقيمتها عن السنوات ١٩٥٢ ومن ١٩٥٥ الى ١٩٥٩ :

السنة	المساحة المزروعة المحصول	بالطن	الكميات المنتجة للاستهلاك المحلي	بالطن	الكميات المصدرة	بالطن	الكميات المستوردة	بالطن
١٩٥٩	٧٢٩.٣٧	-	-	-	-	-	-	-
١٩٥٨	٥١٨٢٩٦	٧٤٣٩.٣	٣٥٧٤٩٩	٣٨٦٤.٤	١٤٥٢٣	-	-	-
١٩٥٧	٧٣.٩٣٥	١١٧٥٢.٨	٨٧٩٣٧٨	٣٩٥٨٣.٠	١١٦٩٩	-	-	-
١٩٥٦	٦٩.٣.٩	١٠٤٨٩٥١	٧٧٤٥٦٣	٣٢١.٤٨	٨٨٥٨	-	-	-
١٩٥٥	٥٩٩٧٢٤	٩٠.٦٤٣	٦٥٦٣٤٦	١٨٢٨٣١	٧٣.٤	-	-	-
١٩٥٢	٣٧٣٦.٩	٣٠٥٤٣٩	٤٥٤٩٢٣	١٣٩٦.٠	٧٧٦	-	-	-

وتتوقف المساحات المنزرعة من الارز على تصرف النيل السنوى حيث تتناسب المساحة تناسباً طردياً مع ايراد نهر النيل ويلاحظ زيادة الانتاج سنوياً نتيجة لجهود وزارة الزراعة وتحسين وسائل الزراعة كما زادت الكميات المستهلكة محلياً بسبب الزيادة الطبيعية في عدد السكان وانخفاض سعره المحدد بمعرفة وزارة التموين نسبياً عن غيره من أنواع الحبوب الأخرى .

ويلاحظ أيضاً ازدياد الكميات المصدرة منه سنوياً حيث بلغت في عام ١٩٥٨ - ٣٨٦٤٠٤ طناً قيمتها ١٤٥٢٣٠٠٠ جنيهها مصرياً ، سدد القدر الأكبر منها بالعملات الأجنبية الحرة وينتظر أن يبلغ الفائض للتصدير من الارز في الموسم الحالى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ حوالى ٤٠٠ ألف طن مع استرعاء النظر الى أن الكميات المستوردة من الارز في السنوات السابقة كانت لفرض التقاوى لاستنباط أنواع جديدة من الارز .

والبلاد المستوردة للارز المصرى حسب أهميتها في السنوات الأخيرة هي : أندونيسيا - اليابان - روسيا - ألمانيا الغربية - لبنان - سوريا - سيلان - بلجيكا - جنوب افريقيا - النمسا - اوكرانيا - شرق الاردن - تشيكوسلوفاكيا - سويسرا - هولندا - رومانيا - السودان - الصين الشعبية - المملكة العربية السعودية - ليبيا .

## ٢ - البصل الطازج : -

يعتبر المحصول الثالث بعد القطن والارز واسواق تصريفه الطبيعية هي بلاد العملة الأجنبية الحرة عدا كميات محدودة تصدر بالجنيه المصرى الى بلاد ترتبط مع مصر باتفاقيات دفع وقد اتبع هذا المسدأ بنجاح فى تصريف محصول الموسم الحالى وامكن استعادة أسواقنا فى بلاد الكتلة الغربية .

وهو يصدر عن طريق مصلحة الجمارك رأساً دون حاجة للحصول على تراخيص من الادارة العامة للتصدير .

بيان المساحات المزروعة من البصل وكمية الناتج والمصدر منها

السنة	المساحة المزروعة بالفدان	المحصول الناتج بالطن	الكميات المخصصة للاستهلاك المحلي بالطن	الكميات المصدرة بالطن	قيمة الكميات المصدرة بالالف جنيه
١٩٥٨	٣٤٥٣٢	٢٢٢٤٧٥	٦٣٤١٧	٧٥٥٨	٣٤٩٨
١٩٥٧	٣٦٤٠١	٢٤٦٤٣٤	٩٣٨٠٢	١٥٢٦٣٢	٢٦٧٧
١٩٥٦	٣٢٧٨٨	٢٢٠٧٥٦	٦٥٧٤٩	١٩٥٠٠٧	٤١٥٢
١٩٥٥	٣٦٥٠٦	٢٤٤٢٩٣	٧٠٧٢٦	١٨٢٥٦٧	٥٣٠٥
١٩٥٢	٢٦٤٨٢	١٨٠٣٦٠	٧٥٣٢٦	١٠٥٠٢٤	٢٣٠٤

ويتضح من البيان الإحصائي (١) المتقدم أن المساحات المنزرعة من البصل في حدود ٣٣ ألف فدان سنوياً في المتوسط وإن متوسط غلة الفدان في تلك السنوات يكاد يكون متقارباً وتعتمد صادراتنا على محصول البصل الشتوي إذ تبلغ ٩٥ ٠/٠ من الناتج منه الذي يزرع في مناطق الوجه القبلي نظراً لأنه ينتضج مبكراً ويظهر في أواخر شهر فبراير من كل عام ويبدأ موسم تصديره اعتباراً من أول مارس فلا يلقي حينئذ مزاحمة من الإبصال الأجنبية المنافسة ، أما المحصول البحيري فإنه يظهر في أواخر شهر يونيو ويستهلك معظم الناتج منه محلياً . كما أن محصول البصل المقدر فإنه يظهر في نهاية شهر ديسمبر من كل عام ولا يصدر منه إلا كميات ضئيلة إلى البلاد العربية ويلاحظ أن متوسط الأسعار للكميات المصدرة بعد سنة ١٩٥٦ تزيد عنها في السنوات السابقة وكان ذلك نتيجة فرض حد أدنى لأسعار التصدير ولأن التصدير كان بالجنيه المصري ، وإلى بلاد الكتلة الشرقية أما في السنوات السابقة فكانت الكميات المصدرة أغلبها إلى بلاد العملات الحرة وإن أسعار التصدير إليها تقل بحوالى ٣٠ ٪ عن أسعار التصدير بالجنيه المصري .

وأهم العوامل التي تؤثر على تجديد المساحة المنزرعة وبالتالي على الانتاج التقلبات السنوية في أسعار التصدير وبالتالي تتوقف على نتيجة العرض والطلب في الخارج بمعنى أنه إذا اشتد الطلب على البصل وتحسنت أسعاره أقبل المنتجون على زيادة المساحة المنزرعة منه في الموسم التالي والعكس بالعكس مما يقتضى معه تنسيق العرض تبعاً للطلب ووضع سياسة ثابتة لذلك .<sup>١٥</sup>

وأهم البلاد المستوردة للبصل المصري هي :

انجلترا - هولندا - ألمانيا الغربية - سويسرا - سنيان - ألمانيا

الشرقية - المملكة العربية السعودية - الدانمرك - بلجيكا -  
تشيكوسلوفاكيا - النمسا - السويد - المايو - كندا - فنلندا -  
النرويج - كينيا - سوريا - لبنان - السودان •

هذا وتقوم مراقبة الصادرات وتصريف الحاصلات بالاشراف على  
أعمال سوق الجملة للبصل بكل من الاسكندرية وبورسعيد تنفيذا  
لاحكام القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ والقرارين رقمي ١٧١  
و ٢٨٣ لسنة ١٩٥٧ وذلك بالاشراف على البيع بالسوق سواء تم بطريق  
المزاد العلني أو الممارسة وقيد هذه الصفقات بالسجلات المخصصة  
لذلك محافظة على حقوق المتعاملين واذاعة الاسعار اليومية للبيع  
سواء بالصحف أو الاذاعة حتى يسترشد بها المنتجون بداخلية البلاد  
في بيع بضائعهم • كما يتعاون السوقان بكل من الاسكندرية  
وبورسعيد في تنظيم الوارد اليومي سواء بالسكة الحديد أو السيارات  
لتنظيم العرض مع الطلب حتى لا تتأثر الاسعار بعوامل خارجية متعلقة

### ٣ - البطاطس :

لم تكن البطاطس تمثل بندا هاماً من بنود الصادرات قبل سنة ١٩٥٦.  
اذ لم تكن تتجاوز قيمة الكميات المصدرة منها عن نصف مليون جنيه  
في حين أنها الان من أهم المحاصيل الزراعية التي تعتمد عليها البلاد  
بعد القطن والارز والبصل حيث بلغت قيمة صادراتنا منها في عام  
١٩٥٨ - ١٩٥٧ ١٠٠٠ ر ١١٧ ر ١ جنيه مصري •

وفيما يلي بيان احصائي (١) عن المساحات المنزرعة من البطاطس  
ومقدار المحصول الناتج منها وكميات الاستهلاك المحلي وكذا الكميات  
المصدرة وقيمتها عن السنوات من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ :

## المساحات المزروعة من البطاطس

السنة	المساحة المزروعة المحصول الناتج بالطن	الكميات المخصصة للاستهلاك المحلي بالطن	الكميات المصدرة بالطن	قيسة الكميات المصدرة بالالف جنيه
١٩٥٥	٢٨٤٤٢	١٨٢٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٣٤٨٨٧
١٩٥٦	٣٣٣٣٠	٢٣٥٠٠٠	١٤٨٠٠٠	٥٦٦٥
١٩٥٧	٣٦٣٧٤	٢٤٠٠٠٠	١٩٣٠٠٠	٣٩٦٥٣
١٩٥٨	٣٣٩٧٧	٢٣٢٠٠٠	٢٢٣٠٠٠	٥٧٨٥

**وفيما يلي بيان البلاد المستوردة للبباطين المصرية حسب أهميتها :**  
 انجلترا - لبنان - هولندا - سيلان - الملايو - المملكة العربية  
 السعودية - يوغوسلافيا - اليونان - بلجيكا - سوريا - إيطاليا -  
 ألمانيا الغربية - عدن - البحرين - الكويت - السويد - سويسرا -  
 الاردن - الصومال الفرنسي - النمسا - السودان - الهند البرتغالية -  
 ليبيا - مسقط - ميشل - زنجبار - فرنسا - العراق - الصومال  
 الإيطالي .

#### ٤ - الفول السوداني :

وبالمثل منذ عام ١٩٥٦. ازداد الطلب الخارجي على محصول الفول  
 السوداني بحيث أصبح يلي محصول البباطين في الأهمية ، وفيما  
 يلي بيان إحصائي عن المساحات المنزوعة من الفول السوداني ومقدار  
 المحصول الناتج منها والكميات المصدرة منه وقيمتها في السنوات من  
 ١٩٥٦ - ١٩٥٩

السنة	المساحة المنزوعة المحصول	الناتج الكميات المصدرة	قيمة الكميات المصدرة
بالفدان	بالأردب	بالطن	بالآلاف جنيه
١٩٥٩ ٣ ٩٦٥٧	٤٥٩٠٠٠	٩٩٣١	يناير ١٠٩٣
		وسبتمبر	
١٩٥٨ ٣٧٧٨٩	٤٣٨٠٠٠	٩٨٨٠	١٠١٨
١٩٥٧ ٣٥٩٧٨	٤١٧٠٠٠	١٤٨٩٤	١٣١٣
١٩٥٦ ٣٤٩٣٣	٣٨٧٠٠٠	٧٦٠٠	٧٤٠

ويلاحظ من هذا البيان أن المساحة المنزوعة من الفول السوداني  
 في ازدياد مضطرد إذ بلغت المساحة المنزوعة في عام ١٩٥٩ حوالي  
 ٣٩٦٥٧ فداناً بينما كانت في عام ١٩٥٤ - ٢٩٨٠٠٠ فدان .  
 وأهم البلاد المستوردة للفول السوداني هي :

سويسرا - تشيكوسلوفاكيا - ألمانيا الشرقية - ألمانيا الغربية -  
 النمسا - لبنان - هولندا - بلجيكا - فنلندا - يوغوسلافيا - سوريا  
 ليبيا - إيطاليا - شرق الأردن .



### ٥ - الخضر والفاكهة الطازجة :

حركة تصدير الخضر والفاكهة في ازدياد مضطرد وذلك بفضل وسائل التشجيع والتحسين التي قررتها الحكومة أخيراً حيث تتولى هيئة تنمية الصادرات الاشراف حالياً على تصديرها والدعاية لها وتحسين وسائل التعبئة والتغليف ومنح المصدرين اعانة تصدير ، ويسمح بتصديرها عن طريق مصلحة الجمارك رأساً وبعملة البلد المصدر اليه رغبة في تشجيع المنتجين على التوسع في المساحات المنزرعة منها لانتاج أكبر قدر منها وتصدير الفائض منه .

### تنمية الصادرات :

عنيت الحكومة بوسائل تعزيز التجارة الخارجية فأنشأت الهيئة العامة لتنمية الصادرات في سبتمبر سنة ١٩٥٧ بغرض تسهيل تصريف المنتجات المصرية في الاسواق الخارجية بشتى الطرق واقتراح الهيئة العامة الكفيلة بزيادة حجم الصادرات والتعاون مع الهيئات التي تزاوِل عملاً مشابهاً أو التي ترى في التعاون معها تحقيقاً لأغراضها ويرأس هذه الهيئة وزير الاقتصاد ويعاونه في تصريف أمورها وتحقيق أغراضها مجلس ادارة روعي في تكوينه الجمع بين كبار موظفي الدولة وكبار رجال الاعمال وذلك لكي يتوافر التعاون بين قطاعي الدولة الاقتصاديين القطاع العام والقطاع الخاص لخدمة تجارة اقليم مصر الخارجية .

وتمشيا مع سياسة الهيئة التي تهدف الى تنظيم وسائل الدعاية للمنتجات المصرية في الاسواق الخارجية ودراسة تلك الاسواق وتزويدها بالمنتجات المصرية والعمل بكل الوسائل لتسهيل التبادل التجاري بين اقليم مصر والخارج ، رؤى انشاء مراكز تجارية ومعارض دائمة للمنتجات المصرية تابعة لهذه الهيئة بالاسواق الخارجية ولا شك أن اختيار الدول التي تنشأ بها تلك المراكز تتم طبقاً لافضلية نسبية تملئها مدى أهمية العلاقات الاقتصادية بين تلك الدول وبين الجمهورية العربية المتحدة .

وقد أنشأت الهيئة فعلا معرضا دائما للمنتجات المصرية ومركزا تجاريا تابعا لها بمدينة جدة بالملكة العربية السعودية . كما قامت بإنشاء سوق بمطار القاهرة الدولي بمنطقة الترانسيت كما بذلت الهيئة جهودا تناولت تنشيط التبادل التجارى بين مصر والسويد ، هذا مع العلم بأن الهيئة تقوم بإنشاء مركزين تجاريين فى كل من السودان وغانا

وعلا على زيادة تصريف المحاصيل البستانية والزراعية فى الاسواق الاوربية الامر الذى يستدعى الفرز والتعبئة والتغليف حسب الشروط والمواصفات التى تطلبها تلك الاسواق قامت الهيئة بإنشاء ثلاث محطات للتعبئة فى كل من بنها وبلبيس وأسيوط وقد تم انشاء محطة بنها وأصبحت على أتم الاستعداد لاستقبال موسم التصدير الجديد كما أرسى حجر الأساس لمحطة أسيوط وينتظر الاستفادة منها فى هذا الموسم ، وكذلك محطة بلبيس التى ينتظر تشغيلها فى أوائل السنة الميلادية القادمة وذلك علاوة على تشغيل محطتى الجيزة والفيوم وسوف تقوم هذه المحطات بتعبئة الخضر والفاكهة للمصدرين بسعر التكلفة وذلك مساهمة من جانبها فى تشجيع تصدير هذه الاصناف وضمان وصولها فى حالة جيدة الى الاسواق الخارجية .

ورغبة فى النهوض بصناعة خان الخليل فقد كفلت الهيئة الاجراءات المالية التى يكون من نتائجها العمل على تشجيع وتصريف منتجات خان الخليل عن طريق شراء هذه المنتجات وبيعها فى الاسواق والمعارض الخارجية وتجميع الارباح الناتجة عنها لتكون نواة لإنشاء جمعية تعاونية غرضها النهوض بهذه الصناعة .

وتمشيا مع سياسة الهيئة فى تسهيل تصريف السلع والمنتجات المصرية فانها تقوم من جانبها بدعم بعض الصناعات الاخرى بتوفير المواد اللازمة لتسهيل تصديرها ومنح الاعانات لمصدرى بعض السلع الذين يلقون منافسة قوية فى الاسواق الخارجية .



ملكة القطن



التمن الذهب الأبيض

## القطن

تنبؤاً مصر المركز الأول بين الدول المنتجة للقطن الطويلة  
الثيلة في العالم ، اذ يحتل القطن منذ نحو ثلاثة أرباع قرن المكانة  
الأولى في الاقتصاد المصرى ، فهو المصدر الذى تعتمد عليه البلاد  
فى الحصول على العملات الأجنبية التى تلزمها لاستيراد ما تحتاج  
إليه . وهو بالنسبة للشعب محصول النقود الذى يدفع منه الفلاح  
التزاماته من ايجار وأموال أميرية وأقساط البنوك وغيرها .

كما يلعب القطن دوراً هاماً فى ميزاننا التجارى مع الدول المختلفة  
اد يتوقف تحقيق فائض أو عجز فى هذا الميزان الى درجة كبيرة على  
صادراتنا القطنية ، لذلك كان من الطبيعى أن توليه السلطات المختصة  
الكثير من عنايتها محافظة على المستوى الرفيع الذى اشتهرت به  
أقطنائنا فى الخارج ، كما تعمل على الارتفاع بمستوى غلة الفدان ورتب  
الأقطن ومتوسطات تصافى الخليج واستحداث أصناف جديدة تحل  
محل الاصناف التى يصيبها شئ من الضعف أو التراجع .

وقد كان للجهود التى بذلت أثناء واضحة ، فارتفعت غلة الفدان  
فى المتوسط من ٤٠٨ قنطاراً فى موسم ١٩٥١/١٩٥٢ ( وهنـو  
الموسم السابق لبدء قيام الثورة ) الى ٢١٠ قنطاراً فى موسم  
١٩٥٨/١٩٥٩ ، وكان هذا الارتفاع شاملاً لمعظم أصناف القطن .

كذلك اتجهت معدلات تصافى الخليج فى المواسم الاخيرة الى  
التحسن موسماً بعد آخر وذلك بالنسبة لمعظم أصناف القطن .

كما ارتفعت نسبة الرتب العالية ( جود / فولى جود وما يعلوها )

فى جميع الاصناف .

ولما ثبت أن عدم تنظيم تداول القطن فى الريف كان له أثره  
الضار فى أسواق الاسكندرية من ناحية عدم تناسق الأسعار ما بين

الريف وميناء التصدير ، رأت الحكومة أن الحاجة أضحت ماسة لاصدار تشريع ينظم تجارة القطن في أسواقه الداخلية بالأقليم المصرى مما يحقق الأغراض التى سلفت الإشارة إليها ويرعى مصالح المتعاملين فيها .

وعلى هدى هذه الأسس أعدت وزارة الاقتصاد بعد التعرف على رغبات المتعاملين بالقطن فى داخلية البلاد ، والوقوف على وجهات نظر الهيئات والطوائف التى يعنىها الامر ، مشروع قانون باستصدار اللائحة العامة لتجارة القطن وبذرتة بالداخل متضمنا مبادئ أهمها :

**أولاً -** تنظيم طوائف المشتغلين بتجارة القطن فى الداخل ووضع الاشتراطات الخاصة بكل طائفة بما يكفل توفر مستوى خاص لكل منها يتفق والدور الذى تقوم به فى هذا المحيط .

**ثانياً -** قيام لجان محلية فى كل اقليم تضم ممثلين لطوائف المشتغلين فى تجارة القطن تكون وظيفتها الاشراف على هذه التجارة ومراقبة سلامة العمليات فى مراحلها المختلفة وتسجيل أسعار الصفقات وإعلانها حتى يكون المنتج والتاجر على بينة بحقيقة الاسعار الجارية فى المنطقة .

**ثالثاً -** انشاء لجنة عامة تمثل فيها اللجان الاقليمية بقصد تنسيق جهود المشتغلين بالقطن فى أنحاء الاقليم المصرى كما تتولى الاشراف على اللجان المحلية وما الى ذلك من اختصاصات .

**رابعاً - التمهيد لاقامة أسواق منظمة للقطن فى الداخل يتم التعامل فيها فى نطاق قواعد ثابتة وتقاليـد حسنة تحت اشراف مندوبين للحكومة**

**خامساً - تيسر فض المنازعات عن طريق لجان التحكيم من نفس الطوائف المتعاملة فى هذه التجارة .**

**سادساً - تأديب المخالفين واستبعاد من تسول له نفسه الاضرار بالمعاملات .**

هذا ، وفى نفس الوقت الذى تمضى فيه وزارة الاقتصاد فى استصدار قانون تنظيم تجارة القطن فى الداخل ، فان وزارة ائشئون الاجتماعية ماضية فى اعداد تشريعات خاصة بتسويق القطن تعاونيا تمشيا مع السياسة الاشتراكية التعاونية .

كما راعت الوزارة فى مشروع تنظيم تجارة الداخل تمثيل الجمعيات التعاونية فى اتحاد تجار الداخل فى كل اقليم حتى يمكن الانتفاع بخبرتهم وحتى يتعود الفلاحون على نظام التسويق التعاونى .

ويهدف نظام الائتمان الزراعى التعاونى الى تأدية الخدمات للزراع الحقيقيين للأرض عن طريق الجمعيات التعاونية التى تقوم بأقراضهم وتقديم التقاوى والأسمدة ومواد مقاومة الآفات ، كما تقوم بعمليات التسويق التعاونى والحليج .

وقد كان من أثر اضطراب الاوضاع فى أسواقنا المحلية قبل اثثورة وعدم استقرارها أن انكشئت صادرات القطن المصرى من ٨٨ مليون قنطار فى موسم ١٩٥٠/٤٩ الى ٦٤ مليون قنطار فى موسم ١٩٥١/٥٠ و٨٥ مليون قنطار خلال موسم ١٩٥٢/٥١ .

وما أن وليت حكومة الثورة شئون البلاد حتى عملت جاهدة على اصلاح هذه الحالة ، فلم تجد بدا من تعطيل العمل ببورصة عقود القطن بالاسكندرية وعمل تصفية اجبارية للمراكز القائمة بالمرسوم بقانون رقم ٢٩٥ فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وكان هدفها ما يلى :

١ - وقف تيار المضاربات الجارف الذى كاد أن يؤدى الى انهيار السوق والى كارثة مالية محققة .

٢ - توفير الاستقرار والطمأنينة للمنتج وتمكينه من بيع أو تسليم قطنه للحكومة بسعر مجز .

٣ - محاولة استعادة عملائنا من الغزاليين فى الخارج لتعويضهم عن الاضرار التى لحقت بهم للتقلبات المفصلة التى حدثت فى سوق العقود ولاكتساب ثقتهم .

ورغبة من الحكومة بالعودة بالسوق القطنية الى الاوضاع الطبيعية ، واستجابة لرغبة عملائنا فى الخارج فقد كانت دائبة البحث عن أنسب الاوقات لاعادة فتح بورصة العقود وادخال أحدث النظم التى تكفل لها الاستقرار وتجعلها بمنأى عن الوقوع فى الهوة التى انخرفت اليها فى الماضى ، وقد قامت السلطات المختصة بإرسال بعثات رسمية الى انجلترا وأمريكا كما قامت بدراسات مستفيضة واستمعت لآراء المشتغلين بتجارة القطن تبلور الصالح منها فى شكل قوانين ولوائح .

وقد قررت الحكومة إعادة افتتاح بورصة عقود القطن فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ بعد احاطتها بسياس متين من الضمانات التى تكفل لهذه السوق عوامل الاستقرار وللمتعاملين فيها الثقة والاطمئنان .



### النتائج التي حققتها سياسة الحكومة نحو تصريف القطن :

كان من أثر الخطوات التي اتخذتها حكومة الثورة حيال المحصول القطنى ان عاد الاستقرار الى الأسواق القطنية المحلية ، كما انتعشت حركة التصدير ففتحت أسواق جديدة أمام القطن المصرى فضلا عن زيادة الكميات التي صدرت الى كثير من الدول .

فقد كانت صادرات القطن المصرى حتى موسم ١٩٥٢/٥١ أى قبل قيام الثورة المباركة تكاد تكون قاصرة على أسواق معينة دون غيرها ، وكانت الدول المستوردة لاقطاننا تحاول ما فى وسعها التحكم فى مستوى الأسعار مما كان يلحق باقتصادنا القومى أبلغ الأضرار .

وحسبنا للدلالة على ذلك أن نشير الى أنه خلال موسم ١٩٥٩/٥٨ زادت الصادرات الى الاسواق الجديدة التى لم تستورد شيئا خلال موسم ١٩٥٢/٥١ على ٣٥ مليون قنطار .

وعلى الرغم من الحصار الاقتصادى الذى حاولت بعض الدول فرضه علينا فى السنوات الاخيرة وعلى الأخص بعد تأميم قناة السويس فقد تمكنت الحكومة بفضل سياستها الرشيدة أن تجتاز هذه المرحلة الخطيرة دون أن يكون هناك أى مساس باقتصادنا القومى ، كما كان من أثر هذه السياسة الحكيمة أن زادت صادراتنا القطنية لكثير من الأسواق عما كانت عليه فى موسم ١٩٥٢/٥١ .

وقد أثمرت السياسة القطنية لموسم ١٩٥٩/٥٨ وبكلت الجهود التي بذلت لتصريف المحصول بالنجاح فارتفعت جملة الاقطن المصدرة خلاله الى نحو ٧٣ مليون قنطار وهو رقم لم تصل اليه الكميات المصدرة منذ موسم ١٩٥٠/١٩٤٩ ، بمعنى أن صادرات موسم ١٩٥٩/٥٨ قد فاقت صادرات المواسم القليلة السابقة لاعدوان الثلاثي على البلاد فنكون بذلك قد حططنا آخر أثر من آثار الحصار الاقتصادى الذى فرض بعد الاعتداء المذكور .



## الْبَابُ السَّادِسُ

### السياسة القطنية



## السياسة القطنية لموسم ١٩٦٠/٥٩

هدفت السياسة القطنية لموسم ١٩٦٠/٥٩ الى العودة بتجارة القطن الى النظام الطبيعى ، وذلك بعد أن تم القضاء على كل أثر من آثار الحصار الاقتصادى ، وفيما يلي أهم أسس السياسة الجديدة:

### أولا - الغاء المبادلات

دعت الظروف التى سبق الاشارة اليها أثر العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ الى اتباع بعض السبل لمجابهة الحصار الاقتصادى وتصريف أقطاننا وتدبير حاجتنا من الخارج وكان من بين هذه الاجراءات السماح بعمليات المبادلة .

ولما كانت العودة الى الاوضاع الطبيعية فى تجارة القطن وتحريرها تستلزم الغاء جميع النظم الطارئة ، فقد تقرر الغاء نظام المبادلة فى عمليات التصدير ومنع عمليات اعادة تصدير السلع المصرية .  
وقد تقرر محاربة إعادة تصدير القطن المصرى بجميع الطرق الممكنة عن طريق ختم البالات باسم البلد المصدر اليها ورقابة الموانى التى يصل اليها القطن المصرى بحيث لا يصل الا الى الدول التى صدر اليها أصلا .

كذلك تتخذ ادارة النقد كافة الوسائل للقضاء على إعادة التصدير .

### ثانيا - سياسة الاسعار :

تعمل الحكومة جاهدة على تحقيق المبادئ الاتية فى سياستها القطنية : -

#### ١ - ضمان سعر مجز للمنتج :

فحماية لمنتجى القطن حددت الحكومة الحد الأدنى لاسعار القطن

لهذا الموسم مماثلة للموسم الماضى والموسم الاسبق رغم هبوط الاسعار العالمية .

## ٢ - العمل على بيع القطننا بالاسعار العالمية :

أن من أهم الاسباب التى تدعو الغزال فى الخارج الى الاقبال على شراء أقطننا استقرار أسعارها وعدم تعرضها للتقلبات العنيفة وتمشيها مع الاسعار العالمية .

ورغبة من الحكومة فى تحقيق هذه الاهداف فقد قررت فى هذا الشأن مايل :

١ - الغاء ضريبة الصادر على الاقطن طويلة الثيلة والاقطن جيزة ٣٠ والدندرة الجيزة ٤٧ وابقائها على الاشمونى فقط تشجيعا للمغازل المحلية .

وسوف يودى الغاء ضريبة الصادر الى ايصال أسعار القطن المصرى فى الخارج الى مستوى الاسعار العالمية وبذلك يقبل الغزالون على شراء الاقطن المصرى بدلا من الاقطن الاخرى كما سيؤدى الالفاء الى ارتفاع سعر الجنيه المصرى فى الخارج .

٢ - اتباع سياسة تستهدف توحيد سعر القطن وجعله متمشيا مع الاسعار العالمية منعا من تعدد الخصومات التى كانت تمنح على القطن بطرق لاتبررها الظروف .

كذلك تقرر العمل على تخفيض الخصم الممنوح على القطن تدريجيا

## ثالثا - الاشراف على تصدير القطن :

عنيت حكومة الثورة بتنظيم المراحل المختلفة لتسويق القطن وبسط

اشرافها على أسواقه ، فصدرت لوائح بورصات مينا البصل والعقود.  
فى عام ١٩٥٥ واهتمت بتنظيم تجارة القطن فى الداخل .

لذلك روى أن فى بسط اشراف الحكومة على أعمال التصدير ما  
يشيع الثقة فى أجهزة التحكيم حيث يعهد بالخلافات الى هيئة شبه-  
رسمية يدعمها العنصر الحكومى المحايد ، وبذلك تتفادى ما قد يسبب  
الى سمعة أقطاننا فى الخارج وما يصيب المصدر والدولة من أضرار .

وقد لوحظ فضلا عن ذلك أن العقد المصرى الذى تنص عليه لائحة  
الاتحاد القائم ليست له قوة الالتزام بالنسبة لسائر القائمين على  
التصدير مما سمح لبعض الهيئات بإبرام عقود فردية نص فيها على  
شروط مجحفة ببيوت التصدير فيما يتعلق بالشحن أو الفرز .

أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة القانون رقم ٢٠٢  
لسنة ١٩٥٩ بأصدار اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطان بالأقليم  
المصرى وقد نص فيه على منح الاتحاد الشخصية المعنوية كما قرر  
العقوبة على كل من يزاول تجارة تصدير القطن للخارج على نحو يخالف.  
احكام اللائحة التى قضت بأن عضوية الاتحاد اجبارية بالنسبة لكل  
من يزاول هذه التجارة .

#### رابعاً - تشجيع الاستهلاك المحل للاقطان :

تقرر حظر تصدير القطن الاشمونى ابتداء من رتبة جود فاقـل  
لتوفيره للمفازل المحلية .

كما ألفى رسم الصادر على جميع انواع القطن فيما عدا القطن  
الاشمونى وذلك تحقيقا لنفس الهدف الا وهو توفير حاجة الصناعة  
القطنية المحلية من هذه الاقطان ، حيث تلعب هذه الصناعة دورا هاما  
فى المجال الاقتصادى ، بحيث أصبحت تستوعب ما يزيد على ربع  
المحصول القطنى فى المواسم الاخيرة .





## الباب السابع

### التجارة الخارجية



## تطور التجارة الخارجية للاقليم المصرى قبل وبعد الثورة

كانت تتسم تجارة اقليم مصر الخارجية قبل الثورة بالاسراف وتسيطر عليها الاحتكارات مما نشر حالة من الفوضى والاضطراب مما أدى الى اثراء غير مشروع واستغلال للنفوذ فى أعمال الاستيراد والتصدير كما كان هناك اسراف فى استيراد الكماليات ونقص مستمر فى احتياطياتنا من العملات الاجنبية نتيجة الصرف على السياحة فى الخارج .

### سياسة التجارة الخارجية بعد الثورة :

كان على حكومة الثورة أن تواجه هذا الارتجال والاسراف فى تجارة مصر الخارجيه فانهجت سياسته سليمة دائمة وطيدة الاركان وفقا لخطة مرسومة .

كما عملت على تحرير تجارتها الخارجية من أية تبعية وذلك بالعمل على فتح أسواق جديدة لصادراتنا وإقامة علاقات اقتصادية مع الدول المختلفة وتنويع الصادرات وتجنب الاعتماد على محصول تصديرى واحد كما عملت على توفير السلع التموينية والتوسع فى استيراد السلع الانتاجية والمواد الخام اللازمة للتنمية الاقتصادية والحد من استيراد السلع الكمالية وغير الضرورية وتشجيع عمليات تجارة اترانزيت خصوصا مع البلاد العربية الشقيقة ودعم مرفق النقل البحرى وزيادة وحدات الاسطول التجارى البحرى مع رسم سياسة طويلة الاجل لدعم هذا الاسطول ليطمئنى مع تزايد تجارتنا الخارجية والعمل على توفير العملات الصعبة وحسن توزيعها على ضوء حصيلتنا من العملات الاجنبية واحتياجاتنا للصرف منها على المشروعات الانتاجية ورسم سياسة للتكامل الاقتصادى فى الحاصلات الزراعية والمشاريع

الصناعية والتجارية بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة والتوسع في تجديد وعقد اتفاقات التجارة والدفع مع الدول المختلفة بحيث تشمل الجمهورية باقليميهما وعلى الاخص التوسع في عقد الاتفاقات التجارية مع البلاد الافريقية والاسيوية على أساس المعاملة التفضيلية وتنسيق الانتاج وتسويق منتجات البلاد الاعضاء وتنفيذ بعض المشاريع المشتركة وقد توج ذلك بإبرام الاتفاق الاخير الشامل مع جمهورية السودان بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ حيث عقد اتفاق للتجارة والدفع والجمارك وتوزيع مياه النيل والتعويضات بين انبليدلين وقد تم في هذه الاتفاقات حل المشاكل والعقبات المصطنعة المعلقة بين الدولتين الشقيقتين .

### السياسة الجديدة للتجارة الخارجية :

وتمشيا مع توجيهات السيد الرئيس جمال عبد الناصر التوجه تستهدف دفع عجلة الاقتصاد الى الامام وتشجيع التصدير وتحريره واعادة الثقة للصادرات المصرية في الاسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة لها ومحاربة البيع بالعملات الحرة بدون خصم للسلع التي تصدر عادة الى أسواق تلك العملات مع النظر في اعانة السلع التي تؤدي الى خسارة منتجها في حالة تصديرها بالاسعار السائدة في الاسواق الخارجية فقد أعيد وضع سياسة التجارة الخارجية على الأسس التالية .

١ - التوسع في التصدير وتشجيعه بمختلف الوسائل .

٢ - تنويع الصادرات المصرية .

٣ - تبسيط اجراءات التصدير وتبسيط عملياته .

٤ - الغاء نظام المبادلة في عمليات التصدير ومنع عمليات اعادة التصدير في السلع المصرية اذ كان يؤدي ذلك الى تهريب النقد في

بعض الحالات بالإضافة الى بيع السلع المصرية بأسعار متنوعة منخفضة في الاسواق الخارجية وكان المستهلك في النهاية هو الذي يتحمل العبء الأكبر حيث كان المستورد ينقل على كاهله مائتيه من نفقات إضافية .

٥ - الإشراف على تصدير السلع الرئيسية الهامة (القطن - الغزل والنسيج والخضراوات والفاكهة) عن طريق اتحادات أو غرف خاصة وذلك لضمان حسن تصريفها والرقابة على أسعارها لكفالة حق سوق منتجها وتحقيق صالح البلاد الاقتصادية .

٦ - قصر عمليات التصدير الأخرى على من يقيد في سجل المصدرين وفقا لشروط خاصة تكفل استبعاد الدخلاء وغير الجديين ممن يسئون الى سمعة البلاد .

٧ - تشجيع تصدير بعض السلع التي تحتاج الى دعم لتمكينها من فتح أسواق جديدة لها أو لمجابهة المنافسة الأجنبية عن طريق منحها إعانات تشجيعية .

٨ - إنشاء مكتب لتسويق وتصدير الارز ومكتب لتسويق وتصدير البصل والبطاطس والفول السوداني :

#### السياسة القطنية :

رغبة في اتباع سياسة قطنية تحقق ضمان سعر مجز للمنتج والعمل على استقرار أسعار القطن وتجنب التقلبات العنيفة في أسعاره وتوحيد سعره وبيع بالأسعار العالمية والقضاء على التلاعب في رتب القطن وما يترتب على ذلك من تهريب للنقد والعمل بكل الوسائل على منع إعادة تصدير الاقطن والتوسع في التصدير وفتح أسواق جديدة وتحسين أنواع القطن المنتجة والعمل على تخفيض الخصم الممنوح على القطن تاريجيا فقد تقرر مايلي :

١ - إعادة تنظيم اتحاد المصدرين بما يكفل اشراف الحكومة على هذا الاتحاد واشتراك الخبراء الحكوميين في لجان لتحكيم على الاقطن المصدر .

٢ - إنشاء اتحاد مشترك يضم جميع مصدري القطن للقطاء على المنافسة غير المشروعة .  
٣ - اتخاذ كل الوسائل بواسطة إدارة النقد للقضاء على اعتماد تصدير الاقطان .

٤ - منعا من تعدد الخصومات التي كانت تمنح على القطن بطرق لا تبررها الظروف تقرر اتباع سياسة تستهدف توحيد سعر القطن وجعله متمشيا مع الأسعار العالمية .

٥ - إلغاء ضريبة الصادر على الاقطان طويلة التيلة والاقطان الجيزة ٣٠ والدندره والجيزة ٤٧ وإبقائهما على الاشتعوني بمساعدة منها للمغازل المحلية والتي تقوم باستهلاك هذا الصنف والمعتبرة العميل الاول له .

٦ - إنشاء صندوق لتحسين الاقطان المصرية يلحق بوزارة الزراعة تكون مهمته تحسين الاقطان المصرية ووضع النظم الكفيلة بإنتاج التقاوى والمحافظة على نقاوتها وتمثل فيه وزارة الزراعة والأصلاح الزراعى والاقتصاد والهيئات المعنية بتجارة حليج القطن .

## تطور التجارة الخارجية :

### ( أ ) الصادرات :

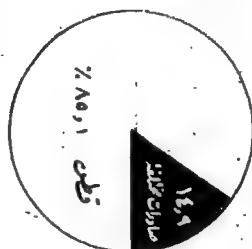
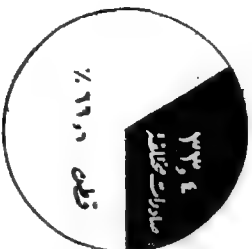
زادت قيمة الصادرات المصرية من مختلف الاصناف ( بخلاف القطن ) من ٢٦٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٠ الى ٣٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ والى ٥٥٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ وبذلك زادت نسبة المصدر من هذه الاصناف ومن اجمالى الصادرات من ٨ و ١٤٪ المصدر من هذه الاصناف ومن اجمالى الصادرات من ٨ و ١٤٪ ويرجع هذا التطور فى الصادرات المصرية الى الجهود المستمرة التى بذلت لى تنويع الصادرات وتجنب الاعتماد على محصول تصديرى واحد .

ويستعرض الجدول التالى اهم هذه الصادرات :

# أهم صادرات القطن مصر

يناير - سبتمبر	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	أهم الصادرات
١١٥٠	١٦٥٨	١٧٠٣	١٤٠٩	١٤٤٦	١٤٧٩	٢٠٤٩	١٧٦٠	اجمالي قيمة الصادرات الوطنية
٨١٧	١٠٩٩	١٢٤٢	٩٨٩	١٠٧٤	١٢٦٤	١٦٤١	١٤٩٨	القطن المصدر
٣٣٣	٥٥٢	٤٦٠	٤٢٠	٣٧٢	٢١٥	٤٠٨	٣٦٢	الاصناف الاخرى
وأهمها :								
١٥	١٤٥	١١٧	٨٩	٧٤	٠٩	١٤٣	٧٤	الأرز
٣٧	٣٥	٢٧	٤٢	٢٣	٢٣	٣٣	٢٠	بصل طازج
١٠	١٠	١٣	٠٧	١٠	-	٠١	٠٦	فول سوداني
٣٩	٧٣	٥٨	٤٥	٤٤	٣٤	٦٩	٢٣	غزل قطن صوف
								أقمشة قطنية
٣٠	٤	٣٦	٣٦	٢٢	٠٩	١٠	٤٠	صوف
								منسوجات حرير
١٠	١٤	٢٢	٣٤	٢٢	٢٠	٠١	٠٠	منسوجات
١٠	١٣	١٢	١٢	١٢	١١	٠٩	٠١	فوسفات الجير الطبيعي
٠٩	١١	١٤	٠١	٠٢	٠١	٠١	٠٢	أسمنت

## تنوع الصادرات في الأقاليم المصري



1958

(1958)

مديرية



ظن

1955

(1955)

مديرية



أصناف مختلفة

1950

(1950)

مديرية



**وكانت اهم الاصناف التى زادت قيمة الصاد منها خلال سنوات**  
**ما بعد الثورة هى :**

الارز - بصل طازج - فول سودانى - غزل قطن صرف - أقمشة  
قطنية صرف - منسوجات حرير صناعى - فوسفات الجير الطبيعى -  
أسمنت - فواكه وخضروات .

هذا وقد زادت كمية المصدر من الاقطان المصرية من ٥٧ مليون  
قنطار فى عام ١٩٥١ الى ٦٢ مليون قنطار فى عام ١٩٥٥ والى ٦٣  
مليون قنطار فى عام ١٩٥٨

ومن المنتظر أن تزداد قيمة صادرات الاقليم المصرى من مختلف  
الاصناف بالإضافة الى المنتجات الصناعية الأخرى فى الوقت الحاضر  
أو فى المستقبل نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الصناعية مثل بطاريات  
مائية لزوم السيارات - فلنكات السكة الحديد - الثلاثات الصناعية  
أقلام الرصاص - أجهزة راديو كاملة - أدوات للتدفئة الكهربائية -  
سخانات المياه وأجهزة الطبخ والغسالات الكهربائية - أجهزة تكييف  
الهواء - كباين للمصاعد - سيارات - شفرات الحلقة - منتجات  
الحديد والصلب - أدوية وعقاقير .

كما أنه من المتوقع زيادة قيمة وكمية المصدر من المواد والخضروات  
نتيجة لزيادة الرقعة المزروعة منها وإنشاء أربع محطات لتعبئة المواد  
وزيادة قيمة وكمية المصدر من البترول الخام ومنتجاته فى المستقبل  
القريب نتيجة زيادة مواردنا من البترول ومضاعفة الانتاج استنادا الى  
السياسة البترولية التى تضمنها برنامج السنوات الخمس للصناعة  
وكذلك زيادة قيمة المصدر من الغزل والمنسوجات القطنية نتيجة

للتوسع في انتاجه لمقابلة الطلب الخارجى عليه حيث أصبح له أسواقا جديدة في أوروبا وأمريكا بالإضافة الى ماتم الاتفاق على تصديره أخيرا بما قيمته ٣٥ مليون جنيه سنويا الى السودان .

### الواردات :

زادت قيمة الواردات من السلع الانتاجية والمواد الخام اللازمة للتنمية الصناعية زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة عنها في سنوات ما قبل الثورة وكانت أهم السلع التى زاد. قيمة المستورد منها الحاصلات المعدنية والاصباغ والاسمدة والمعادن والمنتجات الكيماوية والآلات والاجهزة والادوات الكهربائية ومن بينها آلات وأنوال للنسيج واجزاؤها وآلات وأجهزة آلية للصناعة والزراعة ووسائل النقل .

والجدول التالى (١) يوضح التطور فى الواردات من السلع الانتاجية:



## تقورات واردات اقليم مصر من السلع الانتاجية

الايمة بيلالين ابلتجات	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٢	الاصناف
١٩٥٩						حاصلات معدنية فيما عدا الكبريتاتين واهمها :
١٣٢	٢٥٩	١٣٤	١٦١	١٤٤	١١٥	بترول خام وزيت معدنية للتكرير
٦٣	١١٩	٦٥	٥٧	٥٦	٥٥	زيت معدنية للتشميم
١٢	٢٤	١٦	١٦	١١	١٦	زيت مسازوت وديزل
٣٨	٧٤	١٥	٥٨	١٥	٥٨	رسولار
١٦٠	٢٩٨	٢٣٧	١٦٩	١٨٣	٢١٥	منتجات كيمائوية واصباغ واسمدة ماعدا الادوية
٦٥	٩٠	٦٣	٤٦	٤٠	٤٢	منتجات كيميائية بغير كبريتات الصوديوم والبيوتاسيوم

المحصولات وفلين					
ومستوعباتها					
آلات وأجهزة وأدوات (١)	٧٨	١٠٢	٩٤	٨٥	٩٨
كهربائية وأهمها	٢٢٨	٣١٠	٣١٧	١٩١	٣٣٠
آلات ثابتة بالاحتراق	٢٠	٩٤	١٢	٠٨	١٦
الداخل	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
أجزاء آلات ومعدات	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
ثابتة بخارية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
آلات وأنوال للنسيج	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
وأجزاءها	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
آلات وأجهزة آلية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
للمصنعة والزراعة	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
وسائط النقل ( ما عدا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
سيارات الركوب)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
	٨٩	٩٧	١٠٢	٨٤	١٦٥
	٨٤				

(١) لا تشمل السلع الاستهلاكية .

كما زادت الواردات من المواد التموينية اللازمة لسد حاجة الاستهلاك المحلي فزاد المستورد من المواشى الحية واللحوم ودقيق القمح والشاى والبن والكبروسين والادوية .

والجدول التالى (١) يوضح التطور فى واردات الاقليم المصرى من المواد التموينية :

هذا وقد زادت قيمة المستورد من المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات كالكاوتشوك الخم وعجينة لصنع الورق والصوف الخام وزيت وشحوم من أصل حيوانى او نباتى للصناعة واكياس فارغة من خيش وورق للحزم عادى وورق جرائد ومجلات .

بينما نجد أنه قد هبطت قيمة الواردات من السلع الكمالية كسيارات الركوب والثلاجات وأجهزة الراديو وكثير من السلع الاستهلاكية التى أصبح استيرادها غير ضرورى نظرا لوفرة الانتاج المحلي منه كالالبان ومنتجات البيض وعسل النحل والفاكهة والاقمشة القطنية والمنسوجات الصوفية واطارات المطاط .

هذا ومن المتوقع استمرار زيادة وارداتنا من الخامات اللازمة للتنمية الصناعيه مثل الكاوتشوك الخام ولب الخشب والصوف الخام وغزل الصوف وفحم الكوك اللازم لمصنع الحديد والصلب وكذلك الآلات المختلفة .

كما أنه من المتوقع أيضا زيادة وارداتنا من المواشى الحية نتيجة عقد الاتفاق التجارى مع السودان الذى قضى باستيراد ما قيمته ٢ مليون جنيه من الجمال والابقار :

ولا شك أن زيادة الطاقة الانتاجية بالبلاد فى المستقبل القريب سوف تغنيننا بصفة متزايدة عن استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية بل وتزيد من قدرتنا على التصدير من هذه السلع الى الخارج .

جنول يبين اهم الواردات من السلع التموينية

القيمة بملايين الجنيهات

يناير - سبتمبر

الاصناف	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
مواشى حية	١٦١	١٩٩	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٦٦	١٢٢	١٢٥
لحوم	١٢٠	٠١٢	-	٠١٣	٠١٢	٠١٧	١٢٣	١٢٤
قمح	١٤٤٠	٣٤٠٠	٢٢٦٠	-	٦٧٠	١٩٢٤	١٧٨١	١٤٢٢
دقيق قمح	٣٥٥	٣٢٨	٧٢٢	-	١٥٥	٤٢٣	٦٢٦	٩٦٦
شاي	١٥٨	٧١٨	٦٥٥	٩١٨	٦٥٦	٦٥٩	١٢٢	٤٢٥
بن	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٢٢	١٢٣	١٢٤	٢٢٢	٢٠٩
كيروسين	٣٢٨	٤٥٥	٦٧٧	٤٢٤	٤٢٤	١٢٠	٨٦٦	٣٢٥
ادوية	٣٠٩	٤٧٧	٤٢٣	٥٧٥	٤٧٧	٤٢٢	٥٤٤	٤٢٢

### التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية

فيما يتعلق بالصادرات فقد زاد نصيب الاقليم الشمالى من صادرات الاقليم الجنوبى زيادة كبيرة اذ ارتفعت قيمة الصادرات اليه من ٠٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٢٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ والى ٥٢ مليون جنيه خلال الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٩ .

ويعزى ذلك الى الخطوات السريعة التى اتخذت فى شأن تدعيم الوحدة الاقتصادية بين شطرى الجمهورية والغاء قيود التبادل التجارى

كما ارتفعت قيمة الصادرات المصرية الى الدول العربية الشقيقة ارتفاعا ملحوظا فى السنوات الاخيرة وكانت أهم الدول التى زاد قيمة المصدر اليها السودان والسعودية ولبنان

كما زادت قيمة صادراتنا الى كثير من الدول كالاتحاد السوفيتى ، والصين وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا واليابان .

ويشير الجدول التالى الى تطور التوزيع الجغرافى لصادرات الاقليم المصرى :



تطور التوزيع الجغرافي في صادرات الاقليم المصري

القيمة بـملايين جنيهات

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
الاقليم سوريا	٠.٧	٠.٦	٠.٢		٠.٣	٠.٤	٠.٥	٠.٥
السودان	٣.١	٤.٣	٠.٥	٧.٦	٩.٤	٧.٥	٥.٧	٦.٠
السعودية	٠.٧	٠.٨	٠.٩	٢.٢	١.٨	٣.٤	٣.٠	١.٩
لبنان	١.٣	٠.٧	٠.٧	١.٤	٢.٠	٣.٦	١.٩	١.٩
الاتحاد السوفيتى	٨.٨	٢.٥	١.٠	٧.٠	٥.٦	٣.١	٢.٨	٣.٣
الصين	١.٢	٠.٣	٠.٣	٨.٥	٨.٤	١.٥	١.٢	١.٧
ألمانيا الشرقية	—	—	٠.١	١.٤	٣.٤	٦.٩	٧.٨	٨.٥
تشيكوسلوفاكيا	٤.٠	٩.٥	٧.٢	٨.٨	٢.٨	١.٤	١.٥	١.٥
بولندا	١.٠	١.١	١.٩	٢.٩	٣.٩	٦.٨	٤.٨	٣.٠
رومانيا	٠.٣	٣.٥	٠.٥	٤.٠	٣.٣	٣.٣	٣.٧	١.٤
الولايات المتحدة	١٥٤.٠	١٩.٥	١٦.٩	٩.٠	٤.٧	٧.٨	٣.٢	٥.٠
المملكة المتحدة	٣٧.٩	٣٩.٠	٦.٦	٨.٠	٤.٩	١.٠	١.٠	١.٠
فرنسا	١٥.٥	٢.٠	١.٨	١.٢	١.٣	٣.٢	٤.٠	١.٩
ألمانيا الغربية	٥.٥	٨.٦	١.٦	٨.٠	٦.٨	٥.٦	٣.٤	١.٥
إيطاليا	١.٩	١.٦	١.٥	٧.٥	٨.٢	٦.٣	٦.٨	٤.٣
هولندا	٦.٣	٢.٦	٢.٠	٣.٣	٣.٤	٣.٧	٢.٠	٢.٠
سويسرا	٤.٦	٣.٠	٤.٢	٥.٥	٣.٩	٤.٨	٣.٣	١.٨
اسبانيا	٤.٦	٥.٠	٧.٣	١.٩	٤.٠	٤.٨	٤.٦	١.٨
يوغوسلافيا	٣.٣	٠.٤	١.٠	٦.٦	٤.٤	٣.٣	٤.٧	٤.٠
الهند	٢١.٩	٢٩.٩	١٣.٥	١٢.٩	٨.٩	٧.٥	٤.٨	٦.٣
الباكستان	٥.٣	١٤.٧	٦.٢	٨.٣	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠

القيمة بملارين أجيتهات

توزيع البترول في عازحات الاقليم الأمري

البلاد ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩

الاقليم السوري

٥٠ ١٠١ ٥٠ ٠٩ ٤١ ٣٥ ١٩ ٥١

السعودية

٢٠ ٢٨ ٣٥ ٠٢ ١٤ ٢٠ ١٥ ٤٤

السودان

٢٠ ٢٠ ٣٥ ٤٣٠ ٤٧ ٤٩ ٢٧ ١٢

لبنان

٠٨ ٢٠ ١٥ ١٣ ٠٨ ٢١ ٩٠ ٢٠

الاتحاد السوفيتي

٢٠ ٧٢ ١٠٨ ٢٣ ٧٩ ١٨٦ ٣١٧ ٢٠٧

الصين

٠٢ ٠٢ ٠٢ ٠٢ ٣٩ ٧٢ ٨٧ ٥٨

ألمانيا الشرقية

٠٢ ٠٢ ٠٢ ٠٢ ٠٢ ٦٥ ٩١ ٦٢

تشيكوسلوفاكيا

٠٢ ٠٢ ٠٢ ٠٢ ٠٢ ٦٥ ٩١ ٦٢

بولندا

٢٥ ٢١ ٦٤ ٣٧ ٣٨ ٦٣ ١٠١ ٠٩

رومانيا

٥٠ ٠٦ ١١٢ ٠٥ ١٠ ٢٨ ٤٢ ٢٣

الولايات المتحدة

٨ ٢٠ ١٢٦ ٣٩ ٢٥٠ ١٧٧ ١٧٣ ٢١٣

المملكة المتحدة

٢٠٨ ٢٠٣ ٤١٩ ٢٩٦ ٢٣٦ ٢٧ ١٠٢ ١١٩

فرنسا

٢٠٨ ٢٠٣ ٤١٩ ١٥٩ ٩٦ ٢١ ٤٤ ٢٠

ألمانيا الغربية

٦٢ ٩٨ ١٢٢ ١٩٢ ٢١٠ ١٨١ ٢٧٢ ٤١٣

إيطاليا

١٥٥ ١٥٧ ١٢٣ ١٤٩ ١١٩ ١٣٧ ٢٢٧ ٩١

هولندا

٨٢ ٨٢ ١٠٨ ٥٨ ٤٩ ٧١ ٧٠ ٤٢

سويسرا

٤ ٢٨ ٣٢ ٧٢ ٥٢ ١٥ ٤١ ٢٩

إسبانيا

٠٩ ١٠ ٠٨ ٠٢ ٠٢ ٠٨ ٧٠ ٧٠

يوغوسلافيا

٢٥ ١٧ ٢٧ ١٠ ٠٧ ٢٨ ٨٢ ٤٠

الهند

٦ ٥٤ ٤٤ ٧٣ ٧٠ ٨٢ ٩٠ ٢٧

اليابان

١٢ ١٢ ١٠ ٤٧ ٣٧ ٧٢ ٢٧ ٤١

ويشير الجدول السابق الى زيادة وارداتنا من الاقليم السوري من ٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ الى ٣٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ والى ١٠٩ مليون جنيه خلال الفترة يناير/سبتمبر سنة ١٩٥٩ كما زادت قيمة وارداتنا من البلاد المختلفة خلال السنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات قبل الثورة كالاتحاد السوفيتي والصين والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا والمانيا الغربية وايطاليا واسبانيا ويوغوسلافيا والهند واليابان والسعودية .

**خلاصة التجارة الخارجية للاقليم المصرى :**

اتجهت قيمة الصادرات للاقليم المصرى الى الزيادة المضطردة خلال السنوات الاخيرة فزادت قيمتها من ١٥٠٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ١٦٦٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٨

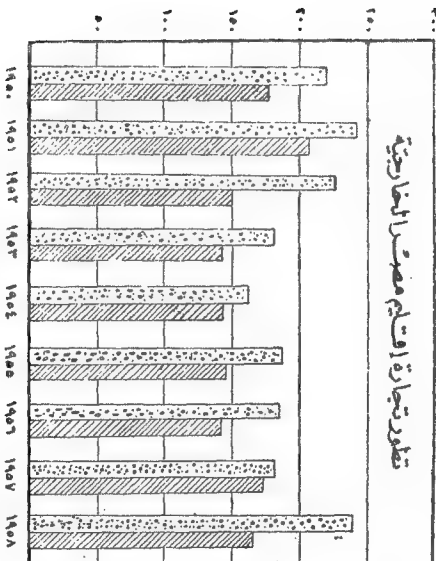
ملخص التجارة الخارجية للاقليم المصرى (١)  
القيمة بملايين الجنيهات

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجارى
١٩٥٠	١٧٨٥	٢١٩٥	٤١٠-
١٩٥١	٢٠٧٣	٢٤٥٣	٣٨٠-
١٩٥٢	١٥٠٢	٢٢٦٩	٧٦٧-
١٩٥٣	١٤٢٦	١٨٠٠	٣٧٤-
١٩٥٤	١٤٣٩	١٦٤٥	٢٠٦-
١٩٥٥	١٤٦٠	١٨٧٣	٤١٣-
١٩٥٦	١٤٢٣	١٨٦١	٤٣٨-
١٩٥٧	١٧١٦	١٨٢٦	١١٠-
١٩٥٨	١٦٦٣	٢٤٠٢	٧٣٩-
يناير/سبتمبر			
١٩٥٩	١٢٠٩	١٨١٤	٦٠٥-
١٩٥٩	١١٦١	١٦٧٣	٥١٢-

(١) تشمل التجارة مع الاقليم المصرى

بمليون جنيه

# تطور تجارة إقليم مصر الخارجية



الواردات

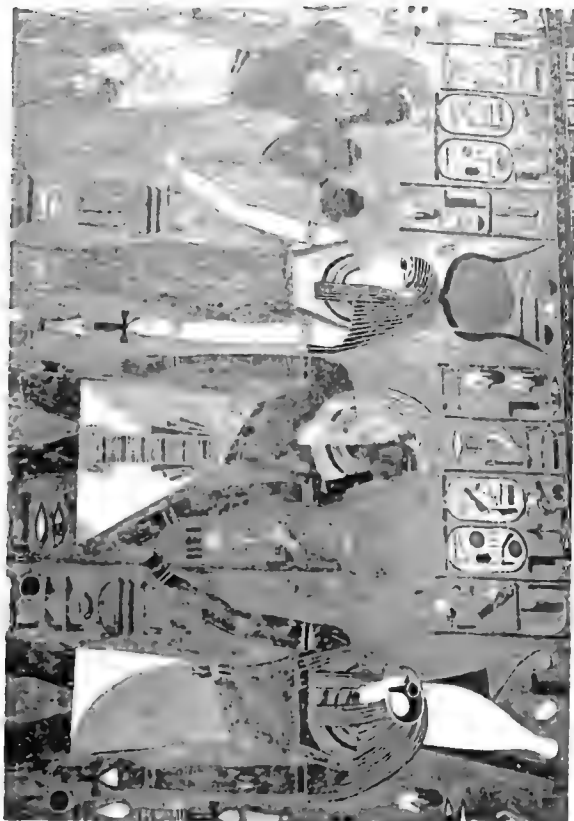


التصدير





مسجد من مساجد القاهرة



القاهرة الجديدة



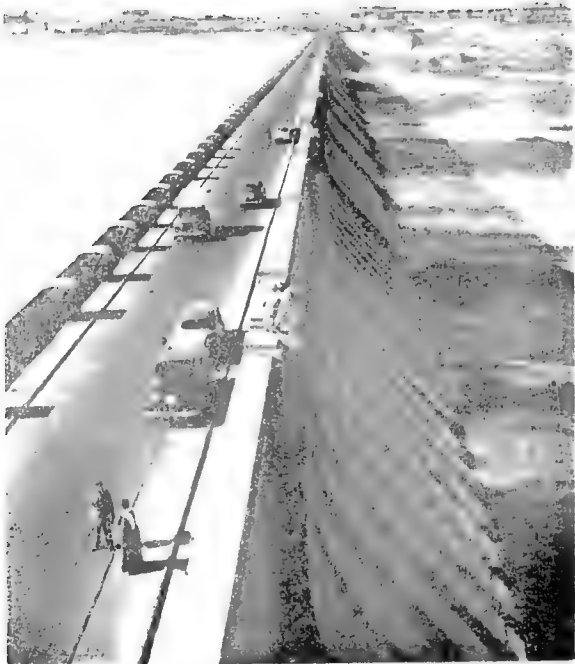
البحر في القاهرة





معبد فناء في المسجد





خزان اسوان

كما زادت قيمة الواردات من ٢٢٦٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٢٤٠٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ بسبب زيادة المستورد من السلع الانتاجية والتموينية .

على أنه من الملاحظ أن هناك زيادة مستمرة في قيمة الواردات عن قيمة الصادرات ويرجع ذلك الى زيادة قيمة المستورد من السلع الانتاجية والتموينية والمواد الخام نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الصناعية فضلا عن الحاجة الى توفير السلع التموينية والاستهلاكية في الاسواق المحلية .

ولا شك أن اتباع الحكومة لسياسة اقتصادية متحررة من أية تبعية والعمل على اقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع مختلف الدول يؤدي الى دعم مركز الاقليم المصرى التجارى فى الخارج وعدم تبعيته لاسواق محددة فى الاستيراد والتصدير ويزيد من حجم صادراتنا خصوصا بعد استكمال صناعاتنا وزيادة الرقعة المزروعة نتيجة لتنفيذ مشروعات الرى الكبرى ونمو مواردنا من البترول ومنتجات المناجم فى المستقبل القريب كما سيؤدى الى نقص قيمة الواردات نتيجة زيادة الطاقة الانتاجية بالبلاد والاستغناء عن استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية هذا بالإضافة الى زيادة الايرادات غير المنظورة من قناة السويس والسياحة الامن الذى سيوفر لنا فائضا فى الميزان الحسابى وحصوله هامة من العملات الاجنبية الحرة .



الباب الثامن

السياحة



## السياحة

كان لحركة الاصلاح التى شملت جميع أجهزة الدولة ومرافقها بعد يولية ١٩٥٢ وللاستقرار السياسى الذى ساد البلاد أثرهما فى تنشيط الحركة السياحية مما تنطق به الاحصائيات التى تبين تزايداً مطرداً فى عدد السائحين الذين يفدون الى الجمهورية العربية فى السنين ما بين ١٩٥٢-١٩٥٨ هذا على خلاف ما كانت عليه الحركة السياحية قبل سنة ١٩٥٢

وقد أخذت الحكومة فى التوسع فى اقامة الروابط السياحية مع أغلب الشعوب وفتح أسواق جديدة فى أنحاء العالم ، وكان من أهم وسائل تحقيق هذا الهدف هو انتقال مركز الحملات الدعائية الى الاسواق السياحية نفسها بحيث أمكن تحقيق الانسجام بين عناصر الدعاية وظروف الاسواق المختلفة ففتحت الحكومة مكاتب بالمراكز السياحية التى تمتاز بنشاطها الدولى فافتتح مكتب فى كل من نيويورك وجنيف ولندن وباريس وروما ، كما عين ملحق سياحى فى فرانكفورت باعتبارها مركزاً سياحياً ممتازاً وملحق فخري فى كل من النمسا والمكسيك ، وقد استخدمت هذه المكاتب الوسائل المتعددة الحديثة لقشر الدعاية السياحية كلقاء المحاضرات وعرض الافلام السياحية عن الجمهورية العربية المتحدة فى المناسبات الهامة واقامة الحفلات لإستقبال المعنيين بشئون السياحة وإستخدام سبل الدعاية الحديثة فى المعارض والاسواق الدولية والاماكن السياحية والمساهمة فى المهرجانات ، فضلاً عن الاستعانة بالراديو والتليفزيون لنقل صورة

حيه عن الحياة فى الجمهورية العربية المتحدة ، وتعتمد سياسته الحكومة فى ذلك على بحوث مدروسة تسترشد بها فى سياستها للعمل على تشجيع السياحة .

كما أنشأت الدولة مكاتب لها فى المناطق السياحية داخل البلاد فى كل من بورسعيد والسويس والاسكندرية والاقصر وأسوان بخلاف ثلاث مكاتب فى القاهرة لاستقبال السائحين وتقديم كافة ما يلزمهم من التسهيلات والمعلومات والبيانات والغرائط السياحية مما ساعد على تنشيط الرحلات السريعة للركاب العابرين بالقناة ، هذا بالإضافة الى التسهيلات السياحية الأخرى التى تقدمها الدولة للوافدين من تيسير للأجراءات الجمركية والمالية وتوفير المرشدين والإدلاء علاوة على المهام الكبيرة التى يقوم بها البوليس السياحى لخدمة السائحين .

### الجمهورية العربية المتحدة بلد السياحة طول العام

عرفت الجمهورية العربية بأنها بلد الطبيعة الساحرة ، تمتداز باعتدال المناخ والمناظر الطبيعية الرائعة . ومن هنا كثرت بها المصايف والمشاتي وكانت لها مميزاتا الفريدة مما أهلها لان تكون محط أنظار السائحين طوال العام ، ولا تقتصر هذه المميزات على المشاتي والمصايف وجمالها وإنما على هدوئها وتنوعها وجوها الشاعرى فيمكن الانتقال من المدينة العصرية الصاخبة الى الجهات الجبلية الوادعة أو السواحل أو مدن الآثار .

فعند التقاء البحر الأبيض بالنيل تقع رأس البر ، هذا المصيف الذى يمتاز بسحر الطبيعة حيث تلتقى أمواج البحر بمياه النيل فى حركة مستمرة ، هذا المنظر الذى اختص الله به هذا الجزء من العالم



أجمع ، وعلى رأس الدلتا تقع مدينة الاسكندرية حيث يمتد شاطئها على طول المدينة مما يكسبها جمالا وروعة . بالإضافة الى مصيف بورسعيد ومرسى مطروح حيث الهدوء والمياه الصافية . كما أن هناك مصايف أخرى منها بلطيم والدخيلة وغيرها من المصايف الهادئة الوادعة ، هذا بخلاف المشاتي المشهورة التي تمتاز بالدفء والجفاف وروعة المناظر الطبيعية والآثار القديمة الخالدة كالاقصر واسوان وحلوان .

وإذا انتقلنا الى الطابع السياحي فلا ننسى دور الجمهورية العربية البارز في التاريخ فقد كانت مهدا للعديد من الاجناس والمدنيات ومسرحا لجملة من التيارات الحضارية بحكم موقعها الجغرافي ، لذلك فان خصائصها التاريخية ومميزاتها الطبيعية تجعلها أحق الامم جميعا بالصدارة في عالم السياحة ففيها آثار فرعونية وعربية وآثار اسلامية ومسيحية وآثار افريقية ورومانية وقبطية . كما ارتبط اسمها بتاريخ الاسكندر الأكبر ويوليوس قيصر وصلاح الدين الايوبي وعمرو بن العاص علاوة على أن هؤلاء الاعلام قد خلقوا نصوصا تاريخية ثمينة ووثائق هامة وتفاصيل دقيقة تمتاز بطابع التنوع والكثرة فضلا على أنها نماذج حية وصورا ناطقة للعصور السالفة .

ولهذا كان لآثار الجمهورية العربية المتحدة هذه الاهمية من الوجهة السياحية لما فيها من تعدد وخصب وتنوع . ولما يجد فيها السائحون من متعة فنية ومجال للمعرفة والدراسة بالإضافة الى انها تراث انساني خالد وثروة وطنية ثمينة .

هذا وقد حاولت بعض القصور التي تزخر بالتحف في الاقليم الجنوبي الى متاحف فهناك قصر عابدين ، والمنشأة ورأس التين ، الجوهرة ،

القلمة ، والمنيل ، ليستطيع السائحون ارتيادها عند قدومهم للجمهورية .

ولا بد لمن يزور الجمهورية العربية أن يعرج على سوق خان الحليلي لانه يعتبر من أشهر الاسواق في الشرق فله طابعه الذي يجمع بين روح الشرق القديمة والحديثة كما أنه يفيض بالحياة والحركة .

وقد عنت الدولة بتحسين الطرق المؤدية الى المناطق السياحية والآثرية وتوفير الخدمات في تلك المناطق لجميع رواد هذه المناطق بين المتعة والراحة .

### المشروعات السياحية :

من أبرز أهداف مصلحة السياحة العمل على اطالة الموسم السياحي ولا شك أن أهم ما تتميز به أعمال الحكومة حاليا هو المشروعات الانتاجية التي تهدف الى تنمية الثروة القومية ولما كانت السياحة مرفق هام فقد أولته الحكومة اهتمامها . فالى جانب المشروعات السياحية التي تمت في السنوات السبع الماضية والتي تظهر آثارها حاليا فهناك عدة مشروعات أخرى في سبيل التنفيذ وفيما يلي بيان بالمشروعات التي تم تنفيذها :

في القاهرة : تم اعادة تخطيط مدينة القاهرة تمشيا مع النهضة السياحية وتخطيط الميادين الهامة واقامة النافورات وانشاء كورنيش النيل ومراسي للبواخر على ضفتي النيل وعدة كازينوهات جميلة على الكورنيش ، كما تم انشاء مدينة المقطم السياحية والكازينو السياحي

بها • كذلك تم اعداد طريق سياحى الى الهرم واقيم فندقين كبيرين  
فاخرين على النيل هما شبرد والهيلتون واطهارا لروعة آثارنا تم  
تجميل بعض المناطق الاثرية بالمدينة واعداد القصور الملكية السابقة ،  
بمتاحف للسائحين والجمهور وتم أيضا تجميل مدخل القاهرة الشمالى  
وانشئت الكبارى لسهولة المواصلات •

**فى الجيزة :** أما ذى الجيزة فقد تم إنشاء مدينة للنخيام بصحراء  
الهرم ( صحارى سيتى ) معدة بالنخيام للمبيت ولقضاء عطلة نهاية  
الاسبوع كما أقيمت بها عدة شاليهات من المباني وأنشئ كازينو بجوار  
منطقة أبى الهول وكازينو للجولف أمام فندق مينا هاوس كما تم رصف  
الطريق من الهرم الى مدينة النخيام ومن شارع الهرم الى أبى الهول عن  
طريق نزلة السمان •

**فى سقارة :** تم مد المنطقة بالمياه العذبة ويجرى تنفيذ مشروع  
استراحة بالمنطقة ملحق بها متحف للآثار •

**فى الاسكندرية :** فضلا عن تجميل الشواطئ التى كانت موجودة  
من قبل فقد اقيم شاطئ جديد بجهة المعمورة فى غاية الروعة والجمال  
وأقيمت به الكبائن التى أعدت على أحدث طراز مما يجعله من أجمل  
شواطئ العالم •

كما أقيم فى قصر المنتزه عدة شواطئ للاستحمام تمتاز بحسن  
تنسيقها وجمال طبيعتها ، واتساع غاباتها ، وأقيم بالكازينو الملحق  
بالقصر نادى عالمى للكمبار لايسمح بدخوله إلا للجاناب •

**فى الأقصر :** أما فى الأقصر مدينة الآثار الخالدة التى تضم أعظم  
تراث أئرى فى العالم فقد تم بها إنشاء استراحة سياحية بالبر الغربى

يجوز معبد الرامسيوم ويجرى العمل فى تنفيذ اقامة مقصيف بداخل معبد الكرنك ومقصيف على النيل • وتدرس حاليا عدة مشروعات حيوية لهذه المدينة الهامة لتوفير جميع سبل الراحة للسائحين •

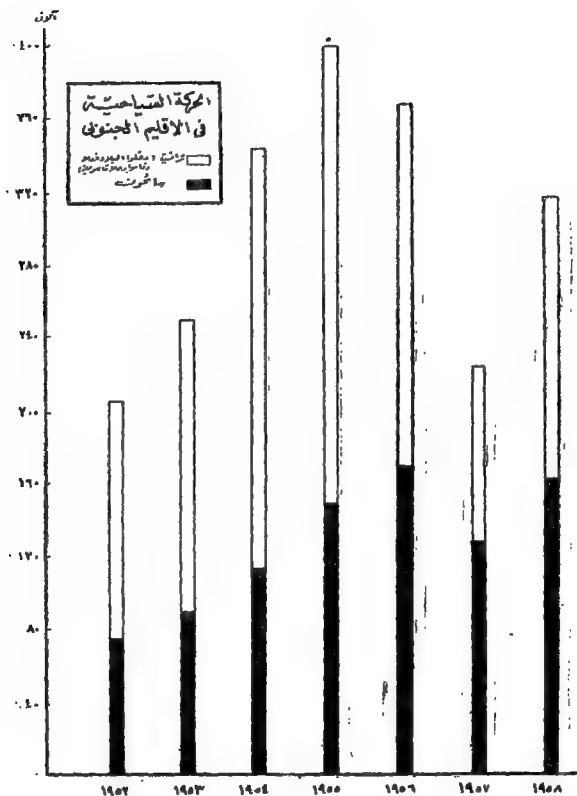
فى الفيوم : وفى منطقة الفيوم انشئ فندق سياحى صغير بمنطقة نبع السبيلين المنطقة الطبيعية ذات المناظر الساحرة وجداول المياه النابعة وأمدت بمياه الشرب •

وفى شكشوك على ضفاف بحيرة قارون الغنية بالاسماك انشئ بيت للشباب لقضاء الاجازات والاستمتاع بمنظر البحيرة الخلابة •

ومن المزمع تنفيذ مشروعات أخرى كثيرة ترمى الى تحسين الطرق واقامة المتاحف والفنادق التى تتوافر فيها كافة وسائل الراحة وكازينوهات واستراحات جديدة ودور للاوبرا وتوصيل المياه العذبة والكهرباء الى كافة المناطق السياحية واناارة الآثار ليلا الى غير ذلك من التسهيلات والمرغبات السياحية •

هذا بالاضافة الى التوسع فى اصدار مطبوعات سياحية خاصة بالمناطق السياحية التى لم تكن تكفى الدعاية اللازمة لها فى جذب السياح لزيارتها ، كما قد تقرر طبع مجلة مصلحة السياحة الشهرية باللغة الالمانية بجانب اللغات العربية والانجليزية والفرنسية •

وكان من اثر تلك السياسة الحكيمه التى انتهجتها الحكومة حيال السياحة أن زاد عدد السياح زيادة مضطردة عاما بعد عام وبالتالى زاد الدخل السياحى زيادة ملحوظة فقد بلغ عدد السائحين عام ١٩٥٨ : ٣١٦٥٠٤ سائحا والرسم البيانى التالى يبين تطور الحركة السياحية منذ عام ١٩٥٢



### التسهيلات السياحية التي تمنح للسائح :

تهتم الجمهورية العربية المتحدة بزوارها الاجانب وخاصة السياح الذين يطلبون قضاء وقتا طيبا بين ربوع معالمها السياحية وآثارها القديمة ومظاهر تقدمها الحديث .

لذلك سهلت وزارة الاقتصاد الاجراءات للسائح عند زيارته للاقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة وهذه التسهيلات تتعلق بما يلي :

اجراءات الدخول : بالنسبة لاجراءات الدخول يمكن للسائح القادم الى الاقليم المصرى أن يحصل على تأشيرة دخوله سارية المفعول لمدة ثلاثة شهور من أى مثل قنصلى للجمهورية فى الخارج وكذلك يمكن مد هذه التأشيرة لمدة ثلاثة اشهر أخرى بدون رسم كما يمكن للسائح الحصول على تأشيرة دخول من مكاتب الجوازات والجنسية فى المطارات والموانى فى الاقليم الجنوبى التى يصل اليها السائح وهذه التأشيرة سارية المفعول لمدة ١٥ يوما ، وقابلة للتجديد .

ويمنح ركاب العبور فى قناة السويس أو المارين بالموانى والمطارات فى الاقليم الجنوبى على تأشيرة مرور لمدة سبعة ايام .

وقد رفعت جميع القيود التى كانت مفروضة على السياح الفرنسيين والانجليز بعد الاعتداء الثلاثى على بورسعيد عام ١٩٥٦

**الاجراءات النقدية :** واهتمت وزارة الاقتصاد بتسهيل الاجراءات النقدية للسياح فيسمح للسائح أن يحصل معه وبدون أى تصريح عند دخوله الاقليم الجنوبى أى كمية من البنكنوت والعملات الاجنبية .

وعلى السائح أن يدون بيان بما يحمله معه من عملة أو بنكنوت فى

الاستمارة التى تقدم اليه فى المنطقة الجمركية ، ويمكنه تحويل أى كمية منها عن طريق أحد البنوك أو الفنادق المعتمدة بالإقليم المصرى . ويكون هذا التحويل بسعر الصرف الرسمى مضافا اليه العلاوة التى يقررها البنك المركزى وهى حاليا تبلغ ٢٧ر٥ ٪/٠ وتسرى على تحويل العملات الآتية : -

الدولار الأمريكى ، الدولار الكندى ، الجنيه الاسترلينى ، المارك الألماني ، الليرة الإيطالية المتعددة الاطراف ، الفرنك السويسرى الحر الفرنك الفرنسى ، والفرنك البلجيكي ، والكرون الدنمركى ، والكرون النرويجى ، والكرون السويدى ، والفلورين الهولندى ، والاسكودا البرتغالى .

وكذلك تسرى هذه العلاوة على التحويلات المصرية لغرض السياحة فى الإقليم المصرى .

ويمكن للسائح أن يحمل معه عند مغادرته البلاد الكمية المتبقية من العملات الأجنبية التى أثبتتها فى الاستمارة بعد خصم ماحول عن طريق البنوك المعتمدة وفروعها بالفنادق فى الإقليم المصرى وعلى السائح أن يقدم الاستمارة لموظفى الجمرک بالمطارات أو الميناء عند مغادرته البلاد .

### النظم الجمركية :

ومنحت الدولة تسهيلات كبيرة بالنسبة للنظم الجمركية فتعفى الامتعة الشخصية المستعملة التى يحملها السائح عند الدخول من الرسوم الجمركية .

### تسهيلات عامة :

وتعفى الهدايا التى يحملها السائح عند مغادرته للبلاد من الرسوم الجمركية على ألا تزيد قيمتها عن مائة دولار أو مايساوى تلك القيمة .

وكذلك يمنح السائح عدة تسهيلات أخرى بشأن الهدايا المشتراة من الاقليم الجنوبي فيسمح له باصطحاب ما كان يحمله عند القدوم ومدون في الاقرار الخاص بذلك ثم الهدايا المشتراة محليا بشرط أن تكون للاستعمال الشخصي وليست لها صفة الاتجار وتكون قيمة الهدايا التي يحملها معه في حدود المبالغ التي دخل بها البلاد .

والهدايا التي يتعذر على السائح حملها معه عند مغادرته للبلاد يعهد لبعض الشركات أو الجهات المختصة بإرسالها اليه بشرط ألا تتجاوز قيمتها مائة جنيه وتعتمد الفوائير الخاصة بهذه الهدايا من مصلحة السياحة .

أما بالنسبة للمشغولات الذهبية التي تشتري من الاقليم الجنوبي سواء أكانت صناعة محلية أو أجنبية فيجب ألا تتجاوز قيمة الهدايا من هذه المشغولات مائة جنيه .

والى جانب التسهيلات التي تمنحها الدولة للسياح ، فقد غنيت أيضا بتحسين الطرق المؤدية الى المناطق السياحية والأثرية وإنشاء المطاعم والفنادق والكازينوهات والاستراحات في مختلف المناطق السياحية وكذلك توفير الخدمات في تلك المناطق ليجتمع روادها بين المتعة والراحة وقضاء أجمل الاوقات في ربوع الجمهورية العربية المتحدة .

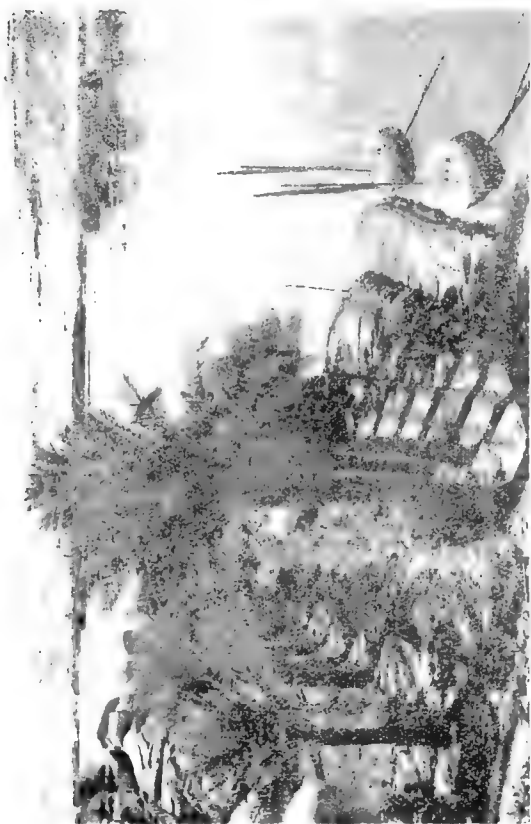


## الباب التاسع

المعارض



القل في أسوان

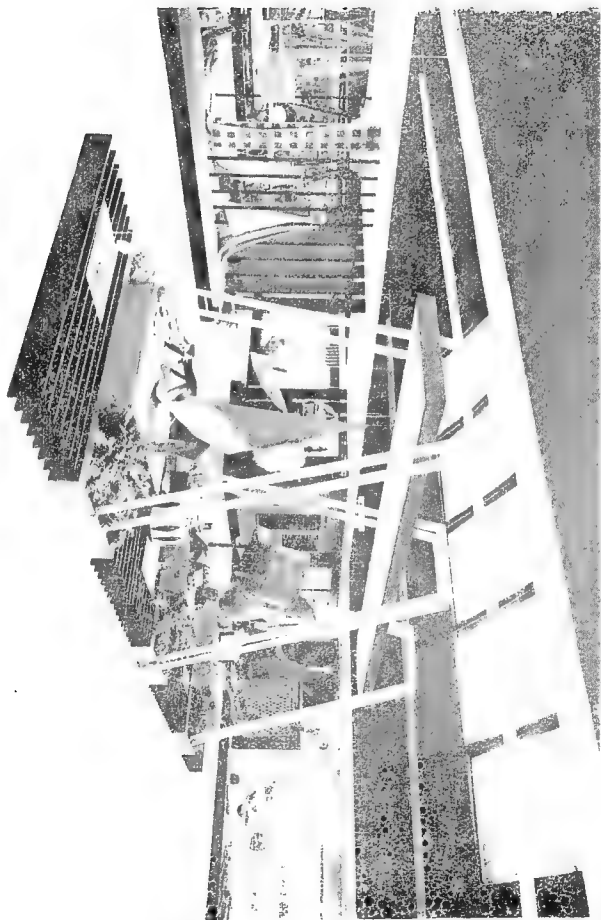




المنج العربي في معرض بروكسل ١٩٥٨



الخط العربي في معرض برسلونة سنة ١٩٥٨



## المعارض والاسواق الدولية في خدمة الاقتصاد القومي

قبل عام ١٩٥٢ لم يكن هناك اهتمام كبير بتمثيل البلاد في المعارض والاسواق الدولية ، فكان الاشتراك قاصرا عن بلوغ الغاية المنشودة في تعريف العالم بما بلغته منتجاتنا من تقدم وامتياز .

وبقيام الثورة . . اهتمت اهتماما كبيرا بتوسيع التبادل التجاري مع مختلف دول العالم ، وأخذت تعمل بشتى الطرق على توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية في المجال الدولي على أسس مدروسة لظهار انتاجنا في أحسن صورة .

### انشاء الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية :

وتحقيقا لهذا الغرض . . صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بانشاء الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية خصها بالاشراف على اقامة المعارض والاسواق الدولية في الداخل والخارج ، وذلك بقصد الدعاية لانتاج البلاد وحاصلاتها .

### مجال نشاط الهيئة :

وقد اتسع مجال نشاط الهيئة بعد انشائها حتى أصبحت الجمهورية العربية المتحدة تشترك في معارض وأسواق دولية موزعة في جميع أنحاء العالم وفي مختلف القارات .

وليس أدل على ذلك من أن عدد المعارض التي اشترك فيها الاقليم الجنوبي منذ أول مرة يشترك في معرض دولي في عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٥٢ عشرون معرضا في مدى عشرين عاما تقريبا ، في حين أن عدد

للمعارض التي اشتركنا فيها منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٩ بلغت تسعة وأربعون معرضا وسوقا موزعة في جميع انحاء العالم .

وسنستعرض فيما يلي ما اشتركنا فيه منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٩ من أسواق دولية في الخارج .

عام ١٩٥٣ :

سوق باري الدولية بايطاليا ، معرض الخرطوم الدولي بالسودان ، معرض دكا بالباكستان .

عام ١٩٥٤ :

معرض دمشق الدولي بسوريا ، معرض جاكارتا الدولي باندونيسيا ، سوق ليبزج الدولية بألمانيا الشرقية ، سوق باريس الدولية بفرنسا ، سوق باري الدولية بايطاليا .

عام ١٩٥٥ :

سوق بروكسل للنسيج ببيلجيكا ، معرض دمشق الدولي بسوريا ، معرض مقديشيو النموذجي بالصومال معرض اديس أبابا الدولية بالحبشة ، معرض جاكارتا الدولية باندونيسيا ، سوق باريس الدولية بفرنسا ، سوق باري الدولية بايطاليا ، سوق برشلونه الدولية بأسبانيا ، سوق سانت ايركس الدولية بالسويد ، سوق ليبزج الدولية بألمانيا الديمقراطية .

عام ١٩٥٦ :

كانت ثلاث أسواق ومعارض دولية فقط نظرا للعدوان الثلاثي على مصر .

سوق ميلانو الدولية بايطاليا ، سوق باري الدولية بايطاليا ، سوق برشلونه الدولية بأسبانيا .



عام ١٩٥٧ :

معرض دمشق الدولى بالاقليم الشمالى ، سوق تونس الدولية  
يتونس ، سوق سانت ايركس الدولية بالسويد ، معرض مقديشيو  
النموذجى بالصومال ، سوق سالونيك الدولية باليونان ، سوق  
برشلونة الدولية بأسبانيا .

عام ١٩٥٨ :

سوق ليبزج الدولية بألمانيا الديمقراطية ، معرض نيويورك الدولى  
بالولايات المتحدة الامريكية ، سوق برشلونة الدولية بأسبانيا ، سوق  
أزمير الدولية بتركيا ، سوق سانت ايركس بالسويد ، معرض دمشق  
الدولى بالاقليم الشمالى ، سوق سالونيك الدولية باليونان ، سوق  
بارى الدولية بإيطاليا ، سوق زغرب الدولية بيوغوسلافيا ، معرض  
بروكسل ببلجيكا ، معرض كابول الدولى بأفغانستان ، معرض ويلز  
الزراعى النمسا .

عام ١٩٥٩ :

سوق ليبزج الدولية بألمانيا الشرقية ، سوق أوترخت الدولية  
ب هولاندا ، سوق ميلانو الدولية بإيطاليا ، معرض الدار البيضاء بالمغرب  
(مراكش) سوق نيويورك الدولية بالولايات المتحدة الامريكية ، سوق  
ميونخ للصناعات اليدوية والجلدية بألمانيا الاتحادية ، سوق شيكاغو  
الدولية بالولايات المتحدة الامريكية ، المعرض الاهلى الكندى بكندا ،  
سوق زغرب الدولية بيوغوسلافيا ، سوق بارى الدولية بإيطاليا  
سوق مقديشيو النموذجى بالصومال ، معرض دمشق الدولى بالاقليم  
الشمالى .

**كيفية الاشتراك فى المعارض والاسواق الدولية :**

ويلاحظ آن الاشتراك فى المعارض والاسواق الدولية فى سنوات مابعد

الضرورة قام على أسس من الدراسة الفنية محددة للدول التي يقررو  
الاشتراك في معارضها :

فبعد أن تتلقى الهيئة الدعوة ، تدرس حالة كل دولة دراسة فنية  
محددة ، فتستعرض صادرات وواردات كل دولة لمقارنتها مع المنتجات  
التي لها مثيل في انتاجنا ، ثم تعمل على اظهار هذا الانتاج في أجمل  
وأوضح صورة مشفوعة بجميع البيانات بحيث يتمكن المستهلك  
والتاجر من مختلف دول العالم من التعرف على انتاجنا ومدى قيمته  
بالنسبة للانتاج العالمي فيقبل عليه ، وهكذا تفتح أمامنا أسواقا جديدة  
ونستطيع أن نقف مطمئنين تجاه تيارات المنافسة في مجال الانتاج  
العالمي .

كما تدرس طبيعة كل دولة يقام بها معرض أو سوق وحالتها  
الاجتماعية ومستوى معيشتها حتى نتمكن من تحديد أنواع المعروضات  
التي يمكن أن تأتي بنتائج في هذه البلاد .

ويرتكز اشتراكنا على الاسس الآتية :

أولا - مراعاة أن تعود فوائد اقتصادية محققة من وراء اشتراكنا في  
هذه المعارض وذلك باستطلاع آراء مختلف الجهات المعنية بالامر  
سواء منها الرسمية أو الأهلية ، ووضع اقتراحاتها موضع التنفيذ ،  
ثانيا - الاهتمام بنشر الدعاية للبلاد من الناحية الاقتصادية ومختلف  
نواحي النشاط وخاصة الدعاية السياحية مع الاستعانة باخراج  
البيانات والاحصاءات في صورة مشوقة ملموسة واقعية ، وبعرض  
نماذج طبيعية أو مماثلة للواقع لاهم مشروعات البلاد .

ثالثا - تهيين الفرصة للمؤسسات والافراد والجهات المشتركة في  
كل معرض أو سوق ، لابرار نواحي نشاطها وتسهيل مهمة مندوبيها  
في الخارج بحيث يمكنهم جميعا الاتصال المباشر بمستوردي انتاجنا  
في مختلف دول العالم .

رابعاً - التعاون المستمر المنظم بين الهيئة والجهات المسؤولة في  
الاقليم الشمالى لتنسيق اشتراك الاقليميين فى الاشتراك فى المعارض  
والاسواق الدولية .

وتنفيذا لذلك تم الاتصال بين الهيئة والمديرية العامة لمعرض دمشق  
الدولى لوضع نظام لتسهيل مهمة المعارضين من الاقليم الجنوبي فى  
معرض دمشق الدولى لاطهار كافة أوجه النشاط فى الاقليميين فى جناح  
موجود .

### المعارض الداخلية :

اسباب الاهتمام بالمعارض الداخلية فيما بعد الثورة :

كانت المعارض الداخلية تقام قبل عام ١٩٥٢ فى نطاق ضيق ، فلم  
يكن هناك سوى المعرض الصناعى والزراعى الذى أقيم منذ عام ١٩٢٤  
كل خمسة سنوات ثم انقطع أثناء قيام الحرب العالمية الثانية .

ولكن بعد قيام الثورة ونظرا للقفزة الناهضة الكبرى التى قطعتها  
البلاد فى ميادين الصناعة والزراعة ، وتمشياً مع التطور الاقتصادى  
الكبير فى جميع الميادين تزايد اهتمام الدولة بالمعارض الداخلية .

فالمعارض هى السجل المجسم الملموس الذى تصور به مدى تقدمنا  
وتقدم جيلنا وشعبنا فى مختلف الميادين ، فنعرض مظاهر هذا التقدم  
حتى يمكن تعريف المواطن العربى وكل زائر اجنبى بحقيقة نهضتنا  
ويحفزنا ذلك الى المضى الى الامام فى سبيل بناء بلد صناعى زراعى  
تمتخق لنفسها الاكتفاء الذاتى وتخدم العالم العربى وجميع دول العالم .

لذلك أقيم عدد كبير من المعارض والاسواق الدولية والمحلية منذ  
عام ١٩٥٣ لم تكن بلادنا تعرفها من قبل :

### تطورنا في ميدان المعارض الداخلية :

أقيم لأول مرة أول معرض دولي للرادار والراديو والتليفزيون عام ١٩٥٣ ، كما أقيم عدد كبير من المعارض والاسواق الصناعية والزراعية الكبرى التي أقامتها الكثير من الدول مثل المجر ، ألمانيا الديمقراطية الاتحاد السوفيتي ، ألمانيا الاتحادية ، تشيكوسلوفاكيا ، الهند ، النمسا ، الصين ، اليابان وغيرها من الدول ، هذا بخلاف المراكز التجارية الدائمة التي أقامتها الكثير من الدول في القاهرة مثل الهند واليابان ورومانيا والمجر وألمانيا لشرقية .

وفي عام ١٩٥٧ أقيمت سوق للانتاج المصرى ، وهو أول معرض يجمع مختلف الصناعات ويسر للتجار والمستهلكين فرصة الاتصال المباشر ، ، وقد آتت هذه السوق بالنتائج الكثيرة الطيبة .  
وفي عام ١٩٥٨ أقيمت السوق الدولية للقطن المصرى ، التي كانت تهدف الى اعطاء صورة واضحة عن التقدم الفنى فى أقطاننا والجهود التي تبذل للارتفاع بمستواها والحفاظة على جودتها واشترك فيها عدد كبير من الدول التي تعتمد صناعاتها على القطن المصرى وأخذت تتبارى فى اظهار تقدم كل منها فى هذا المجال .

وكذلك أقيم سوق الانتاج الصناعى والزراعى لعام ١٩٥٨ بمناسبة انعقاد مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، وكان الغرض الاساسى من ذلك هو تعريف المواطن العربى بمدى تقدم الجمهورية العربية فى مختلف الميادين .

ولاول مرة يقام معرض البترول العربى الاول فى عام ١٩٥٩ ، وقد اشتركت فيه جميع الدول العربية المنتجة للبترول ، وجميع المؤسسات العالمية التي تعمل فى حقل البترول ، وعقد أول مؤتمر عربى للبترول بالقاهرة حيث استعرض بعض المقترحات الفعالة فى تخطيط سياسة الانتاج البترول وتوزيعه فى العالم ، ووضعت هذه المقترحات موضع التنفيذ فى الدول العربية .

### الاشتراك في معرض دمشق الدولي :

ومنذ عام ١٩٥٤ أقيم معرض دمشق الدولي ، وهو من أهم المعارض الدولية التي تقام في هذه المنطقة وتشترك فيه مختلف دول العالم من جميع القارات ، وداومت مصر على الاشتراك فيه منذ بداية إقامته . وبعد الوحدة نسق اشتراك الاقليمين لعرض كافة نشاطهما ومشروعاتهما في جناح موحد اظهارا للتكامل الذي حققته وحدة مصر وسورية .

### سوق الانتاج الصناعي والزراعي بحلب عام ١٩٥٩ :

واقترحت هيئة تنمية الصادرات على مجلس ادارة هيئة المعارض ، وتنمية الصادرات الذين كانا منعقدين في جلسة واحدة اقامة سوق الانتاج الصناعي والزراعي بحلب عام ١٩٥٩ ، فوافق المجلسان على اقامة السوق ، وانتدبت هيئة المعارض بعض الفنيين لانشاء السوق وإقامته ومد الطرق والمياه ومختلف المرافق التي يحتاجها في المكان الذي أعد لذلك بحلب .

وقد افتتحت السوق المذكورة بعد انتهاء مدة معرض دمشق الدولي واهتمت به الاوساط الاقتصادية على اختلافها في الاقليمين واشتركت فيه بعض المؤسسات والافراد من الاقليم الجنوبي .

### المراكز التجارية النائية

#### اهمية المراكز التجارية :

للمراكز التجارية أهمية بالغة في اظهار تقدم البلاد وتطوره باستمرار حيث يعرض فيها دائما آخر ماوصل اليه الانتاج ، فتقوم بتعريف الجمهور في الخارج بانتاجنا فور ظهوره وتعتبر هذه المراكز التجارية معارض دائمة وملتقى لجميع المستوردين الذين يطلعون على

كافة البيانات والاحصائيات التي تهمهم في تنظيم علاقاتهم التجارية مع الجمهورية العربية المتحدة والهيئة \*

والهيئة تعمل على وضع خطة لاقامة المراكز التجارية والمعارض الدائمة في مختلف المناطق الحساسة التي يمكن أن تؤدي الى توسيع التبادل التجاري الدولي وقد اقيم أول مركز تجارى دائم فى جدة عام ١٩٥٨ ، ثم اقيم مركزا آخر فى برلين الشرقية عام ١٩٥٩

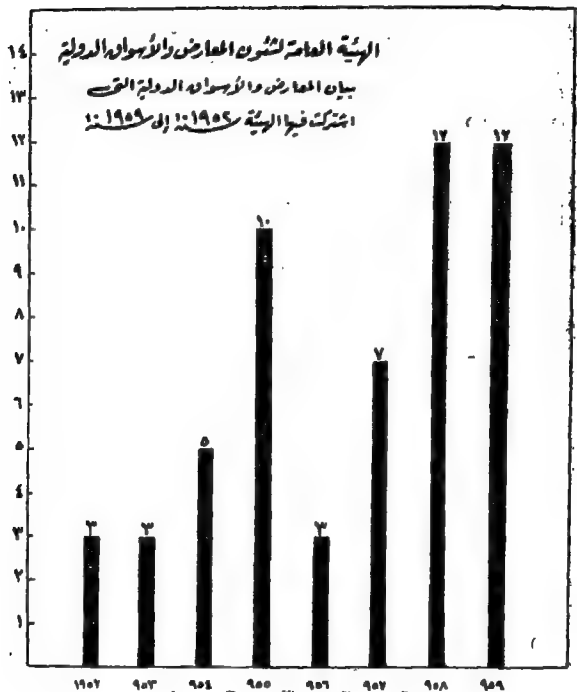
وهناك اقتراحات باقامة بعض هذه المعارض فى كل من ليبيا والخرطوم وغير ذلك من دول أوروبا وآسيا بعد دراسة المقترحات المقدمة من ممثلينا التجاريين والدبلوماسيين فى الخارج ومختلف الجهات المعنية بالامر \*

### رسالة المعارض

وبذلك أمكن تحقيق بعض جوانب رسالة المعارض وازداد الوعي المعرضى فى داخل البلاد وخاصة مع انتشار المعارض الداخلية وتحقيق الفوائد المادية الضخمة للمنتجين نتيجة اشتراكهم فى المعارض والاسواق الداخلية والخارجية فهى أفضل مكنى يمكن أن يتم خلاله عقد أهم الصفقات التجارية وفتح الاسواق الجديدة سواء فى الداخل أو الخارج \*

وهكذا تهتم الآن جميع المؤسسات والهيئات الانتاجية والمعارض كما ازداد اهتمام الافراد أيضا بهذه الناحية \*

وقد أمكن التغلب على الصعوبات الكثيرة التى تعترض المشرفين على اقامة أى سوق أو معرض بعد ما تزايد اقبال المنتج عليها لعرض انتاجه لتوسيع نطاق تسويقه \*



### المستقبل

وعلى هذه الأسس والمبادئ يخطط مجلس إدارة الهيئة السياسية التفصيلية لاقامة المعارض والاسواق الدولية والاشتراك فيها في الداخل والخارج .

وتنفذا لذلك سيقام أول سوق دولية للقاهرة في عام ١٩٦١ ومما يذكر أن الكثير من الدول أخذت تهتم بهذه السوق للاشتراك فيها ، هذا خلاف المعارض والاسواق الدولية المنتشرة في جميع أنحاء العالم التي ستشارك فيها الجمهورية العربية المتحدة أو التي ستقيمها الدول الاجنبية في الداخل .



## المراجع :

- ١ - الثروة المعدنية في الاقليم المصري - وزارة الصناعة (٤ أغسطس سنة ١٩٥٩)
- ٢ - البترول في الاقليم المصري - وزارة الصناعة ( أول أغسطس سنة ١٩٥٩ ) -
- ٣ - التقدم الصناعي في الاقليم المصري - وزارة الصناعة (٦ أغسطس سنة ١٩٥٩)
- ٤ - دليل الصناعات - في الاقليم الجنوبي - وزارة الصناعة (٧ ديسمبر ١٩٥٨)
- ٥ - الصناعة في عهد الثورة ومشروع السنوات الخمس - وزارة الصناعة ( يوليو سنة ١٩٥٧ )
- ٦ - تطور الانتاج الصناعي والزراعي في ١٠ سنوات ( ٥٢ - ١٩٦٢ ) وزارة الصناعة
- ٧ - بيانات احصائية عن الصناعات في الاقليم الجنوبي - مصلحة الرقابة الصناعية - سنة ١٩٥٩
- ٨ - الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العربية ١٩٥٨/٥٧
- ٩ - صندوق دعم صناعة الفزل والمنسوجات القطنية - سوق الانتاج الصناعي - والزراعي ( ديسمبر سنة ١٩٥٨ )
- ١٠ - نشرة البنك الاهل المصري - النشرة الاقتصادية العدد الثاني سنة ١٩٥٩
- ١١ - اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة - الاتحاد العام للفرف التجارية - القاهرة - نوفمبر سنة ١٩٥٩



# الفهرست

صفحة	
٣	- مقدمة
٧	- الباب الاول : التقدم الصناعى فى الاقليم المصرى
	● التشريعات والتسهيلات الصناعية
	● برنامج السنوات الخمس
	● الانتاج الصناعى • تطوره
	● نبذة عن أهم الصناعات
٦٩	- الباب الثانى : التقدم الزراعى
٨٧	- الباب الثالث : التجارة الداخلية
	● الادخار والاستثمار
	● تنظيم مهنة التجارة
	- الباب الرابع : تمهيد البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية
١٠١	
١١١	- الباب الخامس : سياسة الاستيراد والتصدير
١٣٥	- الباب السادس : السياسة القطنية
١٤١	- الباب السابع : التجارة الخارجية
١٦٣	- الباب الثامن : السياحة
١٧٥	- الباب التاسع : المعارض وتطورها



## تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٧	١٠	٥٠٠٠	٥٠٠
٥٦	١٦	٤٥٠	١٤٥٠
٦٤	٩	نصف	ضعف
٧٧	٤	١٢٢٣٠٠٠	١٢٢٣٠٠٠
٧٨	١٠	%١٢	%٢٢
١٠٦	٣٠	١٩٥٩	١٩٦٢



دار القاهرة للطباعة



Bibliotheca Alexandrina



0617194

الجمهورية العربية المتحدة  
وزارة الاقتصاد  
الاقليم الجبوني